

- ✓ يرمز الى النظام الملكي وله خمسة اضلاع هو
- 1- التاج 2- طير العقاب 3- الوشاح
- ✓ يرتكز على قاعده ذهبيه مرصعه بالياقوت هو
- 1- التاج 2- العقاب 3- الوشاح
- ✓ الذي يتربع عليه التاج هو
- 1- التاج 2- الوشاح 3- العقاب
- ✓ الشعار الذي يمثل العرش الهاشمي هو
- 1- التاج 2- الوشاح 3- العقاب
- ✓ هو مصنوع من المهمل الاحمر القرمزي والحرير الابيض هو
- 1- التاج 2- الوشاح 3- العقاب
- ✓ يمثل القوة والبأس والعلو هو
- 1- التاج 2- الوشاح 3- العقاب
- ✓ الشعار الذي يرمز الى راية الرسول الأعظم محمد صلى الله عليه وسلم هو
- 1- التاج 2- الوشاح 3- العقاب
- ✓ يرمز الى انتشار الاسلام وحضارته في العالم هو
- 1- التاج 2- كره ارضية 3- العقاب
- ✓ اللون الاسود يدل على
- 1- العباسية 2- الفاطمية 3- الاموية 4- الثورة العربية
- ✓ اللون الابيض يدل على
- 1- العباسية 2- الفاطمية 3- الاموية 4- الثورة العربية
- ✓ اللون الاخضر يدل على
- 2- العباسية 2- الفاطمية 3- الاموية 4- الثورة العربية
- ✓ اللون الاحمر يدل على
- 3- العباسية 2- الفاطمية 3- الاموية 4- الثورة العربية
- ✓ يمثل المثلث الاحمر
- 4- العباسية 2- الفاطمية 3- الاموية 4- السلالة الهاشمية
- ✓ الكوكب السباعي يدل
- 5- العباسية 2- السلالة الهاشمية 3- فاتحة القران 4- الثورة العربية
- ✓ الدولة التي تعتبر لنفسها السيادة المطلقة هي الدولة
- 1- الدولة الحديثة 2- الدولة القديمة 3- الدولة الهاشمية
- ✓ الحقوق التي تتعلق بالمساواة مع الآخرين هي
- 1- حقوق مدنية 2- حقوق سياسية 3- حقوق جماعية
- ✓ الحقوق التي تتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرار هي
- 1- حقوق مدنية 2- حقوق سياسية 4- حقوق جماعية
- ✓ الحقوق التي ترتبط بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي
- 1- حقوق مدنية 2- حقوق سياسية 4- حقوق جماعية

- ✓ هي الالية للحد من الصرعات الاثنية والعرقية والاجتماعية والجنسوية هي
- 1- السيادة 2- المواطنة 3- الحقوق الاجتماعية
- ✓ المبدأ التي ترتكز عليها المواطنة هي
- 1- عدم التمييز والمساواة 2- المشاركة في اتخاذ القرار 3- المساواة مع الآخرين
- ✓ المساواة التي اقترتها الدساتير والشرائع الداخلية والدولية هي المساواة
- 1- المساواة القانونية 2- المساواة الاجتماعية 3- المساواة السياسية
- ✓ هي الحقوق والواجبات والمساواة والعدالة والحرية والمشاركة السياسية والتسامح هي :
- 1- المواطنة 2- المساواة 3- الحرية
- ✓ تماثل امام القانون وتكافؤ الفرص وتوازن بين الذين تفاوتت حضورهم
- 1- المواطنة 2- المساواة 3- الحرية
- ✓ اتعدام القيود يطلق على المصطلح (هارولد جوزيف)
- 1- المساواة 2- التسامح 3- الحرية
- ✓ هي مجموعة السمات والخصائص الثقافية التي تميز ابناء وطن معين
- 1- الهوية الوطنية 2- الديمقراطية 3- المواطنة
- ✓ ترتبط بمكونات الوطن الفكرية من معتقدات ولغة وقيم وعادات وتقاليد
- 1- الهوية الوطنية 2- الديمقراطية 3- المواطنة
- ✓ الديمقراطية تعني
- 1- اتخاذ القرار السياسي 2- حكم الشعب 3- المساواة
- ✓ حكم الشعب يطلق على
- 1- المواطنة 2- الديمقراطية 3- المساواة
- ✓ منذ بداية عهد الديمقراطية حدث
- 1- فصل السلطات 2- تخليص المجتمع السياسي 3- وحكم الكنيسة
- ✓ يرتبط مفهوم المشاركة السياسية بالحياة الديمقراطية للدولة
- True -1
- False -2
- ✓ النظم الديمقراطية البرلمانية تعتبر عاملا مهما في تحقيق الديمقراطية للدولة
- True -1
- false -2
- ✓ الحقوق الاساسية للمواطنين هي حق 1- التصويت 2- تولي الوظائف العامة والمشاركة في عملية صنع القرار
- True -1
- False -2
- ✓ هي تمثل طموحا من اجل الحصول على الحرية هي
- 1- المشاركة السياسية 2- الديمقراطية 3- الهوية الوطنية

✓ عبارة عن مساهمة المواطنين المباشرة والغير مباشرة في عملية اتخاذ القرارات في النظام السياسي

1- المشاركة السياسية 2- الديمقراطية 3- الهوية الوطنية

✓ المكان التي يرتبط بها الشعب ارتباطاً تاريخياً هو

1- المواطنة 2- الوطن 3- الهوية الوطنية

✓ تشير الى النفوذ المعترف به كلياً لفرد من وجهات نظر هي

1- الديمقراطية 2- السلطة 3- المشاركة السياسية

✓ قد تكون السلطة سياسية واخلاقية وعلمية

• True

• False

✓ انواع السلطات بخصوص المفهوم السلطة

1- النفسية 2- الشرعية 3- الدينية 4- اجهزة الاجتماعية

✓ السلطة التي يطلق عليها باسم السلطان الشخصي هي السلطة

1- النفسية 2- الشرعية 3- القضائية 4- الدينية

✓ السلطة التي تمثل قدرة الانسان على فرض ارادته على الاخرين هي

1- النفسية 2- الشرعية 3- الدينية

✓ السلطة المعترف بها في القانون كسلطة الحاكم والوالد والقائد

1- النفسية 2- الشرعية 3- الدينية

✓ سلطة الحاكم والوالد والقائد وهي سلطة

1- النفسية 2- الشرعية 3- الدينية

✓ السلطة التي تمارس السلطات السياسية والتربوية والقضائية هي السلطة (جان وليام

لابيار)

1- النفسية 2- الشرعية 3- اجهزة الاجتماعية

✓ السلطة التي ترتبط بالمحاكم والسجون وغيرها من المؤسسات العقابية هي

1- النفسية 2- العامة 3- الدينية

✓ هي مصطلح قانوني وسياسي جماعة من الناس يرتبط افرادها بروابط معينة

1- الامة 2- الديمقراطية 3- السيادة

✓ نشأت نتيجة لضرورة املتتها حاجات الفرد والقبيلة الى الحماية وتزايد الحاجات

الدولية الى وجود علاقات متبادلة هي

1- المواطنة 2- السيادة الوطنية 3- الهوية الوطنية

✓ العلاقات المتبادلة بين الدول تطلبت احترام سيادة الدول الاخرى

True -1

False -2

✓ هي ركن من اركان الدولة بالإضافة الى الشعب والاقليم

1- السيادة 2- الهوية 3- الامة

✓ عرف ارسطو السيادة على انها سلطة عليا داخل حدود الدولة

True -1

False -2

✓ اعتبر افلاطون بان صاحب السيادة هو من يملك السلطة العليا على الاقليم وسكانه

True -1

False -2

✓ اختلط مفهوم السيادة بغيره من المفاهيم المشابهة مثل الحرية والاستقلال

True -1

False -2

✓ من مضاهرها انها لاتقبل التجزئة هي

1- السيادة 2- الهوية 3- الديمقراطية

✓ من مظاهر السيادة لاتقبل التجزئة ولاتقبل التصرف بها

True -1

False -2

✓ التنازل عن السيادة يعني فقدان الدولة

True -1

False -2

✓ اهم الحقوق الاساسية للدولة

1- تمتع السيادة بالاستقلال 2- المشاركة اتخاذ القرار

✓ المؤسسات التنشئة الوطنية

1- الاسرة 2- المؤسسات التعليمية 3- المؤسسة الاعلامية 4- مؤسسات المجتمع

المدني

✓ تلعب دوراً مهماً في التوعية والتنوير والتربية والتعليم

1- الاسرة 2- المؤسسات التعليمية 3- المؤسسة الاعلامية

✓ دور الاسرة في تنشئة الفرد الاردني

1- تلعب دوراً مهماً في التوعية والتنوير والتربية والتعليم وتدرهم على احترام

القانون وتنمية روح التكافل والتعاون

2- احساس الابناء بالانتماء للوطن وحماية منجزاته

✓ من علامات الانتماء

1- المساهمة في العمل وطرح ثقافة العيب

2- القضاء على الامراض الاجتماعية

✓ دور المؤسسات التعليمية

1- التسليح بالعلم والمعرفة

2- استغلال طاقات الطلبة الشابة

3- الجامعات بيئة مناسبة كي نتعرف على البعض

✓ تلعب دوراً مهماً في اعداد النشء الجيد والتأثير على الاتجاهات الافراد وآرائهم

1- الاسرة 2- المؤسسة التعليمية 3- المؤسسة الاعلامية

✓ قضايا التربية الوطنية تعد من دور

1- الاسرة 2- المؤسسة التعليمية 3- المؤسسة الاعلامية

✓ تعكس وسائل الاعلام ثقافة المجتمع

True -1

False -2

✓ تساهم المؤسسة الاعلامية في صياغة الشخصية الثقافية والهوية الحضارية

True -1

False -2

✓ والاعلام يشكل مصدر غير تقليدي للقيم وانماط التحول

True -1

False -2

✓ تحقيق التربية الوطنية تعد دور

1- الاسرة 2- الاعلام 2- المجتمع المدني

✓ انطلقت السياسة الاعلامية الاردنية من مبادئ الدستور الاردني وتوجهات الميثاق الوطني

True -1

False -2

✓ تهدف المؤسسات الاعلامية الى

1- ترسيخ الانتماء الوطني 2- ترسيخ القيم الدستورية

✓ تقوم فكرة المجتمع المدني على انتظام الافراد والمؤسسات او هيئات فاعلة-

True -1

False -2

✓ مستقلة عن الاشراف المباشر للحكومة (المجتمع المدني)

True -1

False -2

✓ يتوزع المجتمع المدني على اكثر من 12 فئة من التنظيمات (التنظيمات ص 25)

True -1

False -2

✓ مؤسسات المجتمع المدني بدور الشريك للحكومة في عملية التنمية الاقتصادية

True -1

False -2

✓ اعتمدت منهجية الملك عبدالله على التنمية والاصلاح الاقتصادي والاداري والقائم على شراكة العادلة بين القطاع الخاص والعام وتم اعتماد قوانين مرنة هدفها جذب الاستثمارات العربية والاجنبية وتقليص العجز الدائم في الميزانية وتحقيق معدل النمو الاقتصادي

True -1

False -2

✓ وجه الملك عبدالله الحكومة في مسيرة الاصلاح بوضع قانون اخاب جديد يلغي مبدأ الصوت الواحد وسن قانون الاحزاب السياسية

True -1

false -2

✓ من التعديلات الدستورية التي تخدم الوطن والمواطن تعتمد على
1- التاكيد على الهوية الوطنية 3- تعميق اهداف التربية الوطنية
2- الممارسة الديمقراطية السلمية 4- تعزيز الثقة بين الحاكم والمحكوم
4- تعزيز سياسية الثواب والعقاب
✓ تعتمد السياسة على تحديث الاردن في كل المجالات التطوير والعلم والتعليم ومواكبة التطور التكنولوجي هي السياسة

1- التنمية الاجتماعية والادارية والتعليمية 2- التنمية السياسية 2- المؤسسة التعليمية

✓ هي مجموعه من المبادئ الاساسية لسلطات الدولة المبينة لحقوق كل من الحكام والمحكومين

1- الديمقراطية 2- الدستور 3- السادة الوطنية

✓ تشمل الملامح الاساسية للدولة هي

1- الدستور 2- الوثيقة الدستورية 3- الديمقراطية

✓ الاساليب الديمقراطية لنشأة الدستور بطريقتين

1- الجمعية التأسيسية المنتخبة 2- الاستفتاء الدستوري

✓ يتاح للشعب فرصة الانتخاب ممثلة تعد من

1- الجمعية التأسيسية المنتخبة 2- الاستفتاء الدستوري

✓ اول من اخذ اسلوب فرصة انتخاب ممثلة هي

1- بريطانيا 2- الولايات المتحدة الامريكية 3- فرنسا

✓ حيث يتم وضعه بواسطة جمعية نيابية منتخبة من الشعب او لجنة حكومية بواسطة الحاكم

1- الجمعية التأسيسية المنتخبة 2- الاستفتاء الدستوري

✓ المنحة لاتعد ديمقراطية في وضع الدساتير (من الحاكم لشعبة)

True -1

False -2

✓ العقد لا يعد ديمقراطية في وضع الدساتير (هي طريقة شبه الديمقراطية)

True -1

False -2

✓ يكون الدستور عبارة عن تعاقب بين الحاكم من جانب وممثلين للشعب

True -1 (طريقة العقد)

False -2

✓ تقسم الدساتير من حيث تدوينها او عدم تدوينها الى دساتير مدونة وغير مدونة من حيث طرق تعديلها الى

1- دساتير مرنة وجامدة

2- دساتير مرنة ومدونة

3- دساتير غير مدونة ومرنة

✓ الدستور الذي يكون غالبية قواعده مكتوبه في وثيقة او وثائق رسمية صدرت من المشرع الدستوري هو من الدساتير

1- الدساتير المرنة

2- الدساتير الجامدة

3- الدساتير المدونة

4- الدساتير الغير مدونة

✓ الدستور الذي يكون قواعده عرفية استمر العمل بها لسنوات طويلة هي من الدساتير

1- الدساتير المرنة

2- الدساتير الجامدة

3- الدساتير الغير المدونة

4- الدساتير المدونة

✓ الدساتير العرفية تطلق على الدساتير

1- الدساتير المرنة

2- الدساتير الغير مدونة

3- الدساتير المدونة

4- الدساتير الجامدة

✓ الدستور الانجليزي المثال الابرز على الدساتير

1- الدساتير المرنة والجامدة

2- الدساتير الغير مدونة والمرنة

3- الدساتير المدونة والمرنة

4- الدساتير الجامدة وغير المدونة

✓ من الدساتير الذي ياخذ غالبية من العرف وبعضها من القضاة هو من الدساتير

1- الدساتير المرنة

2- الدساتير الغير مدونة

3- الدساتير المدونة

4- الدساتير الجامدة

✓ من الاحكام الدستورية الذي سمح للنساء بأن يكون عضوات مجلس اللوردات سنة 1958 وتكون هذه الاحكام الدستورية

1- الدساتير المرنة

3- الدساتير الغير مدونة

4- الدساتير المكتوبة

5- الدساتير الجامدة

✓ من الدساتير التي يمكن تعديلها بنفس الاجراءات بواسطة السلطة التشريعية

1- الدساتير المرنة

2- الدساتير الغير المدونة

3- الدساتير المدونة

4- الدساتير الجامدة

✓ الدساتير المرنة التي تكون بواسطة السلطة

1- التشريعية

2- القضائية

3- التنفيذية

✓ الدساتير التي يكمن تعديلها الاجراءات اشد من تعديل القوانين العادية

1- الدساتير المرنة

2- الدساتير الغير مدونة

3- الدساتير الجامدة

4- الدساتير المدونة

✓ دستور استراليا الفيدرلي هو مثلاً على الدساتير

1- الدساتير المرنة

2- الدساتير الغير مدونة

3- الدساتير الجامدة

4- الدساتير المدونة

✓ القانون الاعلى في الدولة لايعطوه قانون اخر هو مفهوم

1- سمو الدستور

2- السمو الموضوعي

3- السمو الشكلي

✓ دستور ايطاليا ودستور الصومال مثلاً على

1- سمو الدستور

2- السمو الشكلي

3- الدستور مرن

4- دستور جامد

- ✓
- ✓ ان الدستور هو القانون الاساسي للدولة يترتب على مفهوم
- 1- السمو الشكلي 2- السمو الموضوعي 3- النظام السياسي
- ✓ هو الذي يبين اهداف الدولة ويضعها في الاطار السياسي
- 1- السمو الشكلي 2- السمو الموضوعي 3- النظام السياسي
- ✓ الجهة الوحيدة التي تنشئ السلطات الحاكمة وتحدد اختصاصاتها هي
- 1- الدستور 2- السمو الموضوعي 3- السمو الشكلي
- ✓ موجود في الدساتير الجامدة فقط هو
- 1- السمو الشكلي 2- السمو الموضوعي 3- الدستور
- ✓ هو الذي نتبع في وضعه وتعديله اجراءات معينة
- 1- السمو الشكلي 2- السمو الموضوعي 3- الدستور
- ✓ احترام الدستور وقواعده وينظم الرقابة على دستورية القوانين
- 1- السمو الشكلي 2- السمو الموضوعي 3- الدستور
- ✓ هو مجموعة من القواعد التي تحكم وتنظم سلوك الافراد في الجماعة وتوفق مصالحهم

- 1- الدستور 2- القانون 3- النظام 4- السيادة
- ✓ هي قاعدة تقويمية تطلق على القاعدة
- 1- سلوكية 2- اجتماعية 3- ملزمة 4- عامة
- ✓ تتضمن القاعد امراً ونهياً هي قاعدة
- 1- سلوكية 2- اجتماعية 3- ملزمة 4- عامة
- ✓ تتضمن القاعدة تعريفاً او تنظيمياً تطلق على القاعدة
- 1- سلوكية 2- اجتماعية 3- ملزمة 4- عامة
- ✓ القاعدة غير مخصصة فيما تضعه من احكام على شخص او اشخاص
- 1- سلوكية 2- عامة 3- ملزمة 4- اجتماعية
- ✓ يقصد بالتجريد او خطاب القاعدة تطلق على القاعدة
- 1- سلوكية 2- عامة 3- اجتماعية
- ✓ الحاجة الى قواعد القانون لاتبدو الا مع قيام الجماعة

True -1

False -2

- ✓ اذا انحرفت هذه الاسس ولم تراع المثل العليا هي قاعده
- 1- سلوكية 2- اجتماعية 3- عامة
- ✓ هي المصادر التي تستمد منها القاعدة القانونية هي
- 1- رسمية 2- شكلية 3- مادية 4- التشريع
- ✓ العوامل التي اسهمت في تكوين القاعدة كعوامل اجتماعية واقتصادية تعد من المصادر

- 1- رسمية 2- شكلية 3- مادية 4- التشريع ✓
الوسائل التي تخرج بها القاعدة الى حيز التنفيذ هي مصادر
- 1- رسمية 2- مادية 3- موضوعي 4- التشريع ✓
سن القواعد القانونية في صورة مكتوبة بمعرفة سلطة عامة في الدولة هو
- 1- التشريع 2- العرف 3- القضاء 4- العدالة الطبيعية ✓
القاعدة التي تخرج من هذا المصدر هو مصطلح
- 1- التشريع 2- العرف 3- القضاء 4- العدالة الطبيعية ✓
خصائص التشريع
- 1- وجوب صدوره في نصوص مكتوبة 3- كونه صادراً من سلطه عامة
- 2- ان تتوفر خصائص القاعدة القانونية
- ✓ مزايا التشريع
- 1- سهولة وضعه وتعديله والغاءه 3- سهولة الرجوع اليه
- 2- توحيد النظام السياسي في الدولة
- ✓ اهم المصادر الرسمية للقانون في الدول الحديثة هي
- 1- التشريع 2- العرف 3- الدين 4- القضاء
- ✓ اغلب القواعد القانونية مصدرها التشريع

True -1

False -2

- ✓ يعتبر مصدراً رسمياً أصلياً للقواعد القانونية
- 1- التشريع 2- الدين 3- العرف
- ✓ اعتياد الناس على سلوك معين هو
- 1- العرف 2- التشريع 3- القضاء
- ✓ أقدم المصادر الرسمية للقانون هو
- 1- العرف 2- التشريع 3- القضاء
- ✓ اركان العرف
- 1- مادي اعتياد الناس على سلوك معين
- 2- المعنوي الزام هذا العادة
- ✓ كانت السوابق القضائية مصدراً رسمياً للقانون

True -1

False -2

- ✓ هي مجموعة من الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاماً للعملية السياسية
- 1- الثقافة السياسية 2- التنشئة السياسية 3- النظام السياسي
- ✓ تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيره

True -1

False -2

- ✓ لاتعرف الثبات المطلق هي

1- الثقافة السياسية 2- التنشئة السياسية 3- النظام السياسي

✓ عوامل توقف وحجم التغير في الثقافة السياسية

✓ اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي

✓ مدى رسوخ هذه القيم في نفوس هذه الافراد

✓ طريقة يتعلم بها الاطفال من قيم واتجاهات هي

1- الثقافة السياسية 2- التنشئة السياسية 3- النظام السياسي

⊗ يتحدد السلوك السياسي في مرحلة

1- النضج 2- المراهقة 3- الطفولة

⊗ هي حصيلة تفاعل شتى العناصر المكونة للدولة

1- النظام السياسي 2- يبيييبي

⊗ يعتبر من اهم المتطلبات تحقيق الامن والاستقرار في المجتمع هو

1- النظام السياسي 2- |||||

⊗ يعتبر من اقدم انواع الانظمة في التاريخ عو

1- النظام السياسي 2- النظام الملكي

⊗ يمثل المثلث الاحمر الى

1- الثورة العربية 2- السلالة الهاشمية 3- النظام الملكي

⊗ الاهمية الاستراتيجية للأردن

1- الموقع المتوسط في قلب الوطن العربي

2- يعد الاردن حلقة وصل بين بلاد الشام وتركيا من الشمال

3- انتماء الاردن العروبي جسده القبائل العربية

4- دور الاردن الاستراتيجي حيال القضية المركزية الاولى

5- الاردن دعوه صادقة الى الوحدة العربية الكبرى

6- موقع الاردن والمميز لقربه من منافع النفط

⊗ يصنف سكان الاردن الى اربع مجموعات

- الاولى /سكان المدن هم الغالبية العظمى من السكان وتزداد على حساب هجرة اهل الريف

- الثانية / سكان الارياف تتناقض نسبتهم بسبب تدهور القطاع الزراعي وتميزت بنقص الخدمات والمرافق

- الثالثة / سكان البادية هم سكان مستقرون في قرى نموذجية ومنهم المتنقلون طلباً للماء والاكل

- الرابعة / سكان المخيمات من لاجئي اهل فلسطين بعد هزيمة في حرب 1948 وثم نكسة حرب 67 وقد التحقوا بسكان المدن مع الفارق

⊗ تتمتع القيادة الهاشمية ب

1- بالشرعية الدينية 2- التاريخية والسياسية 3- والدستورية

⊗ حقوق الملك

- 1- قيادة القوات المسلحة 2- تعيين وزراء 3- واقالته 3- تعيين اعضاء مجلس الاعيان
- 4- انشاء ومنح الرتب 5- تعيين رجال حاشية القصر 6- العفو 7- اعلان الحرب
- 8- في التصديق واصدار القوانين

ⓧ رئيس السلطة التنفيذية هو

1- الملك

2- رئيس الوزراء

3- مجلس النواب

4- مجلس الاعيان

ⓧ هي الهيئة التنفيذية والادارية العليا في الدولة هي

1- السلطة القضائية

2- الحكومة

3- السلطة التنفيذية

4- السلطة التشريعية

ⓧ من اهم العناصر البرلماني هي

1- السلطة التنفيذية

2- السلطة القضائية

3- المسؤولية الوزارية

4- السلطة التشريعية

ⓧ انواع المسؤولية

1- سياسية 2- مدنية 3- جزائية

ⓧ جزاؤها الاستقالة هي

1- المسؤولية الوزارية

2- المسؤولية السياسية

3- المسؤولية المدنية

4- السلطة التشريعية

ⓧ محاكمة الوزراء عن الجرائم التي يقتربونها

1- المسؤولية الوزارية

2- المسؤولية السياسية

3- المسؤولية المدنية

4- المسؤولية الجزائية

5- التعهد بدفع تعويضات الناتجة عن تصرفات الوزراء

1- المسؤولية الوزارية

2- المسؤولية السياسية

3- المسؤولية المدنية

4- السلطة التشريعية

☒ اختصاصات مجلس الوزراء

- 1- القيام بأعمال الادارة العليا
- 2- تقرير وتنفيذ السياسة العامة للدولة
- 3- الاشراف والرقابة على جميع اعمال الدولة
- 4- ادارة المرافق العامة
- 5- اقتراح مشروعات القوانين
- 6- تعيين وعزل موظفين
- 7- تنظيم الامور الاقتصادية

☒ حقوق مجلس النواب

- 1- احالة الوزراء الى النيابة العامة
- 2- يتألف مجلس النواب من اعضاء منتخبين انتخاباً عاماً وسرياً
- 3- مراقبة الاعمال الانتخابية
- 4- عقاب العابثين بأمره الناخبين
- 5- تنشأ بقانون هيئة مستقلة
- 6- ينتخب مجلس الوزراء
- 7- يجب اجراء الانتخاب خلال اربعة اشهر التي تسبق انتهاء مدة المجلس
- 8- ان يكون الناخب قد اتم 30 سنة شمسية من عمره
- 9- ينتخب مجلس النواب رئيساً لمدة (سنتين 2) ويجوز اعادة انتخابه
- 10- اذا لم ينتخب عند اربعة شهور يستعيد المجلس المنحل كامل سلطته
- 11- لا يجوز ان تتجاوز هذه 30 من ايلول
- 12- تعقد الدورة العادية في اول شهر من تشرين الثاني
- 13- اذا حل مجلس النواب لسبب ما فلا يجوز حل مجلس النواب نفسه
- 14- الحكومة التي يحل مجلس النواب في عهدها تستقيل خلال اسبوع
- 15- على الوزير الذي ينوي ترشيح نفسه للانتخابات ان يستقيل قبل ستين يوماً على الاقل من تاريخ الانتخاب

☒ مجلس الاعيان

- 1- ان تم 40 سنة شمسية من عمره
- 2- مدة عضوية مجلس الاعيان اربع سنوات ويجوز اعادة تعيين من انتهت خدمته
- 3- ينتخب مجلس الاعيان رئيساً لمدة (سنتين 2) ويجوز اعادة انتخابه
- 4- يجتمع مجلس الاعيان عند اجتماع مجلس النواب

5- اذا حل مجلس النواب حل مجلس الاعيان

☒ الدوائر الانتخابية

- 5 دوائر – العاصمة

- 4 دوائر – اربد

- 2 دائرة – الزرقاء

- دائرة واحدة البلقاء +عجلون +بدو الشمال +بدو الجنوب +معان +المفرق

+ مادبا +بدو الوسط + الطفيلة +العقبة + جرش +الكرك

☒ الترشح للانتخابات هم

1- امين عمان 2- الموظفين 3- موظفي الهيئات العربية والاقليمية والدولية 4-

رؤساء مجالس المحافظات البلدية والمحلية

☒ تكون مدة الاستقالة من غير الوزراء خلال 15 يوم قبل الموعد المحدد لطلبات

الترشح للانتخابات

☒ مراحل اختصاصات السلطة التشريعية

1- الاقتراح – تناط بالسلطة التشريعية

2- اقرار القوانين - تناط بمجلس الامه (الاعيان والنواب)

3- التصديق على القوانين – المقر بالسلطة التشريعية

4- اصدار القوانين ونشرها

5- الملك الذي يصدر القوانين ويكلف السلطة التشريعية بتنفيذها

☒ احد العناصر الرئيسية في عملية التشريع هي

1- مرحلة اصدار القوانين

2- مرحلة تصديق القوانين

3- اقرار القوانين

4- الاقتراح

☒ عملية اصدار قانون جديد تم اقراره من مجلس الامة بعد المرور بالمراحل الرئيسية

1- مرحلة اصدار القوانين

2- مرحلة تصديق القوانين

3- اقرار القوانين

4- الاقتراح

☒ هو الاعمال الرقابية التي يقوم بها مجلس الامة على السلطة التنفيذية هو

1- الاختصاص السياسي

2- النظام السياسي

3- الاستقلال

4- المساواة

☒ تمارس السلطة التشريعية مهامها الرقابية عن طريق

1- السؤال 2- الاستجواب (محاسبة الوزراء) 3- التحقيق 4- ابداء الرغبة (تقديم

اقتراحات للسلطة التنفيذية) 5- الاستماع للعرائض (من حق المواطنين ان

يقدموا العرائض للسلطات)

ⓧ مقدار من المال تحصل عليه الدولة من خلال سلطتها (هي وظيفة مجلس الامه)
(والهدف من ذلك تحقيق الاهداف التي تنبع الفلسفة السياسية للدولة

1- الضريبة

2- الرسوم

3- تكاليف

ⓧ مبلغ من المال تحصل عليه الدولة مقابل خدمات تقدم للأفراد (وظيفة مجلس الامه)

1- الضريبة

2- الرسوم

3- التكاليف

ⓧ الوثيقة المالية للدولة التي يتحدد بها الإيرادات ونفقات الدولة وتعرض على مجلس الامه

1- الموازنة العامة

2- الموازنة الخاصة

3- الموازنة الشركات

ⓧ الاختصاصات التي يتفرد بها مجلس النواب عن مجلس الاعيان

1- طرح الثقة 2- اتهام الوزراء 3- دعوة المجلس للاجتماع في الدورة استثنائية

4- ارتباط ديوان المحاسبة بمجلس النواب

ⓧ تعتبر السلطة القضائية في النظام السياسي منفصلة عن السلطات الاخرى وتتولها

المحاكم وتصدر جميع الاحكام باسم الملك

1- True

2- False

ⓧ ان من يلجأ للقضاء لا يدفع اجور التقاضي . وان عملية دفع الرسوم لاتنافي مع

مجانية القضاء

1- True

2- False

ⓧ تشكل احدى الضمانات الاساسية للتقاضي وتعد شكل من الرقابة الشعبية على الاعمال

السلطة القضائية وتخلق نوع من الطمأنينة لدى المتقاضين

1- الاستقلال

2- المساواة

3- علانية الجلسات

4- مجانية القضاء

ⓧ من المبادئ الهامة والاساسية لضمان تحقيق العدالة ونزاهة القضاء هي

1- الاستقلال

2- المساواة

3- التقاضي على درجتين

4- مجانية القضاء

☒ فهم مستقلون لا سلطات عليهم في قضائهم هم

1- **القضاة**

2- مجلس النواب

3- مجلس الاعيان

4- مجلس الامة

☒ يتم تعيين وعزل القضاة بقرار من المجلس القضائي مقترن بالإرادة الملكية

1- **True**

2- **false**

☒ يتألف المجلس القضائي من

1- رئيس محكمة التمييز (رئيساً)

2- رئيس محكمة العدل العليا (نائب الرئيس)

3- رئيس النيابة العامة لدى محكمة التمييز

4- اقدم قاضي في محكمة التمييز

5- الامين العام لوزارة العدل

6- ورؤساء محاكم الاستئناف

7- واقدم مفتشين في الوزارة

8- ورئيس محكمة بداية عمان

☒ انواع المحاكم

1- المحاكم النظامية وتتألف من

أ- الطبقة الاولى (محكمة الصلح . والبداية) جميع المحاكم النظامية تنظر الى

القضاء النظامي المدني والتجاري والجزائي

ب- الطبقة الثانية (محكمة الاستئناف والتمييز)

2- المحاكم الدينية

3- المحاكم الخاصة تنظر في قضايا وموضوعات معينة وترتبط بوزارة العدل وتشمل

المحاكم الخاصة بـ

1- امن الدولة 2- امل الدولة 3- البلديات 4- استئناف ضريبة الدخل 5- الجمارك

6- العسكرية

☒ تعتبر هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها (وتتألف من 9 اعضاء من بينهم الرئيس

يعينهم الملك ومدة العضوية 6 سنوات غير قابلة للتجديد) (المحكمة الدستورية)

وتختص بالرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة وحق تفسير النصوص

بقرار صادر عن مجلس الوزراء او الامة وتصدر احكامها باسم الملك

1- **المحكمة الدستورية**

2- مجلس النواب

3- مجلس الاعيان

4- مجلس الامة

✕ الجهات التي لها الحق الطعن لدى محكمة الدستورية

- 1- مجلس الاعيان
- 2- مجلس النواب
- 3- مجلس الوزراء

✕ يشترط عضو في المحكمة الدستورية ان يكون

- 1- اردني 2- اني يكونوا ممن خدموا في محكمتي التمييز والعدل العليا أو من اساتذة القانون في الجامعات او محامين الذين تنطبق عليهم العضوية في مجلس الاعيان
- 2- بلغ 50 سنة

✕ الرحلة الرابعة من تطور الدستور عام 1921 هي

- 1- مراجعة دستورية
 - 2- مراجعة سياسية
 - 3- النظام السياسي
 - 4- صدور الدستور
- ✕ صدور الدستور للدولة الاردنية في عام

1- 1945

2- 1928

3- 1921

4- 1923

✕ مراحل الدستور الاردني للفترة (1928- 1946)

- 1- صدور الدستور للدولة الاردنية وكان يسمى في ذلك الوقت بالقانون الاساسي
- 2- في ظل الانتداب البريطاني
- 3- احتوى على المبادئ الديمقراطية مثل الحريات العامة ويبين حقوق الاردنيين
- 4- تبلور الليبرالية السياسية والاقتصادية للنظام السياسي الاردني
- 5- ونص القانون الاساسي على ان جميع الاردنيين الحرية في الأعراب عن ارئهم
- 6- ونص علو ان حقوق التملك مصونة لاتفرض فروض اجبارية
- 7- نتيجة صدور القانون الاساسي تم تشكيل مجلس تشريعي بطريقة الانتخاب الغير مباشر

8- في عام 1931 وصلت عدد المجالس التشريعية الى 5 مجالس

9- وكان هناك تحرك شعبي مارس حقوقه السياسية من خلال عقد المؤتمرات

10- يتمثل الدستور الاردني (القانون الاساسي) على 7 فصول

- المقدمة (التعريف بالقانون وتحديد العاصمة والراية الاردنية (العلم))

- الاول (هوية الشعب الاردني)

- الثاني (حقوق الامير)
- الثالث) مكونات وصلاحيات السلطة التشريعية (
- الرابع (السلطة القضائية)
- الخامس (تشكيل السلطة التنفيذية)
- السادس (تنفيذ القوانين والاحكام)
- السابع (تنظيم الاوقاف الاسلامية والضرائب) (كيفية صرف الاموال من الخزينة بالإضافة الى النظام العام)

☒ اعتبار القانون الاساسي لسنة 1928 وتنازلت السلطة عن بعض امتيازاتها

1- منحة لان السلطة مركزه بيد حكومة الانتداب وبيد الامير (

2- عقد

3- عفو

4- 3+2

☒ المرحلة (1947-1952)

1- تحقيق الاستقلال

2- عقد معاهدة مع بريطانيا في 22 اذار 1946 ونصت على انتهاء الانتداب

البريطاني والغاء المعاهدة الاردنية لسنة 1928

3- نصت المعاهدة الاعتراف بالأردن جولة مستقلة ذات حكومة ملكية وراثية نيابية

4- نصت المعاهدة تأسيس تحالف وثيق بين الاردن وبريطانيا

5- نصت على بعض الامتيازات للقوات البريطانية منها /منح تسهيلات بوجود قواعد

جوية في الاراضي الاردنية وافر مجلس الوزراء قبول المعاهدة في 30 اذار

1946 وصادق عليها الملك عبدالله بن الحسين واصبح ملكا في ذلك اليوم

6- على اثر اعلان المعاهدة اتخذت المجالس البلدية قرارات تعبر عن رغبة البلاد في

الاستقلال على اساس نظام الحكم ملكي نيابي

7- 25 ايار 1946 اتخذ مجلس الوزراء القرار اعلان البلاد دولة مستقلة على النظام

الملك نيابي مع البيعة ومؤسس كيانها عبدالله بن الحسين ملكا دستورياً على

المملكة

8- اقرار المجلس التشريعي في 28 تشرين الثاني 1946 تعديل على دستور 28 بأ

استبدال كلمتي صاحب السمو ب صاحب الجلالة وشرقي الاردن بالمملكة الاردنية

☒ خصائص دستور 1946

- الدستور الذي جاء بعد اعلان الاستقلال هو (الحرية متاحة لوضع المبادئ

والحالة السياسية في البلاد)

1- دستور 52

2- دستور 46

3- دستور 47

4- دستور 53

- مبادئ دستور 1946

- 1- استعمال كلمة دستور بدلا من النظام
 - 2- النص على مبدأ الاستقلال (دولة مستقلة ودينها الاسلام وهي حرة مستقلة
 - 3- نظام الحكم ملكي وارثي نيابي (الوراثة ان تكون من الذكور من بعده)
 - 4- الأخذ بنظام المجلسين مجلس الامة (الاعيان والنواب)
 - 5- مبدأ الفصل بين السلطات
 - 6- دستور 1946 من الدساتير الجامدة لا نه يتطلب اجراءات تعديله
 - 7- حقوق الملك وصلاحياته الادارية والسياسية
- دستور 1946 استثنى اهم مبدأ برلماني في الانظمة الديمقراطية هو مسؤولية الحكومة امام البرلمان ولم يعطي مجلس النواب حق اقتراح مشاريع القوانين
- السلطة التنفيذية بالملك ومجلس الوزراء
- السلطة التشريعية بالملك وجلس الامة
- السلطة القضائية بالمحاكم الدينية والخاصة والمدنية
- نص دستور 1946 ان المحاكم مفتوحة للجميع

☒ دستور 1952

- مبادئ تعديل دستور 1946

- 1- المساواة في العلاقة مع بريطانيا
- 2- الغاء مظاهر الخلل في العلاقة الاردنية البريطانية
- 3- وحدة الضفتين
- 4- وانتخاب مجلس تشريعي جديد مثل (الشكل الجديد للملكة الاردنية الهاشمية)
- 5- ايجاد دستور جديد بسمات الديمقراطية
- 6- الحد من تعسف السلطة السياسية
- 7- الحد من تجاوز السلطات على حقوق المواطنين
- 8- الدولة الاردنية تركز على دعائم الحكم الديمقراطي

☒ دستور 52 هو دستور

1- سياسي

2- برلماني

3- ليبرالي

4- اقتصادي

☒ الدستور الذي صدر بطريقة التعاقد هو

1- دستور 52

2- دستور 46

3- دستور 47

4- دستور 53

✕ خصائص دستور 1952

- 1- الشعب الاردني جزء من الامة العربية
- 2- الأخذ بمبدأ سيادة الامة
- 3- الأخذ بالنظام الملكي الوراثي والنظام النيابي البرلماني
- 4- الأخذ بنظام المجلسين في تكوين السلطة التشريعية
- 5- الفصل بين السلطات
- 6- الدستور الاردني جامد لانه يحتاج الى اجراءات خاصة لتعديله
- 7- نظم الحقوق والحريات العامة وتم تخصيص الفصل الثاني لعملية تنظيم جميع حقوق والحريات العامة

✕ الدستور الذي لم يرد نص ان الشعب الاردني من الامة العربية (1952)

1- دستور 52

2- دستور 46

3- دستور 47

4- دستور 53

✕ هي مصدر السلطات (1952)

1- سيادة الامة

2- السيادة المطلقة

3- المجلس التشريعي

4- المجلس القضائي

✕ مبدأ سيادة الشعب هو

1- مصدر السلطات

2- سيادة الامة

3- الحاضنة للنظم الديمقراطية

4- مبدأ المساواة

✕ المبدأ الذي ظهر ابان الثورة الفرنسية ضد مبدأ سيادة الملوك المطلقة المعتمدة على

نظرية الحق الالهي في الحكم هو (1952)

1- مبدأ المساواة

2- مبدأ سيادة الشعب

3- مبدأ سيادة الامة

4- مبدأ السيادة المطلقة

✕ الملك رئيس للدولة وغير مسؤول والذي يتحمل المسؤولية هو مجلس الوزراء امام

مجلس النواب (1952)

True -1

False -2

✕ الدستور الذي نص على ان يكون عدد مجلس الاعيان نصف عدد مجلس النواب

ومجلس الاعيان يعينة الملك والنواب منتخب من الشعب هو

1- دستور 52

2- دستور 46

3- دستور 47

4- دستور 53

✗ أخذ الدستور الاردني الفصل (بين السلطات) بمبدأ الفصل المرن بين السلطات الثلاث والفصل ليس مطلقاً يوجد تعاون بين السلطة التنفيذية والتشريعية ويحق للسلطة التشريعية بأعمال الرقابة ومساعدة الوزارة والتنفيذية تشارك السلطة التشريعية بأقتراح القوانين (1952)

True -1

False -2

✗ الدستور الاردني جامد ويحتاج الى اجراءات خاصة لتعديله والاجراءات هي

1- التصويت بصوت عالي من قبل اعضاء مجلس الامة

2- ضرورة الحصول على تعديل على اكثرية الثلثين من اعضاء مجلس الامة

3- تصديق جلالة الملك على مشروع التعديل

✗ هو ركن من اركان التي يقوم عليها البناء الديمقراطي في الاردن

1- **الحياه النيابية** (جزء من النظام السياسي)

2- الاستقرار السياسي

3- الفصل بين السلطات

4- سيادة الامة

✗ اذا تعطل هذا الركن تتعرض الديمقراطية للشلل

1- **الحياه النيابية** (جزء من النظام السياسي)

2- الاستقرار السياسي

3- الفصل بين السلطات

4- سيادة الامة

✗ المرحلة النيابية 1921-1946

1- صدور قانون انتخاب المجلس التشريعي في امارة شرق الاردن في اب 1928

2- تشكيل مجلس تشريعي مكون من 16 عضواً منتخباً

3- وقسمت الامارة الى اربع دوائر انتخابية البلقاء (6) اعضاء وعجلون (4)

اعضاء ومعان (2 عضو) والكرك (عضو 3)

4- جري اول انتخاب تشريعي في كانون الثاني وشباط 1929 وعقد اول جلسة

استثنائية في نيسان 1929 وفي شباط 1931

✗ المرحلة النيابية 1947-2007

1- انتخب مجلس الامة بشكله الجديد

2- زيادة عدد النواب الى 40 نائباً والاعيان الى 20 عضواً

3- انتخب مجلس النواب الثالث في 1951/9/1

4- في 17 تشرين اول 1954 انتخب مجلس الامة الرابع

- 5- في 1956/10/21 انتخب مجلس الامه الخامس وهذا المجلس صدر قانون جديد للانتخابات
- 6- في عام 1960 تضمن زيادة عدد النواب الى 60 نائباً
- 7- وخلال الفتره 1961-1967 تم انتخاب 4 مجلس كان اخرها التاسع
- 8- جرت الانتخابات التشريعية في 1967/4/18
- 9- في حزيران من العام 1967 احتلت اسرائيل الضفة الغربية
- 10- منظمة التحرير الفلسطينية هي (الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني)
- 11- تم تعيين مجلس وطني استشاري يمارس مهامه ابداء الراي ومناقشة السياسية العامة للدولة
- 12- قرر جلالة الملك الحسين بن طلال فك الارتباط القانوني والاداري
- 13- حل مجلس النواب في عام 2004/10/4 ودعوة الحكومة انتخابات للمجلس السابع عشر

⊗ المجلس النيابي الرابع عشر كان في (زيادة عدد 110 مقاعد و 6 كوتا)

1- 2005

2- 2003

3- 2004

4- 2006

⊗ المجلس النيابي الخامس عشر بتاريخ 11/20/

1- 2005

2- 2006

3- 2007

4- 2004

⊗ المجلس النيابي السادس عشر بتاريخ 11/9 عام (زيادة عدد الى 120 مقعد

1- 2010

2- 2011

3- 2009

4- 2007

⊗ الاحزاب التي اعلنت المشاركة هي

1- التيار الوطني 2- الجبة الاردنية 3- الشيوعي 4- البعث الاشتراكي 5- الوطني 6-

الحياه 7- الحريه والمساواة 8- العدالة والتنمية 9- الوطني الدستوري 10- دعاء

11- الرفاه 12- الوسط الاسلامي 13- الرسالة 14- الحركة القومية 15- حشد

الحزب التقدمي

⊗ المجلس السابع عشر كان في سنة

1- 2010

2- 2013

3- 2014

4- 2009

☒ النظام الاردني مرن وليس جامد

True -1

False -2

☒ المجلس السابع عشر 2013

- 1- ايجاد محكمة دستورية
- 2- هيئة مستقلة للانتخابات
- 3- تعديل قانون الصوت الواحد
- 4- صيانة الحريات
- 5- الفصل بين السلطات
- 6- الغاء كافة التعديلات الدستورية التي مكنت السلطة التنفيذية التغول على السلطة التشريعية
- 7- تمديد مدة الدورة العادية
- 8- الحكومة التي يحل البرلمان فيعدها تقدم استقالتها ولايجوز تكليف الرئيس بتشكيل حكومة جديدة
- 9- وضع قانون انتخاب جديد 2012 وتم اقراره من قبل مجلس الامه
- 10- منح الثقة لرئيس الوزراء سمير الرفاعي ب 111 صوت

☒ ابرز ما جاء قانون الانتخاب لعام 2012

- 1- التخلص من صيغة الصوت الواحد
- 2- زيادة مقاعد البرلمان الى 150 مقعد 27 للدائرة الانتخابية على مستوى المملكة منها 108 مقاعد للدوائر المحلية و 15 مقعد كوتا

☒ عندما يكون مجلس النواب منحلاً يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك ان يضع قوانين لمواجهة

- 1- الكوارث
- 2- الحرب والطوارئ
- 3- الحاجه الى النفقات الضرورية

☒ يعتبر قانون الانتخاب لعام 2012 هو

- 1- محاولة الخروج من عنق الزجاجة
- 2- تخصيص الصوت الواحد
- 3- تخصيص مقاعد الدائرة

☒ اجرت الانتخابات النيابية للمجلس الثامن عشر في 9/20 عام

2015 -1

2016 -2

2017 -3

2018 -4

⊗ المجلس النيابي الثامن عشر لعام 2016

1- خفض عدد مقاعد النواب الى 130 مقعد منهم 115 مقعد للدوائر المحلية 15 مقعد كوتا

2- 2016/5/22 نظام تقسيم الدوائر الانتخابية الذي خفض من 45 الى 23 دائرة انتخابية

3- اعتماداً على المعايير الجغرافيا والتنمية وعدد السكان واصبحت 9 محافظات لكل منها دائرة انتخابية باستثناء 3 محافظات اربد والزرقاء وعمان

4- تعامل السلطة مع العملية السياسية

5- فوز التيار الاسلامي في حال تغير قانون الصوت الواحد وهذه الخطوة متقدمة على طريق الاصلاح السياسي

6- اصدرت الحكومة قانون الاحزاب المعدل في 2015/6/29 يعتبر حزبا كل تنظيم سياسي مؤلف من جماعة من الاردنيين ويقصد هذا القانون

أ- المشاركة في الحياة السياسية

ب- تحقيق اهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية

⊗ ابرز ما جاء قانون الانتخاب لعام 2016

1- الترشح لملء المقاعد النيابية

2- يجب ان لا يقل اعضاء القائمة عن 3 اعضاء وهو العدد المساوي لأصغر دائرة انتخابية

3- تخلص القانون(2016) الجديد من الصوت الواحد

⊗ كل تنظيم سياسي مؤلف عن جماعة من الاردنيين يقصد به

1- الحزب

2- النظام السياسي

3- الحزب الاشتراكي

4- حزب الحرية

⊗ عدد الاحزاب السياسية الموجودة على الساحة الاردنية

1- 40 2- 50 3- 30 4- 20

⊗ اقترحت القوى الشعبية من خلال عقد معاهدة جديدة ونشر وقانون اساسي جديد (

الميثاق الوطني الاول)

1- اعتبار الشعب مصدر للقوة

2- كل حكومة تكون في البلاد يجب ان تكون بمشيئة الشعب

3- ليس لأي سلطة تمنح طائفة او فرداً امتياز يتعارض مع مبدأ السيادة القومية

4- النواب هم الذين يقدرين تعيين مقدار الضرائب التي تفرض على الشعب

- 5- حرية الكلام والاعتقاد حق للإنسان
- 6- حق الشعب في ممارسة المسؤولية عن اعمال وظانهم
- 7- عدم العبث بأملك الاشخاص او انتزاعها او استملاكها شرط تعويض صاحب الملك
- 8- ان لا يكون قائد الجيش انجليزياً
- ⓧ عقد اول مؤتمر وطني سنة (حضر حوالي 150 مندوباً) انتخاب لجنة انتخابية مهمتها تحقيق مطالب الشعب بالطرق المشروعة

1928 -1

1929 -2

1930 -3

1940 -4

- ⓧ صدر عن الميثاق الوطني (المؤتمر الوطني)
- 1- امارة شرق الاردن دولة مستقلة
- 2- تدار بلاد شرقي الاردن بحكومة دستورية برئاسة سمو الامير عبدالله بن الحسين
- 3- لا تعترف البلاد بمبدأ الانتداب
- 4- عدم الاعتراف بوعده بلفور لا نه يتناقض مع وعود بريطانيا للعرب ومضاد لكل الشرائع الدينية والمدنية
- 5- الدعوة لأجراء انتخابات نواب وتكون الحكومة مسؤولة امامهم
- 6- التجنيد يجب ان يكون صادر عن حكومة دستورية لان التجنيد جزء من السيادة
- 7- رفض تقديم اي نفقات 8- عدم الاعتراف بأي ديوان قبل تشكيل المجلس
- التشريعي 9- الاموال الاميرية تعرض على المجلس النيابي

ⓧ الميثاق الوطني الثاني 1991

- 1- جاء بعد عودة الحياة البرلمانية وانتخاب مجلس نواب 1989
- 2- ايجاد ضوابط عامة لممارسة التعددية السياسية والاسس الديمقراطية
- 3- صدرت الارادة الملكية في 1990/4/9 تشكيل لجنة وطنية مهمتها صياغة ميثاق وطني لا يكون بديلاً للدستور
- 4- استئناف الحياة الديمقراطية يلزمه تحقيق توافق وطني وينظم العلاقة بين المؤسسات الحكم والمجتمع

ⓧ اهداف الميثاق الوطني لعام 1991

- 1- اقامة حوار وطني لإرساء قواعد ونهج العمل السياسي
- 2- التزام كل القوى السياسية بالثوابت الدستورية التي تنص على نظام الحكم نيابي ملكي وراثي
- 3- التزام كل القوى السياسية بالمجتمع التعددي

4- الالتزام بالدستور نصا وروحا

5- تعزيز الاستقلال الوطني

6- تقوية الاقتصاد الاردني

7- تعزيز علاقة الاخوة الاردنية

☒ هي المحور الاساسي للحكم والعمل السياسي

1- الاحزاب السياسية

2- النظام السياسي

3- القاعدة الاساسية

4- حزب الحرية

☒ القاعدة الاساسية في الاحزاب السياسية هي (الانتخابات النيابية هي نقطة البداية)

1- مبدأ الفصل بين السلطات

2- الشعب مصدر السلطات

3- ان تكون الاردن دولة مستقلة

4- تعاون السلطة التنفيذية والتشريعية

☒ وجود اكثر من حزب سياسي على الساحة التي تسعى الى خلق الوعي السياسي لدى الافراد

1- الحزب السياسي

2- التعددية الحزبية

3- الحزبية

4- النظام الحزبي

☒ مجموعة طوائف او مجموعات صغيرة تنشر في البلاد وينسق عملها للوصول الى الحكم عن طريق الانتخاب

1- الحزب السياسي

2- التعددية الحزبية

3- الحزبية

4- النظام الحزبي

☒ يعود نشأت الاحزاب السياسية على 3 اسباب

1- نشأة الحزب مرتبطة بالمجالس التشريعية

2- // // يعود الى تعرض الانظمة السياسية لأزمات منها الشرعية

والمشاركة السياسية ولذلك دفعت الافراد الى التجمع في تنظيمات سياسية

3- يرتبط نشأة الاحزاب بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية بسبب التوسع ب مفهوم المشاركة السياسية

☒ تصنيف الاحزاب السياسية

1- احزاب عقائدية (يوجد عقيدة للحزب التي تقدم تفسير واضح للواقع الاجتماعي والاقتصادي والاجتماعي وتضع تصورا مستقبليا)

2- احزاب برامجية

3- احزاب مصالح (هي تعبر عن وجهة نظر مجموعات محددة وتكون صغيرة غالبا)

4- احزاب شخصا (الولاء للحزب من خلال الولاء لمؤسسه وقد ينتهي الحزب بنهاية مؤسسه)

⊗ الوظائف الاساسية للحزب

- 1- التنشئة السياسية (من خلال توسيع الوعي السياسي)
- 2- التجنيد السياسي (من خلال خلق قيادات سياسية على كافة المستويات)
- 3- المشاركة الاساسية (من خلق قنوات الاتصال والاسهام بالحياة العامة والمشاركة بالانتخابات والقدرة على التأثير في التأثير في القرار السياسي)
- 4- تجميع المصالح (تحديد اولويات القضايا العامة)
- 5- صنع السياسية العامة (من خلال المشاركة السياسية)

⊗ الاحزاب التي عملت على الساحة الاردنية قبل الاستقلال

- 1- حزب الاستقلال (الحزب الذي عمل بعد احتلال فرنسا لسوريا وانهاء الحكم الفيصلي ولجوء عدد كبير من القادة السياسيين هربا من الاحتلال الفرنسي)
- 2- حزب العهد الاردني (الحزب الذي كان يطالب بالاستقلال)
- 3- جمعية الشرق العربي (الحزب الذي يطالب بالوحدة العربية وتحقيق الاستقلال)
- 4- حزب الشعب الاردني (الحزب الذي يطالب بالوحدة العربية وتحقيق الاستقلال)
- 5- حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني
- 6- الحزب الحر المعتدل
- 7- حزب العمال الاردني
- 8- عصبة الشباب الاردني المثقف
- 9- حزب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب الاردني
- 10- الحزب الوطني الاردني
- 11- حزب الاخاء الاردني
- 12- جماعة الشباب الاحرار الاردنية

⊗ الدستور الذي نص على الحريات اضافة للتغير الديمغرافي وتغير البيئة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وتغير الواقع السياسي على الساحة العربية هو (الوحدة الاردنية الفلسطينية بين الضفتين عام 1950

1- دستور 1952

2- دستور 1929

3- دستور 1953

4- دستور 1960

⊗ الاحزاب والتنظيمات السياسية

- 1- حركة القوميين العرب (صفحة 145)
 - 2- حزب البعث العربي الاشتراكي فرع الاردن تأسست عام 1952 (وتمثلت بمحاربة الاستعمار . تحقيق الوحدة الوطنية. تحقيق الاشتراكية .محاربة الامية والجهل .معاداة سياسات الاردن)
 - 3- الاخوان المسلمون عملت على الساحة الفلسطينية عام 1946 وانتشرت في عام 1953 (وتهدف الى اصلاح الفرد واقامة الدولة الاسلامية دستورها القران وتحرير العالم الاسلامي من الاستعمار)
 - 4- حزب التحرير تأسس عام 1952 وقوم على (اقامة الدولة الاسلامية على اسس الاسلام الحنيف من خلال الجهاد. مهاجمة الانظمة العربية . ويحارب الشيوعية . ويقف في وجه الفكر القومي على اساس انه فكر امبريالي)
 - 5- الحزب الشيوعي بدأ نشاطه على الساحة الاردنية 1951 بسياسة معادية للنظام الاردني من خلال تنظيم المظاهرات والاضطرابات . عمل الحزب على معاداة سياسية الامير عبدالله تجاه الوحدة الاردنية وهدف الحزب محاربة الاستعمار
 - 6- الاحزاب الوطنية
 - الحزب الوطني الاشتراكي (1954) مبادئه ان الشعب الاردني جزء من الامة العربية . تحقيق الحريات العامة .تحرير فلسطين من النفوذ الاجنبي
 - الحزب العربي الاردني (1957) يهدف الى تحقيق تحرير فلسطين . والتعاون مع الدول العربية)
- ☒ الفترة الواقعة بين الفترة 1957 – 1989 اتسمت بالعمل السري لغالبية الاحزاب السياسية باستثناء
- 1- جماعة الاخوان المسلمين
 - 2- حركة القوميين العرب
 - 3- حزب التحرير
 - 4- التيار القومي
- ☒ التيارات السياسية او الاتجاهات الاربعة (4)
- 1- التيار القومي (يقوم على مبادئ وافكار الوحدة العربية ويمثل هذا التيار الاحزاب السياسية التالية (البعث العربي الاشتراكي . البعث العربي التقدمي .جمهة العمل القومي)
 - 2- التيار اليساري (يقوم على ايدولوجية ماركسية ويمثل هذا التيار الاحزاب (الشيوعي الاردني .الشعب الديمقراطي .الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني .الديمقراطي الودوي الاردني .التقدمي .الحركة القومية)
 - 3- التيار الاسلامي (هو مجموعه من المبادئ والافكار والبرامج لإيجاد الحلول والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ويدعو الى تطبيق الشريعة الاسلامية ويمثل هذا التيار الاحزاب (جبهة العمل الاسلامي الذراع السياسي لجماعة الاخوان المسلمين . والوسط الاسلامي)

4- التيار المحافظ (يركز على مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية والحريات العامة والحفاظ على الهوية الوطنية ويمثل هذا التيار الاحزاب (الوطني الدستوري .المستقبل. الانصار .الامة . النهضة .العمل الاردني

☒ التجربة الحزبية في الاردن تمثلت

- 1- كثرة الاحزاب العاملة على الساحة الاردنية
- 2- الموروث القديم
- 3- السمة العشائرية
- 4- قلة الدعم الموجه للأحزاب
- 5- الطابع الشخصي
- 6- تدني درجة المؤسسية لغياب الترابط بين وحدات الحزب الداخلية وسيطرة الابعاد الشخصية على القرارات

☒ اهداف السياسة الخارجية الاردنية

- 1- حفظ استقلال الكيان السياسي الاردني
 - 2- ادامة نظام الحكم القائم
 - 3- رعاية المقدسات الاسلامية
 - 4- الالتزام بالمشاركة الاردنية القومية
 - 5- الالتزام بقرارات الشرعية الدولية
- ☒ تعتبر من اهم عمليات التي تميز صنع السياسة الخارجية على انها مجموعة من القرارات المتوالية بشأن المواقف المتتالية هي

- 1- النظام السياسي
 - 2- الاستقرار السياسي
 - 3- اتخاذ القرار
 - 4- الموافقة على القوانين
- ☒ احد ابعاد السياسة الخارجية هي

- 1- النظام السياسي
 - 2- الاستقرار السياسي
 - 3- اتخاذ القرار
 - 4- الموافقة على القوانين
- ☒ اسباب اتخاذ القرار من اهم العمليات التي تميز صنع السياسة الخارجية

- 1- مركزية عملية اتخاذ القرار
 - 2- القرار لا يمثل موقفا محددا ويمكن تحليله وفهمه
- ☒ صانع القرار السياسي الاول (والقرارات المناسبة) هو

1- مجلس الوزراء

2- مجلس الاعيان

3- الملك

4- مجلس الامه

☒ الوحدات القرارية المساعدة في صنع القرار السياسي هي

1- الديوان الملكي

2- مجلس الوزراء

3- وزراء الخارجية

4- السلطة التشريعية

5- المؤسسة العسكرية

☒ يعتبر من اهم واقرب عناصر صنع القرار المساعدة لجلالة الملك

1- الديوان الملكي (يوجد مستشارين ذو كفاءة

2- مجلس الوزراء

3- وزراء الخارجية

4- السلطة التشريعية

☒ ادارة تنفيذ الشؤون الخارجية للدولة مباشرة او من وزارة الخارجية هي وظيفة

1- الديوان الملكي

2- مجلس الوزراء

3- وزراء الخارجية

4- السلطة التشريعية

☒ تعتبر النافذة التي يطل بها الاردن على العالم هي يعمل الموظفون على توطيد

العلاقات مع الدول الاجنبية)

1- الديوان الملكي

2- مجلس الوزراء

3- وزراء الخارجية (يتحمل المسؤولية كبيرة من خلال واجباته اليومية)

4- السلطة التشريعية

☒ وزارة الخارجية تعمل على

1- تعمل السفارات على رعاية مصالح المواطنين الاردنيين

2- انجاز الاتفاقيات الثنائية

3- متابعة القضايا الاساسية الاقتصادية والسياسية

☒ المصادقة على المعاهدات التي تمس حقوق الاردنيين العامة

1- الديوان الملكي

2- مجلس الوزراء

3- وزراء الخارجية

4- السلطة التشريعية

✕ قائل العبارة التالية (ان الجيش اداة السياسة الخارجية) الجيش رمز السيادة
تثبيت الحكم

1- محمد الهزايمة

2- السيد لطفي

3- محمد السيد

✕ النهج الذي ينطلق من الثوابت ومرتكزات تتمثل (معالم فكر الملك عبدالله الثاني
والسياسة الخارجية) تولى الحكم 1999

1- اخلاص جلالة الملك للتراث الهاشمي

2- شكلت الشرعية الدينية والشرعية التاريخية قاعدة صلبة

3- التزام جلالة الملك بالعمل العربي المشترك

4- ينظر جالة الملك الى القضية الفلسطينية

5- النهوض بالاردن على كافة المستويات

6- اتباع سياسة الاعتدال والتوازن

7- اتباع النهج العقلاني وتعزيز الديمقراطية

✕ الاوراق النقاشية لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين

1- مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية

2- تطوير النظام الديمقراطي

3- ادوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة

4- تمكين ديمقراطي مواطنة فاعلة

5- تعميق التحول الديمقراطي

6- سيادة القانون اساس الدولة المدنية

7- بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية

✕ الورقة الاولى تضمنت

1- خدمة اهداف الوطن المتمثلة بالانخراط بقضايا المصيرية منها (الاصلاح

السياسي والاقتصادي . والقضايا الوطنية)

2- الانحياز لقضايا الوطن عندما تمارس حقة الدستوري بالانتخاب بعيدا عن الفئوية

والقبلية والمناطقية ويصبح الهدف اىصال المرشح الكفو

3- احترام الراي الاخر اساس الشراكة بين الجميع يعني تنازل الهويات الفرعية

4- العمل الديمقراطي ينقل اختلافات وجهات النظر

5- الاحتجاج بالتظاهر مشروع وفقاً للدستور

✕ الورقة الثانية تضمنت

1- شكل الدستور الحياة السياسية والديمقراطية

2- تعامل الاردن با انفتاح شديد للمطالبات الشعبية بالإصلاح

- 3- الالتزام بمبدأ الاصلاح كمنهج يحتاج الى تعزيز لمبدأ التعددية السياسية وصون حقوق المواطنين وتكريس مبدأ التوازن بين السلطات وتعزيز اليات الرقابة وصولاً الى ملكية دستورية يكون مبدأ تداول السلطة
- 4- ديمقراطية تفضي الى تشكيل حكومات برلمانية

☒ الورقة الثالثة تضمنت

- 1- حظيت الانتخابات النيابية للمجلس السابع عشر اهمية كبيرة على طريق الاصلاح
- 2- الاحزاب السياسية المرخصة في الاردن واعطي فوز 3 سيدات بنظام التنافس و 15 سيدة بنظام الكوتا

- 3- التطور الذي طرأ على طريقة تشكيل الحكومات
- 4- ان يكون رئيس مجلس الوزراء وفريقه من داخل مجلس النواب او خارجه
- 5- ان تاخذ كل المؤسسات والشخصيات العامة دور في تعزيز وتعميق الثقافة الديمقراطية وهناك ادوار لكل من (الاحزاب . مجلس النواب . الحكومة . الملكية . والمواطن)
- ☒ ان يكون رئيس مجلس الوزراء وفريقه من داخل مجلس النواب او خارجه وهذا يحتاج الى المتطلبات الجوهرية

- 1- وجود منظومة متطورة من الضوابط العملية لمبادئ الفصل والتوازن بين السلطات واليات الرقابة

- 2- تطوير عمل الجهاز الحكومي
- 3- اشراك النواب في الحكومة بشكل متدرج بموازاة مع نضج العمل السياسي
- ☒ تشريع القوانين والرقابة على الحكومة ومسائلها هي دور يتمثل به

1- مجلس الاعيان

2- مجلس النواب

3- السلطة التشريعية

4- السلطة القضائية

- ☒ ان الحكومة تتعامل مع النواب وفقاً للدستور دون الابتزاز من اي جهة اخرى

True -1

False -2

- ☒ تضيع حقوق تضيع حقوق الوطن والمواطن في عملية تبادل الادوار التي تستفيد منها الحكومة والنواب

True -1

False -2

- ☒ ولا بد ان يخلو عمل النواب من الممارسات الملتوية التي ترمي الى تحقيق مكاسب على اساس الوساطة والمحسوبية

True -1

False -2

- ☒ اعداد البرامج الشاملة التي تهدف الى تحقيق الازدهار والامن للجميع هي مسؤولية

1- مجلس النواب

2- مجلس الوزراء (الحكومة)

3- الملكية

4- المواطن

✗ ان مسؤولية الحكومة اعداد البرامج الشاملة التي تهدف الى تحقيق الازدهار والامن للجميع ويترتب عليها التقدم لمجلس النواب ببرامج عمل لمدة اربع سنوات

True -1

False -2

✗ حرصت الملكية الهاشمية على

1- اتباع نهج يستشرف المستقبل

2- يحافظ على دور الملك

3- توفير متطلبات ابناء الوطن على راسهم الفقراء والمستضعفين

4- الدوام على بالدفاع عن قضايا الاردن منها القومي من خلال المؤسسات الدولة

متمثلة بمجلس الوزراء وبقاء مؤسسة الجيش العربي والاجهزة الامنية

5- حماية التراث الديني والنسيج الاجتماعي

6- وبث كل قيم الوحدة الوطنية والتعددية والانفتاح والتسامح والاعتدال

7- رعاية التطور والاصلاح

8- ابرز ما تقوم بها الملكية هو حماية الدستور ودور الملك في تجاوز حالات

الاستعصاء السياسي بين مجالس النواب والحكومات

✗ دور المواطن

1- الانخراط في العمل السياسي عن طريق المشاركة في الاحزاب السياسية

2- اخضاع الحكومات والنواب للمساءلة من شأن يعزز العملية الديمقراطية

3- ممارسة نوع من الضغط ليتبنى سياسات تهم الوطن والمواطن عن طريق

أ- اللجان الشعبية ب- القضاء الالكتروني ج- مواقع التواصل الاجتماعي

✗ الورقة الرابعة تضمنت

1- تجديد الحياه السياسية في الدول العربية

2- انعكاس ثقافة المجتمع وتطلعاته

3- اهم الضمانات التي تؤدي الى نجاح هذا التحول الديمقراطي هو التعددية والتدرج

وعدالة الفرص السياسية

4- هدف الاصلاح هو تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار

5- طرح برنامج التمكين الديمقراطي يؤدي الى انجاح النموذج الديمقراطي

6- الاختلاف ظاهرة طبيعية وحضارية في الدول الديمقراطية ومن وسائله هو

الحوار الهادف والبناء الذي يفضي بالنهاية الى الحلول الوسط

7- مفهوم المواطنة الفاعلة تركز على 3 اسس

أ- حق المشاركة ب- واجب المشاركة ج- مسؤولية المشاركة

8- الانخراط في الحياه السياسية هو حق اساسي لكل مواطن مع وجوب حماية

المناخ الذي يسمح بالتعبير الحر

9- ان المقاطعة والابتعاد عن الانخراط في العملية السياسية هو تخلي المواطن عن مسؤولية وواجبه في تحقيق الافضل

10- ان المشاركة الفاعلة ترتب مسؤولية على كل فرد ما بالانخراط بالحل السياسي

11- اطلاق برنامج التحول الديمقراطي ضرورة لتشجيع ودعم كل الافكار الخلاقة المبدعة على تطوير العملية الديمقراطية وتمكين ومساعدة كل من لديه فكر ونشر الافكار عن طريق دعمها ماديا ومعنويا

☒ الورقة الخامسة تضمنت

1- 3 ركائز تعميق الديمقراطية

أ- ترسيخ متدرج لنهج الحكومات البرلمانية

ب- وجود مضلة الملكية الدستورية وتعزيزها بالمشاركة الشعبية

ت- المواطنة الفاعلة

2- عملية الاصلاح السياسي مستمرة كيف هو وضع الاردن في ضل التحديات

3- تعميق تجربة الحكومات البرلمانية من اجل الوصول الى ممارسة متقدمة

4- تقوم الكتل الحزبية ذات الاغلبية بتشكيل الحكومة

5- تتولى الاقلية النيابية مهام حكومة الظل وتراق عمل الحكومة

6- ضمان التداول الديمقراطي للحكومات

7- لتحقيق التحول الديمقراطي هناك شروطاً لابد من انجازها هي الاستمرار في

تعميق وتطوير منظومة القيم والممارسات والادوار

☒ محطات الانجاز

1- محطات الانجاز التشريعي (الورقة الخامسة)

- انجازات البناء الاساسي للنظام الديمقراطي

1- اقرار تعديلات دستورية (مثل انشاء المحكمة الدستورية)

2- انجاز القوانين الناظمة للحياة السياسية (الانتخاب . الاحزاب .

الاجتماعات العامة

3- قانون محكمة امن الدولة وحصر اختصاصها في المخدرات والارهاب

4- انجاز النظام الداخلي لمجلس النواب

2- محطات الانجاز المؤسسي (الورقة الخامسة)

- تعزيز بعض المؤسسات الدولة وبناء مؤسسات ديمقراطية عن طريق

1- انشاء محكمة دستورية لتفسير نصوص الدستور ومراقبة دستورية

القوانين والانظمة

2- استحداث هيئة مستقلة للانتخاب

3- تأسيس مركزا للدراسات والبحوث التشريعية في مجلس النواب وقامت

اللجنة المالية بمناقشة موازنات القوات المسلحة . الاجهزة الامنية

والديوان الملكي

4- تدعيم السلطة القضائية مثل المؤسسات الرقابية مكافحة الفساد . ديوان

المحاسبة . ديوان المظالم . وانظمة الرقابة للقطاعين الحكومي والخاص

- 5- دعم المركز الوطني لحقوق الانسان
- 6- العمل في مسارات برنامج تطوير القطاع العام من خلال دمج المؤسسات ضمن اعادة الهيكلة وتحسين الخدمات الحكومية . وتنمية الموارد البشرية وتطوير اليات صنع القرار
- 7- تطبيق الإصلاحات في المؤسسات الامنية والوطنية تم توجيه مدير المخابرات في 2011 لإصلاح المؤسسة الوطنية وتفعيل وزراه الدفاع لتتولى مسؤولية الشؤون الدفاعية غير القتالية لتكون جزء من الحكومة وخاضعة لرقابة مجلس الامه
- 3- محطات التطور الخاصة بأطراف المعادلة السياسية (الورقة الخامسة)
 - 1- يحدد القيم والممارسات الجوهرية التي تقع في صميم الديمقراطية
 - 2- غدت القيم الضرورية لتحول ديمقراطي ناجح وهذه القيم تشمل (الاعتدال/ والتسامح / والانفتاح /التعددية /اشراك جميع مكونات المجتمع / احترام الآخرين / احترام سيادة القانون /تأمين الفرص العادلة
 - 3- تبني السياسات الديمقراطية الاساسية التالية مثل (احترام مبدأ الحوار /التلازم بين حقوق المواطنين /الشراكة في بذل التضحيات /تحويل الاختلافات الى حلول توافقية /المشاركة الفاعلة
 - يترتب على جميع الاطراف المعادلة السياسية
 - 1- الملكية 2- الحكومة 3- الاحزاب السياسية 4- المواطنين

☒ تبني هذه القيم والممارسات وهي احد مكونات الرئيسة لهذا المسار وتتجلى (الورقة الخامسة)

- 1- تقع مسؤوليات توفير نهج قيادي على الملكية الهاشمية ويقع على الملك مسؤولية الدفاع عن القضايا المصرية المرتبطة بالسياسية الخارجية والامن القومي والنسيج الاجتماعي من خلال مجلس الوزراء حب الدستور والملكية وظيفتها حماية الدستور والفصل بين السلطتين
- 2- على اعضاء مجلس الامة التفاني لخدمة الصالح العام
- 3- على الحكومة المتمثلة برئيس الوزراء والرفيق الوزاري بوضع وتنفيذ الخطط لتوفير الفرص الاقتصادية
- 4- على الاحزاب السياسية مسؤوليتها للاندماج للوصول الى عدد منطقي
- 5- على المواطنين مسؤولية المشاركة الفاعلة
- ☒ من برامج التمكين الديمقراطي (الورقة الخامسة)

- 1- مصداقية الاعلام الاردني
- 2- مصداقية الصحافة الاردنية
- 3- صندوق الملك عبدالله للتنمية
- ☒ النظرة المستقبلية هي المرحلة التالية ب(الورقة الخامسة)

- 1- تطوير القوانين قبل المشرعين
- 2- يجب على الحكومات تطوير اداء القطاع العام

- 3- يجب ان تطور الاحزاب السياسية انظمتها الداخلية
- 4- يجب بناء قدرات السلطة القضائية وتطوير قدرات المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخابات
- 5- تقوم اللجنة الملكية بتقييم العمل ومتابعة الانجاز
- 6- يجب على مؤسسات المجتمع المدني من ضمنها الجامعات ومراكز الدراسات المساهمة في ابحاث وافكار لتقديم حلولاً للتحديات التي تواجهها المملكة
- ☒ وتتمثل ابراز التحديات لعمليات التطوير (الورقة الخامسة)
- 1- المحافظة على التوازن الدقيق بين مختلف السلطات بحيث تعمل بفاعلية واستقلالية

- 2- القدرة على اتخاذ القرارات في مواقف غير محكومة
- ☒ هي التي تحكم عادات وممارسات اطراف العملية السياسية (هي عادات وممارسات غير مدونة وقد لا تكون لها قوة القانون هي (الورقة الخامسة)

- 1- الاعراف السياسية
- 2- الملكية
- 3- الانظمة السياسية
- ☒ كتاب التكليف الذي يوجه الملك للحكومات الذي يوضح ابراز المسؤوليات والمهام المنتظرة من الحكومة ويقيم اداء الحكومة هو (الورقة الخامسة)

1- عرف سياسي

2- دستور

3- قوانين

- ☒ المجالات التي تساعد في تطوير الاعراف في تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف المكونات السياسية (الورقة الخامسة)
- 1- الالية التشاورية لتكليف رئيس الوزراء
- 2- الية اعداد الوزراء المكلف والحكومة المكلفة
- 3- تنظيم جلسات الاسئلة والاستجواب
- 4- تحديد ادوار مجلس الوزراء والامة والجهاز الحكومي وتشمل فترة التشاور لتكليف رئيس وزراء جديد وتسيير الاعمال حتى تشكيل الحكومة وفترة منح الثقة للحكومة

- ☒ هو احد اسس منح مجلس النواب الثقة للحكومة
- هي الية اعداد الوزراء المكلف والحكومة المكلفة
- ☒ اكد الملك على ان الامن والديمقراطية والرفاه هي دعائم المستقبل (الورقة الخامسة)

☒ الورقة السادسة تضمنت

- 1- تعزيز منعة الوطن ومواجهة التحديات وتحقيق النمو والازدهار لا بد من سيادة القانون
- 2- يرى الملك ان مسؤولية تطبيق واناذ سيادة القانون تقع عاتق الدولة

- 3- ويعبر الملك عن المله وغبضبة من موت اءءهم بسبب اسءءءام الاءيرة النارية او ءاءء سيارا او يفءء اءء الطلاب المءفوقين ءقه لءءم ءطبيء سيدة القانون
- 4- وءوء الانءماءاء الدينية والمذهببة والعرقية والقبلبة يمكن ان يكون مصءرا للفتن والعنصربة والنزاعات
- 5- سياءة القانون هي اساس الذي يجب الارتكاز علبه والجسر الذي سبقلنا الى المسءقبل

☒ سياءة القانون اساس الادارة ءصيفة ءضمنء

- 1- مبءا سياءة القانون هو ءضوء الافراء والمؤسساء وسلءااء لءكم القانون
- 2- برب الملك ان الاصلاء بءءاً من ءءءبلاء ءسءوربة عام 2011مءل قانون الانتخاب واللامركببة
- 3- ءءطبيء ءءبب لمواء القانون ضروري لاية عملبه ءبمقراطبة ناءءة وهي ءضمن ممارسة اءهزة ءولة
- 4- برب الملك ان لضان سياءة القانون وببب وءوء الباء رقابة فاعلة مءل وءءاء الرقابة وءبوان المءاسبه وهبنة النزاهة ومكافءة الفساد والبلمان والقضاء الواسطة والمءسوببة

- برب الملك ان الواسطة والمءسوببة سلوكباء ءفءك بالمسببة ءءموببة للمءماءاء وهي ءعبق النهوض بالوطن
- موضوع ءءببباء فب المواء ءكموببة وءاصة المناصب العلبا هي اكءر المواءبب ءبب بءءء فبها ءباوزاء فلا بء من الالبزام بمبءاً الكفاءة
- ☒ ءطوير الءهاز القضابب اساس لءعربز سياءة القانون
- لا بءرسء مبءاً سياءة القانون الاء وءوء اساس ءقة المواء بالأنصاف والءصول على ءءوق

- 1- **ءهاز قضابب**
- 2- ءهاز ءكموب
- 3- ءهاز ءشربعب
- 4- ءهاز نبابب
- ببب وءع اسءراءبببب للسنواء القاءمة لصبابة وءطوير القضاء والاءهزة المساءة له وءرسبء ءقافة النزاهة فب الءهاز القضابب
- ءءبء وءمكن اءهزة الرقابة وءءفءبش القضابب لءقبس اءاء القاضب وسلوكة

☒ سياءة القانون عماء ءولة المءنببة

- برب الملك ان ءولة المءنببة هي ءولة ءءكم الى ءسءور والقواءبب ءبب ءطببها على الءمبب ءون مءاباة
- ءولة المءنببة هي ءولة المؤسساء ءبب ءعءم نظاماً بقبصل ببب السلءااء وءركز على السلام وءءسامء والعبش المءءرك
- ءولة المءنببة ءمناز باءءرامها وءمائها للءعءببة واءءرام الراب الاءر
- ءولة المءنببة هي ءولة ءءافظ وءءمب افراد المءماء

- الدولة المدنية تحمي القانون
- الدولة المدنية هي دولة يلجأ لها المواطنون في حالة انتهاك حقوقهم
- وتكفل الحرية الدينية وتحفظ حقوق المرأة والأقليات
- يعتبر الدين في الدولة المدنية عامل أساسي في بناء منظومة الأخلاق والقيم وهو جزء من الدستور
- ويذكر الملك ميثاق صحيفة المدنية الذي كتبه الرسول عند هجرته إلى المدينة المنورة من أجل تنظيم العلاقة بين جميع الطوائف والجماعات
- ميثاق صحيفة المدنية هو أول دستور مدني تاريخي واعتمد على مبدأ المواطنة الكاملة
- قد شمل الميثاق (صحيفة المدنية) عدة محاور
 - 1- التعايش السلمي والأمن المجتمعي
 - 2- احترام وحماية حرية الاعتقاد
 - 3- التكافل الاجتماعي بين فصائل الشعب
 - 4- حماية أهل الذمة والأقليات غير مسلمة
 - 5- النصح والبر بين المسلمين
- الدولة المدنية هي دولة القانون التي تستند إلى حكم الدستور وأحكام القانون في ضل الثوابت الدينية والشرعية وتركز على المواطنة الفاعلة وتقبل بالتعددية والرأي الآخر وتحدد فيها الحقوق والواجبات دون تمييز

✕ الذي رفض سياسة التهويد في فلسطين هو

- 1- الشريف الحسين بن علي
 - 2- الملك عبدالله الأول بن الحسين
 - 3- الملك الحسين بن طلال
 - 4- الملك عبدالله الثاني ابن الحسين .
- ✕ سياسته رفض الاعتراف بوعد بلفور وتقسيم البلاد بين فرنسا وبريطانيا ورفض سياسة الانتداب الفرنسي والبريطاني هو

- 1- الشريف الحسين بن علي
 - 2- الملك عبدالله الأول بن الحسين (رافضا لوعده بلفور)
 - 3- الملك الحسين بن طلال
 - 4- الملك عبدالله الثاني ابن الحسين
- ✕ الذي تبرع ب 24 ألف ليرة ذهبية لأعمار المقدسات الإسلامية وكان صيته أن يدفن بعد وفاته بالحرم القدسي هو

- 1- الشريف الحسين بن علي
- 2- الملك عبدالله الأول بن الحسين
- 3- الملك الحسين بن طلال
- 4- الملك عبدالله الثاني ابن الحسين

✕ في عام 1949 اشرف بنفسه على اطفاء الحرائق التي التهمت اجزاء من كنيسة القيامة وقدم المساعد الكاملة للكنيسة هو

1- الشريف الحسين بن علي

2- الملك عبدالله الاول بن الحسين

3- الملك الحسين بن طلال

4- الملك عبدالله الثاني ابن الحسين

✕ وقد اصدر قانونا لأعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة لسنة 1954

وعرف اعمار بالأعمار الثاني والثالث هو

1- الشريف الحسين بن علي

2- الملك عبدالله الاول بن الحسين

3- الملك الحسين بن طلال

4- الملك عبدالله الثاني ابن الحسين

✕ شمل الاعمار الثاني

1- ترميم وتركيب اعمدة فسيفساء ذهبية وترميم القبة الداخلية

2- اعمار مبنى قبة الصخرة المشرفة

✕ الحريق الذي اصاب المسجد الاقصى كان بتاريخ

1- 1969/8/21

2- 1970/8/21

3- 1969/8/25

4- 1970/8/25

✕ اتسم الاعمار الهاشمي ب

1- التنسيق الكامل بين لجنة الاعمار المسجد الاقصى واليونسكو ومؤسسات اخرى

2- التصميم والاشراف قام به اردنيون

3- الاستعانة بمختبرات عالمية لقياس مدى الجودة

4- اعتمدت لجنة الاعمار على الدراسات الاثرية والتاريخية

5- اعتبار القدس مهد الرسالات السماوية الثلاث

6- انشاء مجلس امناء الصندوق الاردني الهاشمي لإعمار مسجد الاقصى

✕ العوائق التي واجهها الاعمار الهاشمي للمقدسات في القدس

1- ضم الكيان الصهيوني القدس تحت السيادة بتاريخ 1979/6/28

2- مخالفة الكيان الصهيوني للاتفاقيات الدولية

3- الغاء كل الوجود المؤسسي للعرب

4- رفض المؤسسات العربية كل الممارسات العنصرية

5- المحاولات المتكررة لاحتراق مسجد الاقصى

6- الاعتداء على المقدسات المسيحية

✕ المؤسسات الاردنية العاملة في بيت المقدس

1- اللجنة الملكية لشؤون القدس من مهامها

- رعاية شؤون القدس وابرز قضيتها المحافل الدولية والراي العالمي

- والحفاظ على الاثار المقدسة الاسلامية والمسيحية
- وضمنت اللجنة لجان فرعية
- أ- اللجنة الاعلامية (عدالة قضية القدس وعروبتها على المستويات العربية والعالمية)
- ب- اللجنة القانونية (فضح ممارسات اسرائيل في بيت القدس)
- ت- لجنة التاريخ والاثار والهندسية (تقديم دراسات ومسح وتوثيق)
- ث- اللجنة الدينية (عرض قضية القدس والمقدسات من خلال عمل ايجابي اسلامي
- ج- اللجنة الاقتصادية والاجتماعي والتربوية (اسند اليها الامير الحسن بن طلال)

2- مركز توثيق وصيانة وترميم اثار القدس

- انشى بقرار من جامعة الدول العربية ومقره في عمان
- انجازات المركز
- 1- التوثيق للمعالم الاسلامية التي وصلت 200 معلم
- 2- التوثيق الفوتوغراميتري
- 3- اعمال الترميم المنجزة 11 معلما والكلفة الاجمالية 29607 دينار
- ☒ الانفاق الهاشمي على الاوقاف والاعمار في القدس
- تقدر النفقات في الفترة 1952-1994 ب 500.488 مليون على اوقاف القدس والضفة الغربية

الفصل الرابع

المحور السياسي

المبحث الأول: المصطلحات والمفاهيم

الدستور من دستور الفارسية المركبة: دست بمعنى القاعدة وور أي صاحب المادة التي منها تستوحى الأنظمة والقوانين التي تدير عليها الدولة لحل القضايا بأنواعها. كلمة الدستور ليست عربية الأصل ولم تذكر القواميس العربية القديمة هذه الكلمة ولهذا فإن البعض يرجح أنها كلمة فارسية الأصل دخلت اللغة العربية عن طريق اللغة التركية، ويقصد بها التأسيس أو التكوين أو النظام.

وفي المبادئ العامة للقانون الدستوري يعرف الدستور على أنه مجموعة المبادئ الأساسية المنظمة لسلطات الدولة والمبينة لحقوق كل من الحكام والمحكومين فيها بدون التدخل في المعتقدات الدينية أو الفكرية، والواضحة للأصول الرئيسية التي تنظم العلاقات بين مختلف سلطاتها العامة

وتشمل الوثيقة الدستورية الملامح الأساسية للدولة من حيث شكل الدولة، ونظام الحكم فيها، وتنظيم السلطات العامة من حيث تكوينها وعلاقتها بعضها ببعض، وتقرير حقوق الأفراد وحررياتهم وتضع الضمانات الأساسية لهذه الحقوق والحريات.

الأساليب الديمقراطية النشأة الدساتير

تتم بإحدى طريقتين:

- الجمعية التأسيسية المنتخبة: حيث يتاح للشعب فرصة انتخاب ممثليه ليقوموا بهذه المهمة، وأول من أخذ بهذا الأسلوب هي الولايات المتحدة الأمريكية بعد استقلالها عن بريطانيا سنة ٩٧٧١ م.

- الاستفتاء الدستوري: حيث يتم وضعه بواسطة جمعية نيابية منتخبة من الشعب أو 102

واسطة لجنة حكومية أو بواسطة الحاكم نفسه ثم يعرض على الشعب في استفتاء عام ولا يصبح الدستور نافذا إلا بعد موافقة الشعب عليه.

وهناك طرق لاتعد ديمقراطية في وضع الدساتير منها: المنحة، وبموجبها يكون الدستور منحة من الحاكم لشعبه، وهي طريقة كانت تستخدم في الماضي ويندر اللجوء إليها في الوقت الحاضر، والطريقة الثانية هي العقد وهي طريقة شبه ديمقراطية، حيث يكون الدستور عبارة عن تعاقدا ما بين

الحاكم من جانب وممثلين للشعب من الجانب الآخر

أنواع الدساتير

تقسم الدساتير من حيث تدوينها أو عدم تدوينها إلى دساتير مدونة وغير مدونة ومن حيث طريقة

تعديلها إلى دساتير مرنة ودساتير جامدة الدساتير المدونة وغير المدونة

- الدساتير المدونة: يعتبر الدستور مدونا إذا كانت غالبية قواعده مكتوبة في وثيقة أو عدة وثائق رسمية صدرت من المشرع الدستوري

الدساتير غير المدونة: وهي عبارة عن قواعد عرفية استمر العمل بها لسنوات طويلة حتى - .

أصبحت بمثابة القانون الملزم وتسمى أحيانا الدساتير العرفية، نظرا لأن العرف يعتبر المصدر الرئيسي لقواعدها، ويعتبر الدستور الإنجليزي المثال الأبرز على الدساتير غير المدونة لأنه يأخذ غالبية أحكامه من العرف، وبعضها من القضاء، وان وجدت بعض الأحكام الدستورية المكتوبة مثل قانون سنة 1958 للنساء بأن يكن عضوات في مجلس اللوردات الدساتير المرنة والدساتير الجامدة .

- الدساتير المرنة: هي التي يمكن تعديلها بنفس الإجراءات التي يتم بها تعديل القوانين العادية أي بواسطة السلطة التشريعية وأبرز مثال لها هو الدستور الإنجليزي.

- الدساتير الجامدة: هي التي يستلزم تعديلها إجراءات أشد من تلك التي تم بها تعديل القوانين العادية، ومثال ذلك دستور استراليا الفيدرالي الذي يتطلب موافقة أغلبية مواطني أغلبية الولايات ،

بالإضافة إلى أغلبية الأصوات على المستوى الفيدرالي

103|

مبدأ سموالدستور

المقصود بسمو الدستور إنه القانون الأعلى في الدولة لا يعلوه قانون آخر، وقد نصت عليه أغلب وسموالدستور يكون على جانبيين أساسيين .دساتير دول العالم مثل دستور إيطاليا ودستور الصومالالسمو الموضوعي: ونقصد به إن القانون الدستوري يتناول موضوعات تختلف عن موضوعات :هماالقوانين العادية. وهذا السمو يستند على موضوع القواعد الدستورية ومضمونها والتي لا تنحصر في دساتير معينة بل موجودة في جميع الدساتير المكتوبة والعرفية جامدة أم مرنة. ويترتب على

السمو الموضوعي أن الدستور هو القانون الأساسي في الدولة وهو الذي يبين أهداف الدولة ويضع الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وأن الدستور هو الجهة الوحيدة التي تنشئ السلطات الحاكمة وتحدد اختصاصاتها، وعلى هذه السلطات احترام الدستور لأنه هو الشرعي لوجودها. ويؤدي إلى تأكيد مبدأ المشروعية ومبدأ تدرج القواعد القانونية وخضوع القاعدة الأدنى درجة للقاعدة الأعلى درجة. كما أن الاختصاصات التي تمارسها السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مفوضة لهم بواسطة الدستور، فلا يحق لها تفويض اختصاصاتها لجهة أخرى إلا بنص صريح من الدستور

السمو الشكلي: ونقصد به أن القانون الدستوري هو القانون الذي تتبع في وضعه وتعديله إجراءات

وهذا السمو موجود في الدساتير . معينة اشد من الإجراءات اللازمة لوضع وتعديل القوانين العادية

:المكتوبة الجامدة فقط. ويترتب على السمو الشكلي السند وجود سلطتين

1-سلطة مؤسسة، وهي التي تؤسس وتضع الدستور.

سلطة مؤسسة، وهي التي تم إنشاءها. - ٢ .

كما يضمن السمو الشكلي احترام الدستور وقواعده، وينظم الرقابة على دستورية القوانين .

:القانون وخصائصه

القانون هو مجموعة من القواعد التي تحكم وتنظم سلوك الأفراد في الجماعة، وتوفق بين مصالحهم، والتي يفرض على مخالفيها جزاء توقعه السلطة العامة، والقانون 104|

بهذا المعنى ليس إلا مجموعة من القواعد، فالقاعدة هي الوحدة أو الخلية التي يتكون منها، وللقاعدة

القانونية عدة خصائص هي

1-إنها قاعدة سلوكية

إن هدف القاعدة القانونية هو تنظيم السلوك، فهي قاعدة تقويمية يراد بها توجيه السلوك وجهة معينة، وهذا التوجيه قد يكون بطريقة مباشرة عندما تتضمن القاعدة أمراً أو نهياً، كما قد يكون توجيه السلوك بطريقة غير مباشرة حيث تضمن القاعدة تعريفاً أو تنظيمياً فيكون الالتزام بها بمطابقة السلوك لأحكام هذا التنظيم

2-إنها قاعدة عامة ومجردة

يقصد بعموم القاعدة القانونية أن تكون القاعدة غير مخصصة فيما تضعه من أحكام بشخص أو أشخاص معينين بذواتهم، ويقصد بالتجريد أن خطاب القاعدة القانونية لا يوجه إلى شخص بعينه أو واقعة بذاتها وإنما العبرة فيه تكون بعموم الصفة وبتحقق بشأنها الشروط، بحيث تنطبق على كل واقعة تتحقق بشأنها الشروط المتطلبة وعلى كل شخص اجتمعت فيه الصفات اللازمة، لذلك يضطر تطبيق القاعدة القانونية على كل حالة تنشأ في أي وقت وتتوفر فيها شروط انطباقها

3-إنها قاعدة اجتماعية :

إن الحاجة إلى قواعد القانون لا تبدأ إلا مع قيام الجماعة حيث تظهر الحاجة إلى تنظيم علاقات أفراد هذه الجماعة بعضهم البعض، فالحياة الاجتماعية ضبط علاقات الأفراد وإخضاعها للقيود التي ترمي إلى تحقيق التوازن بين الجانب الفردي والجانب الاجتماعي لتحقيق الاستقرار والسلام في الجماعة وهذا دور القاعدة القانونية.

والقاعدة القانونية وفق هذا المعنى هي قاعدة اجتماعية فيجب أن تتواءم مع ظروف المجتمع وعاداته وتقاليده ومعتقداته، فإذا انحرفت القاعدة عن هذه الأسس ولم تراع المثل العليا لذلك المجتمع قدر لها أن

تفشل في حكم سلوك أفراد الجماعة وتوجيهه

4-إنها قاعدة ملزمة ومقتربة بجزء

ويقصد بذلك أن للقاعدة القانونية جزءاً مادياً يفرض على مخالفيها، تتولى توقيعه السلطة العامة، ومرد ذلك هو الغاية من القاعدة ذاتها، فالقانون يهدف إلى إقامة النظام 105|

في المجتمع وحكم سلوك أفراد، وهو ما لا يتأتى إن ترك أمر الانصياع إلى حكمه التقدير المخاطب بأحكامه ، بل إن قواعد القانون هي قواعد إجبارية ومن شأن مخالفتها أن يت رتب عليه جزاء

مصادر القاعدة القانونية

يمكن تقسيم مصادر القاعدة القانونية إلى قسمين

-المصادر المادية أو الموضوعية: وهي المصادر التي يستمد منها مضمون القاعدة القانونية، أو بمعنى آخر

هي العوامل التي أسهمت في تكوين مضمون القاعدة كالعوامل الاجتماعية أو الاقتصادية

-المصادر الرسمية أو الشكلية: وهي الوسائل التي تخرج بها القاعدة إلى حيز التنفيذ التخاطب الناس بأحكامها

مصادر شكلية لأنها هي الشكل | على نحو ملزم، وتسمى رسمية لكونها الطرق المعتمدة التي تجعل من

الذي تظهر به القاعدة ملزمة للجماعة. وهي

التشريع: ويقصد به سن القواعد القانونية في صورة مكتوبة بمعرفة سلطة عامة في الدولة مختصة ١ -

بوضعه، كما يطلق مصطلح التشريع على المصدر أو القاعدة التي تخرج من هذا المصدر

والتشريع وفق هذا المعنى له ثلاث خصائص، فالأولى تتمثل في وجوب صدوره في صورة نصوص مكتوبة، والثانية في كونه صادرا عن سلطة عامة مختصة بوضعه، والثالثة أن القاعدة التي مصدرها التشريع تتوافر بشأنها خصائص القاعدة القانونية، لاسيما خاصية التجريد التي تؤدي إلى عموم تطبيق القاعدة القانونية

وللتشريع مزايا متعددة أهمها سهولة وضعه وتعديله وإلغائه، وكذلك سهولة الرجوع إليه، فضلا عما يؤدي .

إليه من توحيد النظام القانوني في الدولة وتحديد وتطوير المجتمع

ويعتبر التشريع أهم المصادر الرسمية للقانون في الدول الحديثة إذ أن أغلب القواعد القانونية مصدرها

التشريع. وسنعرض للتشريع كمصدر للقانون بشيء من التفصيل لدى دراسته كمصدر للقانون العماني

106|

الدين: يعتبر الدين مصدرا رسميا أصليا للقواعد القانونية التي تحكم المسائل التي تثيرها علاقات الناس (٢)

بعضهم ببعض، وعلى الأخص في الدول الإسلامية، والمقصود بالدين في هذه الدول القواعد والأحكام التي

أنزلها الله تعالى لإرشاد الناس وتوجيه سلوكهم، ابتداء من نظم العبادات أي علاقة الإنسان بخالقه، وكذلك

المعاملات أي علاقة الخلق ببعضهم ببعض

العرف: يقصد بالعرف اعتياد الناس على سلوك معين في مسألة من المسائل مع اعتقادهم بأن هذا (٣) ويعد العرف أقدم المصادر الرسمية. السلوك أصبح ملزما، وأن مخالفته تستتبع توقيع جزاء مادي جبر للقانون، وهو مصدر تلقائي يرتبط مباشرة بنشأة وتطور المجتمعات ويتميز العرف بأنه ينبع من الناس

ووفق هذا التعريف فانه يستلزم وجود ركنين. باتباعهم سنة معينة في أمر من أمور حياتهم الاجتماعية

للعرف، الأول مادي يتمثل في الاعتياد على سلوك معين، وهو ما يسمى بالعادة، والآخر معنوي يتمثل في

الشعور بالزام هذه العادة التي اضطرر اتباعها

4-الفقه والقضاء: كان الفقه والقضاء مصدرين رسميين للقانون في بعض الأنظمة القديمة، إلا أن دور الفقه تضاعف في القوانين الحديثة، حيث انحصر دوره في كونه إليه للاستئناس فحسب، غير أن ذلك لا يمس بالدور الذي يقوم به الفقه في تطوير القانون حيث انه الكاشف الأول لقصور القانون والمطالب الأول لسد النقص وفيما يتعلق بالقضاء فقد كانت السوابق القضائية مصدرا رسميا من مصادر القانون حيث أن الأحكام فيها صادرة عن المحاكم تدخل بصفة تلقائية في صلب القانون كقواعد لها نفس قوته. وكما هو الحال بالنسبة للفقه فقد تضاعف دور القضاء في القوانين الحديثة فيما عدا القانون الإنجليزي والقوانين التي تنهج نهجه إذ يمثل القضاء مصدرا رسميا لقواعده القانونية .

5-مبادئ العدالة الطبيعية: وبعبدا عن الجدل في تصنيفها مصدر را رسميا أو غير للقاعدة القانونية فان

المبادئ الطبيعية أو ما يسمى (مبادئ العدالة

107|

لطبيعية) تعد مصدرا مهما للقاعدة القانونية، ويقصد بهذه المبادئ (الأسس الطبيعية) (الفطرية) التي تحكم سلوك البشر.

الدولة:

هي مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد ويخضعون النظام سياسي معين يتولى شؤون الدولة ،

وتشرف الدولة على أنشطة سياسية واقتصادية واجتماعية التي تهدف إلى تقدمها وازدهارها وتحسين مستوى حياة الأفراد فيها ، وينقسم العالم إلى مجموعة كبيرة من الدول، وان اختلفت أشكالها وأنظمتها السياسية .

الثقافة السياسية:

هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي، وبذلك فهي تنصب على الممثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي، والتي تحدد الإطار الذي يحدث التصرف السياسي في نطاقه. أي أن الثقافة السياسية تدور حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكماً ومحكوماً. وعلى ذلك يمكن تحديد عناصر مفهوم الثقافة السياسية على النحو التالي:

- تمثل الثقافة السياسية مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية للأفراد المجتمع .
- الثقافة السياسية ثقافة فرعية. فهي جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، ولكنها لا تستطيع أن تشذ عن ذلك الإطار العام لثقافة المجتمع. تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة. فهي لا تعرف الثبات المطلق، ويتوقف حجم ومدى التغير على عدة عوامل من بينها: مدى ومعدل التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي، وحجم الاهتمام الذي توليه وتخصصه الدولة لإحداث هذا التغير في ثقافة المجتمع، ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد. تختلف الثقافة السياسية بين مجتمع وآخر كما تختلف من فرد لآخر داخل المجتمع.

108|

هذا الاختلاف تفرضه عوامل معينة كالأصل ومحل الإقامة والمهنة والمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية (٣) .

التنشئة السياسية

أولاً: تعريف التنشئة السياسية

وهو مصطلح يستخدم للإشارة إلى الطريقة التي يتعلم بها الأطفال قيم واتجاهات مجتمعهم وما ينتظر أن يقوموا به من أدوار عند الكبر. ويعرفها البعض على أنها تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها ثقافة ومعايير جماعته في السلوك الاجتماعي وهي عملية لا تحدث لفترة معينة ثم تتوقف ولكنها مستمرة وممتدة .

ثانياً: مراحل التنشئة السياسية

تمر عملية التنشئة بعدد من المراحل التي ترتبط بنمو الفرد وتطوره، وهي مرحلة الطفولة ثم المراهقة وأخيرة النضج والاعتدال. ويتحدد السلوك السياسي للفرد في مرحلة النضج بدرجة ما بخبرات التنشئة التي يكتسبها في مرحلتي الطفولة

والمراهقة. ويتلقى الفرد في كل مرحلة من هذه المراحل جزءاً من عملية التنشئة. كما يتعرض أيضاً في كل مرحلة إلى أداة أو أكثر من أدوات التنشئة التي قد تكمل بعضها البعض أو قد يتعارض بعضها مع البعض الآخر. فالإنسان في مختلف مراحل حياته يعايش مؤسسات عديدة، بعضها مفروض عليه -كالأسرة أو المدرسة مثلاً - وبعضها الآخر إرادي ينضم إليه طوعاً دون ضغط، ويتلقى من كل هذه المؤسسات خبرات وقيم واتجاهات ومبادئ يختزنها في ذاكرته ووجدانه لتساهم بطريق مباشر أو غير مباشر في تحديد مواقفه وسلوكه بعد ذلك.

ثالثاً: أدوات التنشئة السياسية

تتنوع وتتعدد الأدوات التي تلعب أدواراً رئيسية في عملية التنشئة. فتحت تأثير الأسرة والمدرسة وجماعات الرفاق وأدوات الإعلام يكتسب الفرد قيمة ومعايير واتجاهات منها ما هو اجتماعي له آثاره السياسية، ومنها ما هو سياسي.

109|

المبحث الثاني: النظام السياسي الأردني

النظام السياسي في أي دولة هو حصة تفاعل شتى العناصر المكونة للدولة، كما أنه يعطي كل دولة وكل مجتمع سمته الحضارية التي تميزه عن غيره من الدول، ويعتبر من أهم متطلبات تحقيق الأمن والاستقرار لأي مجتمع، ويشمل النظام السياسي كافة المؤسسات السياسية القائمة في المجتمع والتي لها دور في عملية صنع واتخاذ القرار، وتشمل هذه المؤسسات الحكومة والبرلمان والهيئات الحزبية والنقابية والصحفية، إضافة إلى التشريعات والأنظمة والقوانين المعتمدة في الحكم داخل الدولة (4).

السلطات العامة في الدولة:

بين الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ السلطات العامة المكونة للنظام السياسي الأردني بثلاث سلطات هي:

- السلطة التنفيذية يتولاها الملك من خلال مجلس الوزراء
 - السلطة التشريعية: منوطة بالملك ومجلس الأمة وفقا للدستور
 - السلطة القضائية: تتولاها المحاكم باختلاف أنواعها وتصدر أحكامها باسم الملك
- السلطة التنفيذية

أ- موقع الملك في النظام السياسي الأردني

حدد الدستور النظام السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية على أنه نظام نيابي ملكي وراثي، والنظام الملكي كنظام حكم يعتبر من أقدم أنواع الأنظمة في التاريخ، وتطور هذا النوع من أنظمة الحكم ليتكيف والتغيرات العديدة المتعلقة بطريقة الحكم، والمقصود بالملكية هنا يتمثل في أن رئيس الدولة ملك يحصل على حقه بالوراثة، ويعرف بالملك وتسمى الدولة بالمملكة،

والملكية يمكن وصفها على النحو التالي ملكية مطلقة، ملكية مقيدة، ملكية دستورية حديثة، ونستطيع في ضوء ذلك أن نصف النظام الأردني بأنه مزيج بين الملكية المقيدة والملكية الدستورية الحديثة التي يعتمد فيها على الشعب لأن الأمة مصدر السلطة حسب نص المادة ٢٤ المادة ٢٤ من الدستور.

110|

الملك هو رأس الدولة ورمز الوحدة الوطنية " وهو مستقل عن الوزارة والبرلمان، ونتيجة لهذا الاستقلال فلا يتحمل مسؤولية سياسية ومفهوم عدم المسؤولية أي عدم مسؤوليته أمام البرلمان لأن الحكومة (الوزارة) هي المسؤولة عن كافة أمور الحكم وكل ما يتعلق بالسياسة العامة للدولة " وعدم مسؤولية الملك كما نص عليها الدستور جاءت نتيجة لتأثير معظم الأنظمة البرلمانية في العالم بالنظام البرلماني البريطاني الذي يتبوأ رئيس الدولة (الملك) فيه مكانة كبيرة لأنه يعتبر رمز البلاد وشرفها ورمز الهوية الوطنية، لذلك فإن الملك يحتل مكانة رفيعة عالية لا يمكن توجيه النقد إليها والمسؤولية، في النظام البرلماني تقع على الوزارة، فالوزارة هي المسؤولة عن شؤون السلطة أمام البرلمان وليس رئيس الدولة (الملك). وفي هذا الإطار فإن أوامر الملك الشفوية والخطية لا تعفي الوزراء من مسؤوليتهم حيث أن الوزراء والوزراء مسؤولون أمام مجلس النواب عن أعمال الوزارة. ويعتبر عرش المملكة وراثيا في أسرة الملك عبد الله الأول ابن الحسين وتكون وراثة الملك في الذكور .

حقوق الملك

يعتبر الملك رأس الدولة، وهو مصون من كل تبعة ومسؤولية، ولكنه في نفس الوقت رئيس السلطة التنفيذية ويتولاها بواسطة الوزراء وهناك اختصاصات للسلطة التنفيذية ؛ إدارية وسياسية وقانونية، وكون الملك رأس الدولة فهو يمارس تلك الصلاحيات المخولة له دستوريا وهذه الاختصاصات تسمى بالسلطة التقديرية لرئيس الدولة من وجهة نظر أساتذة القانون الدستوري من هنا نستطيع الحديث عن حقوق الملك كما أوردها الدستور الأردني على النحو التالي: أ- حق قيادة القوات المسلحة: الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والجوية والبحرية، ويمارس هذا الحق من خلال القيادة العامة بالإشراف والتوجيه والإرشاد. ب- حق تعيين مجلس الوزراء وإقالته: الملك كرئيس للسلطة التنفيذية هو الذي يعين رئيس الوزراء ويقله ويقبل استقالته ويعين الوزراء ويقلهم ويقبل استقالتهم. ت- حق تعيين أعضاء مجلس الأعيان. يعين الملك أعضاء مجلس الأعيان ويعين من بينهم رئيس مجلس الأعيان ويقبل استقالته، حسب نص المادة 36 من الدستور. ث- حق إنشاء ومنح الرتب والأوسمة على مختلف أنواعها:

الملك ينشئ ويمنح

111|

ويسترد الرتب والأوسمة والقاب الشرف، وله أن يفوض هذه السلطة إلى غيره بقانون خاص، ويمارس الملك حقه في ذلك من خلال مجلس الوزراء .

ج- حق تعيين رجال الحاشية والقصر: حيث تتم عملية تعيين كبار موظفي القصر شخصا من قبل الملك، أما صغار الموظفين فنتم من خلال إجراءات يقوم بها كبار المسؤولين في القصر. ح- حق العفو: للملك حق العفو الخاص حسب نص الدستور، أما العفو العام

فيقرر بقانون خاص؛ ويعني العفو الخاص رفع العقاب المحكوم به على فرد معين أو أفراد معينين رفعا جزئيا أو كليا دون أن يمحو صفة الجريمة أو يؤثر في العقوبات التابعة أما العفو العام فلا يخص فردا أو مجموعة أفراد بل يعني نوعا

معينا من الجرائم التي حدثت في ظرف ما، والعفو العام يلغي العقوبة ويسقط الجريمة وكافة العقوبات التابعة لها) ١١ (خ- حق إعلان الحرب وعقد الصلح وإبرام المعاهدات: أعطى الدستور الملك حق إعلان الحرب ويمارس الملك هذا الحق عن طريق الوزارة كما أن عملية الصلح من مسؤوليات الملك ومارس ذلك عن طريق الوزارة. أما المعاهدات فقد نص الدستور على أن

الاتفاقات التي يترتب عليها تحميل خزانة الدولة نفقات أو مساس بحقوق الأردنيين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة لذلك لا يجوز أن تكون الشروط السرية في معاهدة أو اتفاق ما مناقضة للشروط العلنية، لذلك وجب مصادقة مجلس الأمة على أي معاهدة . د- حق الملك كرئيس الأسرة المالكة: الملك رئيس العائلة وله الحق في الرقابة عليها وعلى تصرفات أفرادها، والملك هو الذي يمنح لقب الأمير أو الأميرة لأفراد العائلة كما له الحق في حرمان أي فرد من ذلك اللقب

وهو الذي يأذن بالزواج أو الطلاق والرقابة، على نفقات الأسر سر من الأموال المخصصة، وهذه الحقوق هي حقوق شخصية للملك يقوم بها بصفته رئيس العائلة المالكة. ذ- حق الملك في التصديق وإصدار القوانين: الملك يصادق على القوانين ويصدرها، ويأمر بوضع الأنظمة لتنفيذها بشرط أن لا تتضمن ما يخالف أحكامها.

112|

مجلس الوزراء

يتألف مجلس الوزراء من رئيس الحكومة وعدد من الوزراء حسب الحاجة ومقتضيات المصلحة العام، حسب نص المادة 41 من الدستور .

اختصاصات مجلس الوزراء

نصت الفقرة (1) من المادة (40) من الدستور على ذلك بقولها: يتولى مجلس الوزراء مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة

الداخلية والخارجية باستثناء ما قد عهد أو يعهد إليه من تلك الشؤون بموجب هذا الدستور، أو أي تشريع آخر إلى أي شخص أو جهة أخرى. تعرف الحكومة على أنها الهيئة التنفيذية والإدارية العليا في الدولة التي تقوم بكافة أعمال التنفيذ للقوانين والأنظمة، بالإضافة إلى كافة أعمال الإدارة في المؤسسات العامة للدولة). ١٢ (

ويمكن تلخيص تلك الاختصاصات بالاتي"

١- القيام بأعمال الإدارة العليا بالدولة وكافة المؤسسات العامة. ٢- تقرير وتنفيذ السياسة العامة للدولة في المجالين الداخلي والخارجي، وممارسة كافة الاختصاصات لذلك. ٣- الإشراف والرقابة على جميع أعمال الدولة في ظل السياسة العامة المقررة .

4- إسداء المشورة والنصح وتحمل المسؤولية عن الملك أمام مجلس الأمة. 5- إدارة المرافق العامة والقيام بمهمة صيانة الدستور، وتنفيذ التشريعات والأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية. 6- اقتراح مشروعات القوانين، ووضع الأنظمة إلى كل ما يتعلق بالصالح العام. ٧- تعيين وعزل الموظفين حسب الأنظمة المعمول بها وإعداد الميزانية العامة للدولة .

٨- تنظيم الأمور الاقتصادية للدولة. ومارس مجلس الوزراء صلاحياته واختصاصاته وفق الدستور .

المسؤولية الوزارية

تعتبر المسؤولية الوزارية من أهم عناصر النظام البرلماني، والمسؤولية أما سياسية

113|

جزاؤها الاستقالة، أو مسؤولية مدنية، وتعني التعهد بدفع التعويضات الناتجة عن تصرفات الوزراء، أو مسؤولية جزائية وهي محاكمة الوزراء عن الجرائم التي يقرّفونها، وقد نصت المادة 51 من الدستور على أن " رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة، كما أن كل وزير مسؤول أمام مجلس النواب عن أعمال وزارته .

استقالة الوزارة

نصت المادة 50 من الدستور على أنه عند استقالة رئيس الوزراء أو إقالته يعتبر الوزراء مستقلين أو مقالين بطبيعة الحال، وموضوع الإقالة يعتبر من حقوق الملك كونه رئيس السلطة التنفيذية بناء على المادة 35 من الدستور. محاكمة الوزراء: وفقا لنص الدستور في المادة 56: يحاكم الوزراء على ما ينسب إليهم من جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم أمام المحاكم النظامية المختصة في العاصمة، وفقا لأحكام القانون .

المادة 56: المجلس النواب حق إحالة الوزراء إلى النيابة العامة مع إبداء الأسباب المبررة لذلك ولا يصدر قرار الإحالة إلا بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب .

المادة ٥٧ : يوقف عن العمل الوزير الذي تنتهه النيابة العامة اثر صدور قرار الإحالة عن النواب ولا تمنع استقالته من إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار في محاكمته . مجلس السلطة التشريعية:

تعتبر السلطة التشريعية من السلطات أو الأجهزة المهمة بفضل الدور الأساسي الذي تلعبه في بناء الحكومات، وتعمل المؤسسة التشريعية في العديد من الأنظمة السياسية كجهاز فاعل يستطيع امتصاص واحتواء التوجهات الجديدة في المجتمع، وكذلك يحتوي الاختلافات والتباينات التي يفرزها المجتمع نتيجة للتطور والتغيير الذي تمر فيه المجتمعات الإنسانية (١٣)، وعلى الرغم من قيام السلطة التنفيذية بأعمال

114|

تشريعية إلا أن السلطة التشريعية تعمل على خلق الشرعية السياسية للنظام السياسي، خلال تمثيلها لشرائح المجتمع التي بدورها تعمل لدعم النظام السياسي .

السلطة التشريعية في المملكة الأردنية الهاشمية

السلطة التشريعية مجلس الأمة

القسم الأول : مجلس الأعيان

المادة 6٢: يتألف مجلس الأمة من مجلسين: مجلس الأعيان - ومجلس النواب .

المادة 63: يتألف مجلس الأعيان بما فيه الرئيس من عدد لا يتجاوز نصف عدد مجلس النواب .

المادة 64: يشترط في عضو مجلس الأعيان زيادة على الشروط المعينة في المادة (75) من هذا الدستور أن يكون قد أتم أربعين سنة شمسية من عمره وأن يكون من إحدى الطبقات الآتية: رؤساء الوزراء والوزراء الحاليين والسابقون ومن أشغل سابقة مناصب السفراء والوزراء المفوضين ورؤساء مجلس النواب ورؤساء وقضاة محكمة التمييز ومحاكم الاستئناف النظامية والشرعية والضباط المتقاعدون من رتبة أمير لواء فصاعداً والنواب السابقون الذين انتخبوا للنيابة لا أقل من مرتين ومن مائل هؤلاء من الشخصيات الحائزين على ثقة الشعب واعتماده بأعمالهم وخدماتهم للأمة والوطن.

المادة 65: 1. مدة العضوية في مجلس الأعيان أربع سنوات ويتجدد تعيين الأعضاء كل أربع سنوات ويجوز إعادة تعيين من إنتهت مدته منهم ٢. مدة رئيس مجلس الأعيان سنتان ويجوز إعادة تعيينه .

المادة 66: 1. يجتمع مجلس الأعيان عند إجتماع مجلس النواب وتكون أدوار الإنعقاد واحدة للمجلسين ٢. إذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الأعيان.

115|

القسم الثاني: مجلس النواب

المادة 67: 1- يتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين انتخاب عامة سرية مباشرة وفقاً لقانون للانتخاب يكفل الأمور والمبادئ التالية: أحق المرشحين في مراقبة الأعمال الانتخابية. ب- عقاب العابثين بإرادة الناخبين. ج- سلامة العملية الانتخابية في مراحلها كافة ٢.

تنشأ بقانون هيئة مستقلة تدير الانتخابات النيابية والبلدية وأي انتخابات عامة وفقا لأحكام القانون، ولمجلس الوزراء تكليف الهيئة المستقلة بإدارة أي انتخابات أخرى أو الاشراف عليها بناء على طلب الجهة المخولة قانونا بإجراء تلك الانتخابات .

المادة 68: ١. مدة مجلس النواب أربع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ إعلان نتائج الإنتخاب العام في الجريدة الرسمية وللملك أن يحدد مدة المجلس بإرادة ملكية إلى مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على سنتين ٢. يجب إجراء الانتخاب خلال الشهور الأربعة التي تسبق إنتهاء مدة المجلس فإذا لم يكن الإنتخاب قد تم عند انتهاء مدة المجلس أو تأخر بسبب من الأسباب يبقى المجلس قائمة حتى يتم انتخاب المجلس الجديد ..

المادة 69: 1. ينتخب مجلس النواب في بدء الدورة العادية رئيسا له لمدة سنتين شمسيين ويجوز إعادة انتخابه ٢. اذا اجتمع المجلس في دورة غير عادية ولم يكن له رئيس فينتخب المجلس رئيسا له المدة تنتهي في اول الدورة العادية.

المادة ٧٠ : يشترط في عضو مجلس النواب زيادة على الشروط المعينة في المادة (75) من هذا الدستور أن يكون قد أتم ثلاثين سنة شمسية من عمره.

|116|

المادة ٧١ : 1. يختص القضاء بحق الفصل في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب، ولكل ناخب من الدائرة الانتخابية أن يقدم طعنة إلى محكمة الاستئناف التابعة لها الدائرة الانتخابية للنائب المطعون بصحة نيابته من دائرته الانتخابية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية يبين فيه أسباب طعنه، وتكون قراراتها نهائية وغير قابلة لأي طريق من طرق الطعن، وتصدر أحكامها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسجيل الطعن لديها ٢. تقضي المحكمة إما برد الطعن أو قبوله موضوعه وفي هذه الحالة تعلن اسم النائب الفائز 3. يعلن مجلس النواب بطلان نيابة النائب الذي أبطلت المحكمة نيابته واسم النائب الفائز اعتبارا من تاريخ صدور الحكم 4. تعتبر الأعمال التي قام بها العضو الذي أبطلت المحكمة نيابته قبل إبطالها صحيحة 5. وإذا تبين للمحكمة نتيجة نظرها في الطعن المقدم إليها أن إجراءات الانتخاب في الدائرة التي تعلق الطعن بها لا تتفق وأحكام القانون تصدر قرارها ببطلان الانتخاب في تلك الدائرة.

المادة ٧٢ : يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس النواب أن يستقيل بكتاب يقدمه إلى رئيس المجلس وعلى الرئيس أن يعرض الإستقالة على المجلس ليقرر قبولها أو رفضها .

المادة 73: .إذا حل مجلس النواب فيجب إجراء إنتخاب عام بحيث يجتمع المجلس الجديد في دورة غير عادية بعد تاريخ الحل بأربعة أشهر على الأكثر، وتعتبر هذه الدورة كالدورة العادية وفق أحكام المادة (٧٨) من هذا الدستور وتشملها شروط التمديد والتأجيل ٢. إذا لم يتم الإنتخاب عند إنتهاء الشهور الأربعة يستعيد المجلس المنحل كامل سلطاته الدستورية ويجتمع فورا كان الحل لم يكن ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد ٣. لا يجوز أن تتجاوز هذه الدورة غير العادية في أي حال يوم

(٣٠) أيلول ونقض

|117|

في التاريخ المذكور ليتمكن المجلس من عقد دورته العادية الأولى في أول شهر تشرين الأول، وإذا حدث أن عقدت الدورة غير العادية في شهري تشرين الأول وتشرين الثاني فتعتبر عندئذ أول دورة عادية لمجلس النواب .

المادة 74 : 1. إذا حل مجلس النواب لسبب ما، فلا يجوز حل المجلس الجديد للسبب نفسه ٢. الحكومة التي يحل مجلس النواب في عهدها تستقيل خلال أسبوع من تاريخ الحل، ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها 3. على الوزير الذي ينوي ترشيح نفسه للانتخابات أن يستقيل قبل ستين يوما على الأقل من تاريخ الانتخاب. الدوائر الانتخابية:

المادة (٨) : أ- تقسم المملكة إلى دوائر انتخابية يخصص لها مائة وخمسة عشر مقعدا وفقا لنظام خاص يصدر لهذه الغاية على أن يتضمن ما يلي تقسيم الدوائر الانتخابية: المحافظة عدد

الدوائر الانتخابية ١- العاصمة خمس دوائر ٢ - محافظة اربد أربع دوائر ٣- محافظة البلقاء دائرة واحدة - محافظة الكرك دائرة واحدة - محافظة معان دائرة واحدة - محافظة الزرقاء دائرتان ٧- محافظة المفرق دائرة واحدة ٨- محافظة الطفيلة دائرة واحدة - محافظة

مادبا دائرة واحدة ١٠- محافظة جرش دائرة واحدة ١١- محافظة عجلون دائرة واحدة ١٢- محافظة العقبة دائرة واحدة ١٣ - بدو الشمال دائرة واحدة 14- بدو الوسط دائرة واحدة 15- بدو الجنوب دائرة واحدة

118|

ب- إضافة إلى المقاعد النيابية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة يخصص للنساء خمسة عشر مقعدا بواقع مقعد واحد لكل محافظة. ج- لغايات هذا القانون تعامل كل دائرة من دوائر البادية الثلاث (الشمالية والوسطى والجنوبية معاملة المحافظة .

المادة (9): أ- يتم الترشح لملء المقاعد النيابية المخصصة للدائرة الانتخابية بطريق القائمة : النسبية المفتوحة. ب-مع مراعاة أحكام البند (٢) من الفقرة (د) من هذه المادة، يجب أن تضم القائمة عدد من المرشحين لا يقل عن ثلاث ولا يتجاوز عدد المقاعد النيابية المخصصة للدائرة الانتخابية. ج- يقوم الناخب بالإدلاء بصوته لقائمة واحدة فقط من القوائم المرشحة أولا ثم يصوت لكل واحد من المرشحين ضمن هذه القائمة أو لعدد منهم. د- ١- على المرشحين عن المقاعد المخصصة للشركس والشيشان والمسيحيين ان يترشحوا ضمن قوائم في الدوائر الانتخابية التي خصص لهم فيها مقاعد ٢- على المرشحات عن المقعد المخصص للنساء الترشح ضمن قوائم ولا تعتبر المرشحة وفقا لأحكام هذا البند من ضمن الحد الأعلى للمرشحين في القائمة .

المادة (١٠): (يشتراط فيمن يترشح لعضوية مجلس النواب ما يلي: - أ- أن يكون أردنيا منذ عشر سنوات على الأقل. بان لا يحمل جنسية دولة أخرى. ج-ان يكون قد اتم ثلاثين سنة شمسية من عمره في يوم الاقتراع ٠ د- ان لا يكون محكوما عليه بالإفلاس ولم يستعد اعتباره قانونيا ٠- أن لا يكون محجورا عليه ولم يرفع الحجر عنه. و أن لا يكون محكوما عليه بالسجن مدة تزيد على سنة واحدة بجريمة غير سياسية ولم يعف عنه. ز- أن لا يكون مجنونا او معتوها.

119|

ح- أن لا يكون من أقارب الملك في الدرجة التي تعين بقانون خاص

ط- ان لا يكون متعاقدا مع الحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة أو الشركات التي تملكها او تسيطر عليها الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة سواء كان هذا التعاقد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة باستثناء ما كان من عقود استئجار الأراضي والاملاك ومن كان مساهما في شركة اعضاؤها اكثر من عشرة أشخاص .

المادة (١١): أ- على من ينوي الترشح لعضوية مجلس النواب من المذكورين تالية أن يستقبل قبل ستين يوما على الأقل من الموعد المحدد للاقتراع:- ١- الوزراء وموظفو الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات والهيئات الرسمية والعامة ٢- موظفو الهيئات العربية والإقليمية والدولية ٣- أمين عمان وأعضاء مجلس امانة عمان وموظفو الأمانة 4- رؤساء مجالس المحافظات والبلدية والمحلية وأعضائها وموظفوها ب- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة، تكون مدة تقديم

الاستقالة لأي من المذكورين فيها من غير الوزراء خمسة عشر يوما قبل الموعد المحدد لتقديم طلبات الترشح لأي انتخابات فرعية تجري وفقا لاحكام هذا القانون .

المادة (١٢): أ- على كل من يرغب في الترشح لعضوية مجلس النواب أن يكون مسجلا في أحد الجداول النهائية للناخبين وأن يدفع مبلغ خمسمائة دينار غير قابل للاسترداد يقيد إيرادا للخزينة. ب- تلتزم القائمة بدفع مبلغ ألفي دينار تأمينا للالتزام بالاحكام المتعلقة بالدعاية الانتخابية المنصوص عليها في هذا القانون ويكون المبلغ المدفوع قابلا للاسترداد في حال رفض طلب الترشح أو عدم مخالفة القائمة لتلك الأحكام. المادة (١٣): لا يجوز لأي شخص أن يرشح نفسه لعضوية مجلس النواب الا في دائرة انتخابية واحدة وفي قائمة واحدة.

120|

المادة (٤١):

يبدأ الترشح لعضوية مجلس النواب في التاريخ الذي يحدده المجلس على أن يكون قبل التاريخ المحدد لإجراء الاقتراع بخمسة وعشرين يوما على الأقل، ويستمر لمدة ثلاثة ايام خلال أوقات الدوام الرسمي ولا يقبل اي طلب ترشح يقدم بعد انتهاء هذه المدة .

اختصاصات السلطة التشريعية: للسلطة التشريعية اختصاصات تشريعية وسياسية ومالية:

الاختصاص التشريعي: عملية التشريع العادي للقانون تمر بمراحل عدة؛ هي: أ- مرحلة الاقتراح: اقتراح القوانين مناط بالسلطة التشريعية والتنفيذية، أوجبه الدستور في المادة (٩١): أن على رئيس الوزراء عرض مشروع كل قانون على مجلس النواب الذي له الحق قبول المشروع أو تعديله أو رفضه. وجدير بالذكر أنه لا يجوز إعادة تقديم مشروع أي قانون كان قد رفض سابقاً إلى المجلس في الدورة نفسها، وفي إطار مرحلة الاقتراح، يجوز لعشرة أو أكثر من أعضاء أي مجلس الأعيان أو النواب (أن يقترحوا القوانين ويحال كل اقتراح على اللجنة المختصة في المجلس لإبداء الرأي، وفي حال قبوله يرفع إلى الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس. ب- مرحلة إقرار القوانين: أوضحت المادة (91) من الدستور أن عملية إقرار القوانين مناطة بمجلس الأمة (الأعيان والنواب) ولا يصدر قانون إلا إذا أقره المجلسان. ت- مرحلة التصديق على القوانين:

يعتبر التصديق على القوانين أحد العناصر الرئيسية في عملية التشريع، ويعرف التصديق بأنه أخذ موافقة رئيس الدولة على القانون المقرر من السلطة التشريعية ج- مرحلة إصدار القوانين ونشرها: تعني عملية الإصدار إعلان قانون جديداً إقراره من قبل مجلس الأمة بعد مروره بالمرحلة الرئيسية لكي يصبح قانوناً، والملك هو الذي يصدر القوانين ويكلف السلطة التنفيذية بتنفيذ أحكام القانون. (والمادة ٩٣ من الدستور تقول: " يسري مفعول القانون بإصداره من جانب الملك

121|

ومرور ثلاثين يوماً على نشره في الجريدة الرسمية، إلا إذا ورد نص خاص في القانون على أن يسري مفعوله من تاريخ آخر .
الاختصاص السياسي:

المقصود بالاختصاص السياسي هو الأعمال الرقابية التي يقوم بها مجلس الأمة على السلطة التنفيذية، وكما ذكرنا فإن الوزارة في النظام السياسي الأردني مسؤولة عن أمور السياسة العامة للدولة مسؤولية مشتركة، وكل وزير مسؤول عن أعمال وزارته أمام مجلس الأمة (٢٠).

كيفية ممارسة السلطة التشريعية لأعمال الرقابة:

السلطة التشريعية مهامها الرقابية من خلال:

- 1- السؤال: ويقصد به: استفهام العضو عن أمر يجهله أو رغبة في التحقق من واقعة وصل علمها إليه أو استفهام عن نية الحكومة في أمر من الأمور، ويجب على الوزير الرد خلال ثمانية أيام إلا إذا دعت المصلحة العامة غير ذلك .
- ٢- الاستجواب: يعرف الاستجواب بأنه محاسبة الوزراء أو أحدهم على تصرف له في شأن من الشؤون العامة، أي على الوزراء تقديم معلومات أو بيانات عن أي أمر من الأمور المتعلقة بالسياسة العامة، ويعتبر الاستجواب أعلى درجة من السؤال لأنه يعتبر في عداد محاسبة الوزارة بشكل عام أو أي وزير. والاستجواب حق دستوري حسب نص المادة (96) من الدستور .
- ٣- التحقيق: المجلس الأمة الأردني الحق في عمل تحقيقات من أجل الاطلاع والتحقق من قضايا محددة، وعمليات التحقيق تتم من خلال لجان خاصة يتم تشكيلها لذلك الأمر .
- ٤- إبداء الرغبة: يحق لأعضاء مجلس الأمة بشقيه إبداء الرغبة أو تقديم اقتراحات معينة للسلطة التنفيذية من أجل القيام بها، ويجب أن تكون الموضوعات المرغوب فيها أو المقترحة من أجل قضايا متعلقة بالصالح العام ولخدمة المجتمع ككل.
- 5 - الاستماع للعرائض: من حق المواطنين في النظام السياسي الأردني أن يقدموا العرائض للسلطات، ويجب أن تكون تلك العرائض لها علاقة بالأمور العامة في المملكة.

122|

الاختصاص المالي

يأتي دور ووظيفة مجلس الأمة في هذا الصدد من خلال النصوص الدستورية، حيث لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون .
والضريبة هي مقدار من المال تحصل عليه الدولة من خلال سلطتها على أفراد المجتمع. والهدف من ذلك تحقيق الغايات والأهداف التي تنبع من الفلسفة السياسية للدولة. أما الرسوم فهي مبلغ من المال تحصل عليه الدولة مقابل خدمات تقدم للأفراد .

من هنا نرى أن الموازنة العامة الوثيقة المالية التي يتحدد بها إيرادات ونفقات الدولة، ولا بد وأن تعرض على مجلس الأمة ليقول كلمته فيها، ويعتبر ذلك استفتاء لأداء الحكومة في جميع المجالات ومناسبة سنوية لتقييم أداء الحكومة ومجرد عرض الموازنة على المجلس فهو يعطي البرلمان فرصة حقيقية للنظر في السياسة المالية للحكومة.

تحدثنا فيما سبق عن السلطة التشريعية (مجلس الأمة) ولكن من الجدير بالذكر أن ثمة فروقا أو اختصاصات ينفرد بها مجلس النواب عن مجلس الأعيان في مواضيع للدولة، هي مختلفة وهي

١- طرح الثقة.

٢- اتهام الوزراء .

٣- دعوة المجلس للاجتماع في دورة استثنائية.

4- ارتباط ديوان المحاسبة بمجلس النواب .

السلطة القضائية: لا يمكن في العصر الحديث تصور دولة بدون قانون، فالقانون نشأ من خلال الخبرة الطويلة للبشر من أجل فائدة ومصلحة الناس عامة، والمحافظة على حقوقهم ولتنظيم سلوك الأفراد فيما بينهم، وأيضا تجاه السلطة السياسية من خلال قضائية تطبق القانون على الأفراد عامة، من هنا وجدت المحاكم التطبيق القانون على قضية معينة أو نزاع معين والقضاة

يطبقون القانون ولا يصنعونه تعتبر السلطة القضائية في النظام السياسي الأردني منفصلة عن السلطات الأخرى، وهذه السلطة تتولاها المحاكم المختلفة، وتصدر أحكامها وفق للقوانين المعمول بها في المملكة كما نصت المادة (٢٧) من الدستور: السلطة القضائية

123|

تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر جميع الأحكام وفق القانون باسم الملك .

وتقوم السلطة القضائية في المملكة الأردنية الهاشمية على عدة مبادئ:

١. الاستقلال القضاء للجميع ومصون من التدخل، ويحق لكافة الأفراد والهيئات والمؤسسات المختلفة الاحتكام إليه حيث لا تدخل في عمل المحاكم من قبل أية جهة رسمية أو غير رسمية .

٢. المساواة الجميع أمام القضاء متساوون لا فرق بين أفراد المجتمع كبيرهم وصغيرهم، فالجميع على نفس القدر أمام المحاكم.

٣. مجانية القضاء إن من يلجا إلى القضاء لا يدفع أجور التقاضي حيث أن جميع أعضاء الجهاز القضائي يحصلون على مرتباتهم من الدولة، وأن عملية دفع الرسوم لا تتنافى مع مجانية التقاضي حيث يعتبر القضاء خدمة عامة من أجل المصلحة العامة للحفاظ على حقوق الآخرين .

4. علانية الجلسات حيث تشكل إحدى الضمانات الأساسية للتقاضي، لأنها تشكل نوعا من الرقابة الشعبية على أعمال السلطة القضائية وتخلق نوعا من الطمأنينة لدى المتقاضين.

5. التقاضي على درجتين وذلك لإعطاء الفرصة للشخص أو الهيئة التي حكم لغير صالحه أن يعرض النزاع على محكمة أعلى درجة لتفصل فيه من جديد، ويعتبر التقاضي على درجتين من المبادئ الهامة والأساسية لضمان تحقيق العدالة ونزاهة القضاء

124|

أما بالنسبة للقضاة في النظام الأردني فهم مستقلون لا سلطات عليهم في قضائهم الغير القانون، وأن عملية تعيين وعزل القضاة يتم بقرار من المجلس القضائي مقترن بالإرادة الملكية وفق أحكام القانون أما بالنسبة للمجلس القضائي فهو يتألف من رئيس محكمة التمييز رئيسية ورئيس محكمة العدل العليا نائبا للرئيس، ورئيس النيابة العامة لدى محكمة التمييز، وأقدم قاض في محكمة التمييز والأمين العام لوزارة العدل ورؤساء محاكم الاستئناف وأقدم المفتشين في الوزراء ورئيس محكمة بداية عمان .

أنواع المحاكم في الأردن:

١- المحاكم النظامية، وتتألف من طبقتين:

ا. الطبقة الأولى: محاكم الصلح ومحاكم البداية .

ب. الطبقة الثانية: محاكم الاستئناف وعلى رأسها محكمة التمييز وجميعها تنظر في القضاء النظامي المدني والتجاري والجزائي، بالإضافة إلى ذلك يوجد قضاء إداري تختص به محكمة العدل العليا.

٢- المحاكم الدينية، وتشمل:

أ. المحاكم الشرعية والتي تنظر في الأحوال الشخصية للمسلمين وقضايا الدية، والأمور المختصة بالأوقاف الإسلامية .
ب. مجالس الطوائف وتختص بالأحوال الشخصية للطائفة ذات العلاقة مثل الزواج والميراث والوقف لمصلحة الطائفة غير المسلمة والوصايا

٣- المحاكم الخاصة، تعتبر محاكم خاصة لأنها تنظر في قضايا وموضوعات معينة. وترتبط هذه المحاكم بوزارة العدل وتخضع لكافة القوانين والأنظمة المعمول بها، وتشمل:

أ. محكمة أمن الدولة .

ب. محكمة أملاك الدولة .

ت. محكمة البلديات .

ث. محكمة استئناف ضريبة الدخل .

ج. محكمة الجمارك.

|125

ح. المحاكم العسكرية .

المحكمة الدستورية:

بموجب المادة ٥٨

1. تنشأ بقانون محكمة دستورية يكون مقرها في العاصمة وتعتبر هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، وتؤلف من تسعة أعضاء على الأقل من بينهم الرئيس يعينهما الملك.

٢. تكون مدة العضوية في المحكمة الدستورية ست سنوات غير قابلة للتجديد .

المادة ٥٩:

1. تختص المحكمة الدستورية بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة وتصدر أحكامها باسم الملك، وتكون أحكامها نهائية وملزمة لجميع السلطات وللکافة كما تكون أحكامها نافذة بأثر مباشر ما لم يحدد الحكم تاريخاً آخر لنفاذه، وتنشر أحكام المحكمة الدستورية في الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها

٢. للمحكمة الدستورية حق تفسير نصوص الدستور إذا طلب إليها ذلك بقرار صادر عن مجلس الوزراء أو بقرار يتخذه أحد مجلسي الأمة بالأغلبية، ويكون قرارها نافذ المفعول بعد نشره في الجريدة الرسمية .

المادة 60:

١. للجهات التالية على سبيل الحصر حق الطعن مباشرة لدى المحكمة الدستورية في دستورية القوانين والأنظمة النافذة

1. مجلس الأعيان

٢. مجلس النواب.

٣. مجلس الوزراء

٢. في الدعوى المنظورة أمام المحاكم يجوز لأي من أطراف الدعوى إثارة الدفع بعدم الدستورية وعلى المحكمة إن وجدت أن الدفع جدي تحيله إلى المحكمة التي يحددها القانون لغايات البت في أمر إحالته إلى المحكمة الدستورية..

1. يشترط في عضو المحكمة الدستورية ما يلي:
 - أ. أن يكون أردنية ولا يحمل جنسية دولة أخرى.
 - ب. أن يكون قد بلغ الخمسين من العمر.
 - ج. أن يكون من خدموا قضاة في محكمتي التمييز والعدل العليا أو من أساتذة القانون في الجامعات الذين يحملون رتبة الأستاذية أو من المحامين الذين أمضوا مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة في المحاماة ومن أحد المختصين الذين تنطبق عليهم شروط العضوية في مجلس الأعيان.
2. على رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية قبل مباشرتهم أعمالهم أن يقسموا أمام الملك يمينا هذا نصها " أقسم بالله العظيم أنأكون مخلصا للملك والوطن، وأن أحافظ على الدستور، وأن أخدم الأمة وأقوم بالواجبات الموكولة إلي بأمانة .
3. يحدد القانون طريقة عمل المحكمة وإدارتها وكيفية الطعن أمامها وجميع الشؤون المتعلقة بها وبإجراءاتها وبأحكامها وقراراتها، وتباشر أعمالها بعد وضع القانون المتعلق بها موضع التنفيذ ويبين القانون حقوق أعضائها وحصانتهم.

المبحث الثالث: المسيرة الديمقراطية

عند الحديث عن مسيرة الأردن الديمقراطية نجد أنها جاءت في فترة معينة، ولكن بذرتها وجدت في أسس النظام السياسي منذ تأسيس إمارة شرق الأردن في ٢/٣/١٩٢١، بدأت هذه البذرة ونمت وتطورت مع تطور الأردن ونظامه السياسي، والمتمعن بتاريخ الدولة الأردنية يجد أن وتيرة الديمقراطية ليست على شاكلة واحدة، بل ترتفع وتهبط وفقا للظروف التي مرت بها المنطقة وعاشها الأردن، ففي الوقت الذي تعتبر الديمقراطية أداة لتحقيق قدرا أكبر من الحرية نجد أنها كانت في أحيان كثيرة سببا لعدم الاستقرار، ما يجعل سقف الحرية أقل من الوضع الطبيعي من أجل تحقيق الاستقرار السياسي وحتى نلاحظ التطور في التجربة الديمقراطية في المملكة الأردنية الهاشمية لا بد أن نشير إلى التطور الدستوري كإطار يتضمن أهم المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية.

الدستور الأردني ومراحل تطوره

مر الدستور الأردني بثلاث مراحل منذ عام ١٩٢٨ ونحن الآن أمام مراجعة دستورية قد تكون المرحلة الرابعة في تطور الدستور الأردني

المرحلة الأولى ١٩٢٨-١٩٤٦.

صدر دستور للدولة الأردنية في عام 19٢٨، وكان يسمى في ذلك الوقت القانون الأساسي وكان ذلك في ظل الانتداب البريطاني، وقد احتوى على بعض المبادئ الديمقراطية، مثل الحريات العامة، حيث بين حقوق الأردنيين في المواد من ٤- ١٥ بصورة عامة وليست تفصيلية حيث اعتبرت بداية تبلور الليبرالية السياسية والاقتصادية للنظام السياسي الأردني، فمثلا نصت المادة ١١ من القانون

الأساسي أن لجميع الأردنيين الحرية في الإعراب عن آرائهم ونشرها وأن يعقدوا الاجتماعات ويؤلفوا الجمعيات ويكونوا أعضاء فيها طبقاً لأحكام القانون 'كما نصت المادة (٨) (فقرة ١) (أن حقوق التملك مصونة ولا تفرض قروض جبرية أو تصادر أموال منقولة أو غير منقولة إلا بقانون . ونتيجة لصدور القانون الأساسي تم تشكيل مجلس تشريعي بطريقة الانتخاب غير المباشر، ولكن لوجود خلاف بين المجلس التشريعي الأول وبين الحكومة حول الموازنة تم حله، عام ١٩٣١ وتبع ذلك عدة مجالس تشريعية وصلت إلى خمس مجالس، وفي نفس الفترة كان هناك تحرك شعبي مارس حقوقه السياسية من المؤتمرات الوطنية التي ضمت عدد من الشخصيات الوطنية التي كانت تطالب بالاستقلال وإنهاء الانتداب البريطاني. يتمثل الدستور الأردني (القانون الأساسي) لعام ٢٨ على مقدمة وسبعة فصول". حيث بينت المقدمة التعريف بالقانون وتحديد العاصمة والراية الأردنية (العلم) كما احتوى الفصل الأول هوية الشعب الأردني،

وحدد دين الدولة الإسلام، ولغة الدولة اللغة العربية

، كما بين الفصل الثاني حقوق الأمير في ذلك الوقت،

أما الفصل الثالث فقد بين مكونات وصلاحيات السلطة

التشريعية،

وفي الفصل الرابع تم الحديث عن السلطة القضائية من حيث تشكيل المحاكم،

وتناول الفصل الخامس، تشكيل السلطة التنفيذية، واحتوى الفصل السادس تنفيذ القوانين والأحكام،

أما الفصل السابع فقد احتوى على مواد مختلفة تجمع ما بين تنظيم أمور الأوقاف الإسلامية والضرائب، وكيفية صرف الأموال من الخزينة العامة بالإضافة إلى النظام العام.

على ضوء ما سبق وبعد الاطلاع على نصوص القانون الأساسي وطبيعته لا يمكن اعتبار القانون الأساسي لسنة ١٩٢٨ عقداً لأن طريقة وضعه تدل دلالة قاطعة أنه لم يكن للشعب رأي في وضعه وأن هذا الدستور هو منحة لأن السلطة كانت مركزة بيد حكومة الانتداب وبيد الأمير، وقد تنازلت السلطة عن بعض امتيازاتها في القانون الأساسي.

المرحلة الثانية ١٩٦٧-١٩٥٢

الأحداث المتتالية والعمل المتواصل لسمو الأمير والقوى الوطنية نحو تحقيق الاستقلال خصوصاً في الفترة التي تلت إصدار القانون الأساسي والتطورات السياسية الإقليمية والدولية انعكست بمجملها على الأوضاع الداخلية لبلاد، لتعمل على

تعديل جوهر في مواد وبنود القانون الأساسي إلى أن وصلت جهود الأمير والقوى الوطنية إلى عقد معاهدة مع بريطانيا في ٢٢ / آذار/ ١٩٤٦ التي نصت على إنهاء الانتداب البريطاني وإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية لسنة ١٩٢٨، والاتفاقية المعدلة

لها سنة ١٩٣٤، كما تضمنت الاعتراف بالأردن دولة مستقلة ذات حكومة ملكية وراثية نيابية كما نصت المعاهدة على تأسيس تحالف وثيق بين الأردن وبريطانيا، كما نصت على بعض الامتيازات لبريطانيا، منها منح تسهيلات للقوات البريطانية في

الأردن و وجود قواعد جوية في الأراضي الأردنية، من جهتها وافقت الحكومة على لمعاهدة وأقر مجلس الوزراء قبول المعاهدة في ٣٠ / آذار / ١٩٤٦، وصادق عليها الملك عبدالله الأول بن الحسين حيث في اليوم نفسه أصبح ملكا. على أثر إعلان المعاهدة

اتخذت المجالس البلدية في المملكة قرارات تعبر عن رغبة البلاد بالاستقلال على أساس نظام حكم ملكي نيابي، وفي ٢٥ / أيار / ١٩٤٦ اتخذ مجلس الوزراء القرار التالي:

وبعد الاطلاع على مقررات المجالس البلدية إعلان البلاد دولة مستقلة على أساس النظام الملكي النيابي مع البيعة لسيد البلاد ومؤسس كيانه عبدالله بن الحسين المعظم ملكا دستوريا على رأس الدولة الأردنية، وانسجاما مع ذلك فقد رأى مجلس الوزراء

الأردني ضرورة تعديل أحكام القانون الأساسي من أجل مصلحة الوطن واستجابة للاماني القومية، وعرض ذلك على المجلس التشريعي للنظر في هذه الأمور الهامة.

وتجاوبا مع هذه التغيرات الجوهرية والهامة المتمثلة بإنهاء الانتداب واستقلال الأردن أصبح من الضروري صياغة دستور جديد ليكون بديلا عن دستور ٢٨، وعلية فقد وضع دستور جديد وقد أقره المجلس التشريعي في ٢٨ تشرين ثاني ١٩٤٦، وقد

تضمن تعديلات أساسية على دستور ٢٨ وتم استبدال كلمتي صاحب السمو ب (صاحب الجلالة) وشرقي الأردن ب (المملكة الأردنية الهاشمية)

خصائص دستور ١٩٤٦

هناك اختلاف من حيث المحتوى حيث جاء في دستور ١٩٤٦ مبادئ لم يات عليها دستور عام ١٩٢٨، والسبب في ذلك إن دستور ١٩٢٨ وضع في ظل الاستعمار، وهي حالة لا تكون الدولة فيها قادرة على فرض إرادتها، أما دستور ١٩٤٦ فقد جاء بعد إعلان الاستقلال، ما يعني الحرية متاحة لوضع المبادئ التي تتناسب والحالة السياسية السائدة في البلاد وما تشهده من تطورات.

والمبادئ الجديدة هي على النحو التالي

١- استعمال كلمة دستور بدلا من قانون أساسي.

٢- النص على مبدأ الاستقلال، حيث نصت المادة الثانية من الدستور على أن المملكة الأردنية الهاشمية دولة مستقلة ذات سيادة، دينها الإسلام، وهي حرة مستقلة، ملكها لا يتجزأ، ولا ينزل عن شيء منه.

- نظام الحكم ملكي وراثي نيابي، نصت المادة ٢٢ من الدستور على أن تناط السلطة التنفيذية بالملك عبدالله بن الحسين وبورثته من أولاد الذكور من بعده

4- الأخذ بنظام المجلسين، حيث نصت المادة ٣٣ على أن يتألف مجلس الأمة من مجلسي الأعيان والنواب.

5- مبدأ الفصل بين السلطات. حيث أنط دستور ١٩٤٦ السلطة التنفيذية بالملك ومجلس الوزراء، والسلطة التشريعية بالملك ومجلس الأمة، والسلطة القضائية بالمحاكم المدنية والدينية والخاصة، ونص على أن المحاكم مفتوحة للجميع، وهي

مصونة من التدخل في شؤونها

6- دستور 1946 من الدساتير الجامدة لأنه يتطلب إجراءات لتعديله

٧- كما أنه تضمن حقوق الملك وصلاحياته الإدارية والسياسية

ولكن يلاحظ على دستور ١٩٤٦ أنه استثنى أهم مبدأ برلماني في الأنظمة الديمقراطية، وهو مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، كما لم يعط مجلس النواب حق اقتراح مشاريع القوانين.

المرحلة الثالثة دستور ١٩٥٢

نتيجة لعدة عوامل ومتغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تم تعديل دستور ١٩٤٦، ومن أهمها مبدأ المساواة في العلاقة مع بريطانيا، وإلغاء كل مظاهر الخلل في العلاقة الأردنية البريطانية بسبب تعديل المعاهدة الأردنية البريطانية لعام 1946. كما

أن حرب ١٩٤٨ وما تبعها من تطورات تمثلت بوحدة الضفتين وانتخاب مجلس تشريعي جديد مثل الشكل الجديد للمملكة الأردنية الهاشمية، جعل من الضروري إيجاد دستور جديد بسمات ديمقراطية، مركزا على الحرية الفردية وضمانها. والحد من

تعسف السلطة السياسية، كما أسس لدولة القانون ومبدأ سيادته، والحد من تجاوز السلطات على حقوق المواطنين. لهذا فأن الدولة الأردنية - وبموجب دستورها- تركز على دعائم الحكم الديمقراطي، حيث نص الدستور في المادة الأولى منه أن نظام الحكم نيابي ملكي وراثي، من هنا نستطيع القول بأن دستور ١٩٥٢ دستور ليبرالي يسمح باستيعاب التوجه الديمقراطي، وأن هذا الدستور قد صدر بطريقة التعاقد.

خصائص دستور ١٩٥٢.

أولاً: الشعب الأردني جزء من الأمة العربية، وبهذا النص تم تجاوز النقص الذي حصل في دستور ١٩٤٦، حيث لم يرد نص في ذلك الدستور حول أن الشعب جزء من الأمة العربية.

ثانياً: الأخذ بمبدأ سيادة الأمة، حيث هي مصدر السلطات حسب ما أورده المادة ٢٤ من الدستور في الوقت الذي لم تشر إليه الدساتير السابقة، ومبدأ سيادة الشعب هو الحاضنة للنظم الديمقراطية. وهذا المبدأ ظهر إبان الثورة الفرنسية ضد مبدأ سيادة الملوك المطلقة المعتمدة على نظرية الحق الإلهي في الحكم.

ثالثاً: الأخذ بالنظام الملكي الوراثي والنظام النيابي البرلماني. نصت المادة ٢٨ من الدستور على أن نظام الحكم ملكي وراثي في أسرة الملك عبدالله بن الحسين، كما

نص الدستور في المادة 5١ على مسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب

ونصت المادة 49 على أن أوامر الملك الشفوية أو الخطية لا تخلي الوزراء من مسؤوليتهم

نجد أن الدستور قد أخذ بالنظام النيابي البرلماني حيث أن الملك رئيس الدولة غير مسؤول، وأن الذي يتحمل المسؤولية هو الوزارة أمام مجلس النواب، ومن أجل خلق توازن بين السلطتين أعطيت السلطة التنفيذية والتشريعية الحق أن تحل كل منهما الأخرى، بالطرق الدستورية.

رابعاً: الأخذ بنظام المجلسين في تكوين السلطة التشريعية. بهذا الخصوص نصت المادة

٦٢ من الدستور: يتألف مجلس الأمة من مجلسين، مجلس الأعيان ومجلس النواب، وأوضحت المادة ٦٣ من الدستور على أن يتألف مجلس الأعيان بما فيه الرئيس من عدد لا يتجاوز نصف عدد مجلس النواب، مجلس الأعيان يعينه الملك، ومجلس النواب منتخب من الشعب، الدستور أعطى لمجلس النواب صلاحيات في مجالات لا يتمتع بها الأعيان، منها:

1- الحق في اتهام الوزراء.

٢- ارتباط ديوان المحاسبة بمجلس النواب.

- الاقتراع على الثقة بالوزارة أو بأحد الوزراء وحق سحب الثقة وإسقاط الوزارة.

4- دعوة المجلس للاجتماع في دورة استثنائية.

خامساً: الفصل بين السلطات أخذ الدستور الأردني بمبدأ الفصل المرن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهذا الفصل ليس مطلقاً حيث يوجد تعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، حيث يحق للسلطة التشريعية القيام

بأعمال الرقابة ومساءلة الوزارة، أما التنفيذية فهي تشارك السلطة التشريعية في اقتراح القوانين و وضعها في حال غياب السلطة التشريعية، وتبقى تلك القوانين مؤقتة (لحين مصادقة السلطة التشريعية عليها).

سادساً: الدستور الأردني جامد أي بمعنى أنه يحتاج إلى إجراءات خاصة لتعديله، وهذه الإجراءات هي

- التصويت وبصوت عالي من قبل أعضاء مجلس الأمة.

٢- ضرورة حصول التعديل على أكثرية الثلثين من أعضاء مجلس الأمة.

-لزوم تصديق جلالة الملك على مشروع التعديل وألا أصبح لاغياً ذلك التعديل.

سابعاً: من خصائص دستور ٥٢ أنه نظم الحقوق والحريات العامة حيث تم تخصيص الفصل الثاني لعملية تنظيم جميع الحقوق والحريات العامة في المملكة

المادة السابعة أوردت أن " الحرية الشخصية مصونة المادة 6 فقرة ١ الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين،"

الفقرة الثانية تقول: تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها، وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين ما أورده الدستور بشأن الحقوق والحريات للمواطنين يتطابق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الحياة النيابية في الأردن

الحياة النيابية ركن أساسي من الأركان التي يقوم عليها البناء الديمقراطي في الأردن، فإذا ما تعطل هذا الركن تتعرض الديمقراطية للشلل لأن الحياة النيابية جزء من النظام السياسي

جسب نص الدستور الذي يقول (شكل نظام الحكم نيابي ملكي وراثي والمعروف أن النواب يتم انتخابهم من قبل الشعب ليكونوا جزءاً من مجلس الأمة الذي يكون جزؤه الثاني مجلس الأعيان) ٢٥

من هنا تتعرض لمراحل الحياة النيابية:

المرحلة الأولى ١٩٢١_١٩٤٦

وتعرف هذه المرحلة بما قبل الاستقلال حيث بدأت مع تأسيس أمانة شرق الأردن وفيها مرت الحياة النيابية بعدة مراحل، وستكلم عن تلك المراحل على نحو يعطي مدلولاً واضحاً على تجذر الديمقراطية في الم ملكة الأردنية الهاشمية التي غرس فيها بذرة الديمقراطية منذ تأسيسها على يد الملك عبدالله الأول بن الحسين، حيث

صدر أول قانون لانتخاب المجلس التشريعي في أمانة شرق الأردن في آب عام ١٩٢٨،

حيث أقر القانون تشكيل مجلس تشريعي مكون من ستة عشر عضواً منتخباً، وقسمت

الإمارة إلى أربع دوائر انتخابية هي: البلقاء ولها ستة أعضاء، وعجلون ولها أربعة

أعضاء، ودائرة معان لها عضوان، والكرك لها ثلاثة أعضاء، حيث جرى انتخاب أول مجلس تشريعي في شهري كانون الثاني وشباط عام ١٩٢٩، وعقد أول جلسة استثنائية في نيسان ١٩٢٩، وفي ٩ شباط ١٩٣١ حل المجلس بسبب الخلاف الذي حصل بين

المجلس والحكومة على خلفية تقديم الحكومة ملحق لموازنة عام ١٩٣٠، تضمن تخصيص مبلغ ٦٢٦٩ جنيتها كنفقات لقوة الصحراء، وفي ١/٦/١٩٣١ تم انتخاب المجلس التشريعي الثاني حيث أكمل مدته الدستورية، وفي العام ١٩٣٧ انتخب المجلس الثالث واستمر حتى ١٩٣٨، وفي العام نفسه جرت انتخابات المجلس

التشريعي الرابع الذي مارس مهامه حتى عام 19٤٢، وفي تشرين أول ١٩٤٢ انتخب المجلس التشريعي الخامس الذي استمر حتى عام ١9٤٧، وخلال فترة هذا المجلس حصلت البلاد على الاستقلال.

المرحلة الثانية ١٩٤٧-٢٠٠٧

المجلس الأول في هذه الفترة تشكل في عام 19٤٧، واستمر حتى قرار وحدة الضفتين حيث انتخب مجلس الأمة الثاني بشكله الجديد الذي ضم أعيان معينين من قبل الملك ونواب منتخبين، حيث تم زيادة عدد النواب إلى أربعين نائباً والأعيان إلى عشرين، وملتوا ضفتي المملكة الأردنية الهاشمية، واستمر هذا المجلس حتى 3 أيار 195١، ثم انتخب مجلس النواب الثالث في ١/٩/١٩٥١، واستمر هذا المجلس حتى

1954، وخلال فترته صدر دستور ١9٥٢، وفي ١٧ تشرين أول ١٩٥4 انتخب مجلس الأمة الرابع، وأنهى مدته في عام ١٩٥٦، وفي ٢١/١٠/١٩5٦ انتخب مجلس الأمة الخامس واستمر حتى ١961، وخلال فترة هذا المجلس صدر قانون جديد للانتخابات

في عام ١٩٦٠، تضمن زيادة عدد النواب إلى ستين نائباً، وخلال الفترة من وحتى ١٩٦١ تم انتخاب أربعة مجالس كان آخرها التاسع، حيث جرت الانتخابات

التشريعية في 4/1967/18، وفي حزيران من العام نفسه احتلت إسرائيل الضفة الغربية أثر عدوانها على الأمة العربية، وبقي مجلس الأمة قائما وأنهى مدته الدستورية،

ومدد له سنتان حتى ١٩٧٣ وبعد قرار قمة الرباط في عام ١٩٧٤ القاضي باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني صدرت الإرادة الملكية السامية بحل المجلس في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٤ وعلى أثر هذه الأحداث السياسية وحتى لا يحصل فراغ أو خلل دستوري تم تعيين مجلس وطني استشاري يمارس مهامه في إطار إبداء الرأي ومناقشة السياسة العامة للدولة، وتم التأكيد على أن هذا المجلس لن يكون بديلا عن المؤسسات التي نص الدستور عليها، وقد استمر عمل المجلس الوطني حتى صدرت الإرادة الملكية بحله عام ١٩٨٤ وبعدها تم دعوة المجلس التاسع للانعقاد، حيث جرت انتخابات فرعية لملء المقاعد الشاغرة في الضفة الشرقية، أما المقاعد الشاغرة عن الضفة الغربية فقد قام المجلس نفسه بانتخاب

أعضاء لملء تلك المقاعد الشاغرة، وسمي هذا المجلس بالمجلس العاشر، واستمر حتى عام ١٩٨٨، وفي ٣١ تموز ١٩٨٨ قرر جلالة الملك الحسين بن طلال فك الارتباط

القانوني والإداري مع الضفة الغربية، ورات القيادة السياسية ضرورة استئناف المسيرة الديمقراطية الأردنية، وأن جلالة الملك قد استشراف المستقبل ليكون الأردن في طليعة الدول نحو التعددية والديمقراطية قبل أن تصل رياح التغيير الديمقراطي إلى أوروبا الشرقية، حيث دعا جلالة الملك إلى انتخابات نيابية ديمقراطية حرة ونزيهة جرت في

٨/١٩٨9، وقد تألف المجلس من ثمانين نائبا مثلوا محافظات المملكة، وقد تمثلت في هذا المجلس كافة ألوان التيارات السياسية الأردنية. وقد مارس هذا المجلس صلاحياته في الرقابة السياسية والتشريعية، حيث صدرت العديد من التشريعات التي

عز زت الديمقراطية ومن أهمها قانون محكمة أمن الدولة رقم 6 لسنة ١٩٩٣ وقانون المطبوعات، وقانون الأحزاب السياسية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢، كما تم إلغاء الأحكام العرفية، وإلغاء قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥، واستبداله بقانون الدفاع رقم ١٢ لسنة ١٩٩٢، وكان جلالة الملك قد دعا في نيسان 1990 إلى تشكيل لجنة لصياغة ميثاق وطني يحقق من خلاله الأردنيون الحد الأدنى من التوافق حول القضايا المشتركة، وفي ٨/١/١٩٩٣ تم انتخاب مجلس النواب الثاني عشر بعد أن تم تعديل قانون الانتخاب

رقم ٢٢ لسنة ١986، الذي أعطى بموجب التعديل الحق لكل مواطن صوتا واحدا للناخب الواحد لمرشح واحد (قانون الصوت الواحد) هذه الانتخابات جرت في ظل التطور الذي تشهده المسيرة الديمقراطية على الرغم من الانتقادات التي وجهت لقانون الصوت الواحد وفي ١/4/19٩٧ تم انتخاب المجلس النيابي الثالث عشر الذي استمر حتى ٢٠٠١، وقد ظهر على هذا المجلس الصيغة العشائرية التي كانت هي

الغالبية عليه، وفي عام ٢٠٠٣ جرت انتخابات المجلس النيابي الرابع عشر بعد أن كانت الانتخابات قد أجلت لمدة عامين، وقد تم زيادة مقاعد المجلس الرابع عشر إلى ١٠١، مقاعد مخصص منها 6 مقاعد للكويتا النسائية.

أجريت الانتخابات النيابية للمجلس الخامس عشر بتاريخ ٢٠/١ / ٢٠٠٧

وفقا لقانون الانتخابات المؤقت رقم ٣٤) لعام ٢٠٠١ وتعديلاته، وقد شاركت الأحزاب السياسية في تلك الانتخابات.

جرت الانتخابات النيابية للمجلس السادس عشر بتاريخ ٩/١ / ٢٠١٠ وفقا لقانون الانتخاب المؤقت رقم 9 لعام ٢٠١٠. هذا القانون اختلف عن القوانين السابقة بالدوائر الانتخابية اذا اوجد دوائر فرعية داخل الدوائر الانتخابية بحيث يكون لكل دائرة فرعية مقعد واحد وهو ما اصطلح على تسميته بالدوائر الوهمية، وقد تم زيادة عدد المقاعد إلى ١٢٠ مقعد بزيادة ١٠ مقاعد عن المجلس السابق.

في هذه الانتخابات تكرر مشهد المقاطعة، إذ أعلنت جبهة العمل الإسلامي وحزب الوحدة الشعبية مقاطعتهما للانتخابات، وجاء قرار حزب الجبهة بالمقاطعة بعد أن تشاوروا مع قواعدهم التي ايدت قرار المقاطعة.

أما الأحزاب التي أعلنت مشاركتها هي حزب التيار الوطني، حزب الجبهة الأردنية الموحدة، الحزب الشيوعي، حزب البعث الاشتراكي، الحزب الوطني، حزب الحياة، حزب الحرية و المساواة، حزب العدالة والتنمية، الحزب الوطني الدستوري، حزب دعاء، حزب الرفاه، حزب الوسط الاسلامي، حزب الرسالة، الحركة القومية للديمقراطية المباشرة، حزب حشد الحزب التقدمي.

وقد حل المجلس على خلفية الانتقادات الشعبية الكبيرة، ولم يكمل مدته الدستورية ففي

٤_١٠_٢٠١٢ صدرت الأرادة الملكية بحل مجلس النواب ودعوة الحكومة لأجراء انتخابات جديدة للمجلس النيابي السابع عشر.

المجلس السابع عشر ٢٠١٣

شهدت الفترة من التي اعقبت انتخاب المجلس السادس عشر حراكا شعبيا قويا وتميز الحراك الشعبي بعقلانية إذ لم يطالب بإسقاط النظام كما حصل في تونس ومصر بل شدد على ضرورة اصلاح النظام، ولان النظام الأردني مرن وليس جامد وانطلاقا

من الحس بالمسؤولية دعا جلالة الملك إلى اجراء تعديلات دستورية تتناسب مع المطالب الشعبية، التي ركزت على ايجاد محكمة دستورية، هيئة مستقلة للانتخابات، تعديل قانون الصوت الواحد، صيانة الحريات، الفصل بين السلطات، والغاء كافة التعديلات الدستورية التي مكنت السلطة التنفيذية من التغول على السلطة التشريعية وخصوصا في مسألة الحل، ايضا تمديد مدة الدورة العادية، الحكومة التي يحل البرلمان في عهدها تقدم استقالته ولا يجوز تكليف الرئيس بتشكيل حكومة جديدة بشكل مباشر.

يمكن القول أن التعديلات تجاوبت إلى حد كبير مع مطالب الحراكيين و الاحزاب السياسية التي استفادت بشكل كبير من الحراك الشعبي، وفي اطار اجراء الاصلاحات السياسية تم وضع قانون انتخاب جديد رقم (٢٥) لعام ٢٠١٢، وتم اقراره من قبل مجلس الامة، حيث أصبح من الصعوبة بعد التعديلات الدستورية اصدار قوانين مؤقتة الا في الأحوال التي نص عليها الدستور.

لذلك على الرغم من رغبة الملك بحل مجلس النواب لأنه أصبح عبء على الدولة وخصوصا بعد منحه الثقة لرئيس الوزراء سمير الرفاعي ب ١١١ صوت الأمر الذي شكل استياء عام لدى الشعب من المجلس وأداءه، الا أن القيد الدستوري اطلال في عمر المجلس من اجل اقرار القانون حيث لا يوجد ما يستوجب اصداره بشكل مؤقت.

ان ابرز ما جاء به قانون الانتخاب هو التخلص من صيغة الصوت الواحد وزيادة مقاعد البرلمان إلى ١٥٠ مقعد خصص منها ٢٧ للدائرة الانتخابية العامة على مستوى المملكة يكون الترشيح لها من خلال قائمة نسبية مغلقة لا يتجاوز عدد اعضاؤها ٢٧ مرشح.

و ١٠٨ مقاعد للدوائر المحلية و ١٠ مقعد كوتا المرأة، بواقع مقعد لكل محافظة بما في ذلك دوائر البدو الثلاثة الجنوب والوسط والشمال. كما تم تشكيل الهيئة المستقلة للانتخابات واسناد مهمة ادارة الانتخابات على كافة المستويات لها دون تدخل من أي جهة كانت واعطائها استقلا ماليا واداريا.

وفي ذات السياق صدر قانون الاحزاب السياسية رقم (١٦) لعام ٢٠١٢ ليلغي العمل بقانون الاحزاب رقم (١٩) لعام ٢٠٠٧ ثم صدر نظام المساهمة بدعم الأحزاب السياسية رقم ٦٢ لعام ٢٠١٣، وأصبح القانون الجديد هو السند القانوني لعمل الأحزاب منذ عام ٢٠١٢ حتى صدور قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٩) لعام ٢٠١٥.

إن استحداث الهيئة المستقلة للانتخاب جاء استجابة للتعديلات الدستورية ليعزز الثقة والشفافية بالعملية السياسية التي تراجعت في التجارب السابقة في ظل اشراف وزارة الداخلية على الانتخابات، حيث تم وضع قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم

(١١) لعام ٢٠١٢ (وبتاريخ ٦/٥/٢٠١٢، صدرت الارادة الملكية بتعيين مجلس الهيئة المستقلة للانتخاب.

يعتبر قانون الانتخاب رقم ٢٢ (لعام ٢٠١٢ محاولة حقيقة للخروج من عنق زجاجة الصوت الواحد، بتخصيصه صوتين للناخب، وتخصيصه مقاعد للدائرة الانتخابية العامة على مستوى الوطن، إذ تعطي هذه الفرصة الأحزاب مجالا واسعا لتكثيف نشاطها وجهودها والتواصل مع قواعدها في المحافظات على مستوى الوطن وتقديم برامج حقيقية ليختار على اساسها الناخب الحزب الذي يمثله في البرلمان، الا أن اصوات ارتفعت وطالبت أن تقتصر هذه المقاعد ال ٢٧) على الأحزاب السياسية حتى تستطيع اثبات وجودها وخصوصا الاحزاب حديثة العهد.

والتزاما بالنص الدستوري بضرورة إجراء الانتخابات النيابية خلال اربعة أشهر من حل البرلمان. صدرت الأرادة الملكية بإجراء الانتخابات وتم تحديد تاريخها ب

٢٣/١/٢٠١٣ وفقا لقانون الانتخاب الجديد، متزامنا ذلك مع صدور قانون الأحزاب السياسية رقم ١٦ (لعام ٢٠١٢.

المجلس النيابي الثامن عشر لعام ٢٠١٦

أجريت الانتخابات النيابية للمجلس الثامن عشر في ٢٠/٩/٢٠١٦ بمشاركة كافة القوى الحزبية والسياسية بمختلف اتجاهاتها ضمن قوائم انتخابية على شكل تحالفات سياسية بين حزبين قوميين واسلاميين ويساريين ومستقلين، وفقا لقانون الانتخاب رقم (٦) لعام ٢٠١٦ الذي خفض عدد مقاعد النواب الى (١٣٠) مقعد منهم (١١٥) مقعدا للدوائر المحلية و (١٥) مقعد كوتا للمرأة، وقد صدر بتاريخ ٢٢/٥/٢٠١٦ نظام تقسيم الدوائر الانتخابية الذي خفض عدد الدوائر من ٤٥ الى ٢٣ دائرة انتخابية مخصص لها ١١٥ نائبا يُضاف لهما ١٥ مقعد كونا للمرأة، وقد أعاد نظام الدوائر إعادة توزيع وتقسيم الدوائر بإضافة سبعة مقاعد للدوائر المحلية عن السابق، اعتمادا على معايير الجغرافيا، والتنمية وعد د السكان. واصبحت تسع محافظات كل منها دائرة انتخابية واحدة، باستثناء ثلاثة محافظات هي عمان، والزرقاء، واربد.

شكل قانون الانتخاب رقم (٦) لعام (٢٠١٦) تحولا كبيرا في طريقة تعامل السلطة مع

العملية السياسية إذ تحررت إلى حد كبير من عقدة الخوف التي تلازمها من

فوز التيار الاسلامي في حال تغيير قانون الصوت الواحد، وان كان القانون الجديد يشكل نقطة تحول الا أن الطموح أكبر من ذلك ليتم وضع صيغة أكثر تقدما تعطي الأحزاب قدرا أكبر من الفرص لأثبات نفسها في الانتخابات القادمة، التجربة المغربية

حاضرة في ذهن الاحزاب السياسية حيث تم اقتصار الترشح إلى الانتخابات من خلال الاحزاب وهذه خطوة متقدمة على طريق الإصلاح السياسي للتحول نحو الحكومة البرلمانية.

اما أبرز ما جاء به قانون الانتخاب رقم (٦) لعام ٢٠١٦ يمكن تلخيصه بالتالي:

يتم الترشح لملء المقاعد النيابية المخصصة للدائرة الانتخابية بطريقة القائمة النسبية المفتوحة .

- يجب أن لا يقل أعضاء القائمة عن ثلاثة أعضاء وهو العدد المساوي لأصغر دائرة انتخابية والتي لها ثلاثة مقاعد، دائرة العقبة الانتخابية، دائرة بدو الجنوب الانتخابية دائرة بدو الوسط الانتخابية، دائرة بدو الشمال الانتخابية

- تخلص القانون الجديد من الصوت الواحد وأعطى الناخب أصوات بعدد المقاعد شريطة أن يدلي بصوت لقائمة واحدة فقط ويعطي لمن يشاء بداخل القائمة من المرشحين.

وكانت الحكومة قد اصدرت قانون الأحزاب المعدل رقم (٣٩) في ٢٠١٥/٢٩/٩ وجاء في المادة (٣) منه يُعتبر حزبا كل تنظيم سياسي مؤلف من جماعة من

الأردنيين يؤسس وفقا لأحكام الدستور وهذا القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية، وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية

ويعمل بوسائل مشروعة على الرغم من تعريف القانون للحزب الا أن موضوع وجود مشاركة الحرب في السلطة مبهم بنص المادة الا في نص المادة (٢٠) الفقرة (د) على الحزب تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين عند تولي المسؤولية أو المشاركة

فيها نص هذا القرة أوضح اللبس فالوارد في المادة 3 من القانون للاحية تولي الحزب المسؤولية أو المشاركة فيها كما أكد القانون على عدم تأسيس أحزاب على أساس ديني أو طائفي أو عرقي أو فئوي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الاصل

كما وضحت المادة ٢٨ من القانون دور الحكومة في دعم الأحزاب من خلال

الخزينة وضرورة اصدار نظام لتحديد شروط تقديم الدعم ومقداره وإجراءات صرفه

يتواجد على الساحة الأردنية ٥٠ حزب سياسي مرخص وهناك طلبات تأسيس جديدة لترخيص احزاب سياسية

الميثاق الوطني الأول:

بعد إعلان المعاهدة الأردنية البريطانية ونشر القانون الأساسي (الدستور) حدثت اضطرابات في البلاد أظهرت قدرا كبيرا من السخط علي المعاهدة البريطانية الأردنية، وتم تقديم عرائض لمقام الأمير والحكومة والمعتمد البريطاني وعصبة الأمم اقترحت القوى الشعبية من خلالها عقد معاهدة جديدة ونشر قانون اساسي جديد يتضمن ما يلي

1- اعتبار الشعب مصدر كل قوة.

٢- كل حكومة تكون في البلاد يجب أن تكون بمشيئة الشعب وعلى اساس المصالح العامة.

- ليس لأي سلطة أن تمنح طائفة أو فرداً امتيازاً يتعارض مع مبدأ السيادة القومية.

4- النواب هم الذين يقدرون تعيين مقدار الضرائب التي تفرض على الشعب.

5 - حرية الكلام والاعتقاد حق للإنسان بشرط أن لا تؤذي الغير أو تخل بالنظام.

- حق الشعب في ممارسة المسؤولية عن أعمال وظائفهم.

٧- عدم العبث بأموال الأشخاص أو انتزاعها أو استملاكها، إلا اذا اقتضت المصلحة بذلك شرط تعويض صاحب الملك.

٨- أن لا يكون قائد الجيش إنجليزياً.

على إثر هذه الأنشطة الوطنية تم عقد مؤتمر وطني سنة ١٩٢٨ وحضرة حوالي ١٥٠ مندوباً من زعماء وشيوخ ومفكرين، وبعد مداولة استمرت لبضعة أيام أعلن المؤتمر باسم الشعب رفضه مشروع المعاهدة البريطانية الأردنية، وقد تم انتخاب لجنة

تنفيذية مهمتها متابعة تحقيق مطالب الشعب بالطرق المشروعة.

وقد صدر عن المؤتمر الوطني (الميثاق الوطني) ما يلي

1- إمارة شرق الأردن دولة عربية مستقلة ذات سيادة بحدودها الطبيعية المعروفة.

٢- تدار بلاد شرقي الأردن بحكومة دستورية مستقلة برئاسة صاحب السمو الأمير عبدالله بن الحسين المعظم وأعقابيه من بعده.

- لا تعترف البلاد بمبدأ الانتداب إلا كمساعدة فنية نزيهة لصالح البلاد.

- عدم الاعتراف بوعده بلفور لأنه يتناقض مع وعود بريطانيا للعرب، ومضاد لكل الشرائع الدينية والمدنية.

-الدعوة لأجراء انتخاب نواب تكون الحكومة مسؤولة امامهم

-التجنيد يجب ان يكون صادر عن حكومة دستورية لان التجنيد جزء من سيادة الوطنية

٧- رفض تقديم أي نفقات لأي قوة احتلال أجنبية.

- النظر إلى المساعدة الإنجليزية على أنها تخدم خطوط مواصلات بريطانيا العظمى أما الموارد المتاحة فهي كفيلة بسد حاجة الحكومة.

- أي تشريع لا يقوم على أساس العدل باطل،

١٠- عدم الاعتراف بأي ديون سابقة قبل تشكيل المجلس النيابي.

١١- الأموال الأميرية تعرض على المجلس النيابي عند التصرف بها

الميثاق الوطني الثاني ١٩٩١

الميثاق الوطني الثاني لعام ١٩٩١ جاء بعد عودة الحياة البرلمانية وانتخاب مجلس نواب في العام ١٩٨٩، كوثيقة سياسية من أجل توضيح الطريق للعمل السياسي، و وضع قواعد للعمل الوطني وإيجاد ضوابط عامة لممارسة التعددية السياسية والأسس

الديمقراطية من أجل بناء مجتمع مدني ديمقراطي

حيث صدرت الإرادة الملكية في 9/4/1990 بتشكيل لجنة وطنية وقد ضمت هذه ال لجنة 60 عضوا تمثلت كافة ألوان الطيف السياسي الأردني، حيث شارك في تلك اللجنة مفكرين ومتقنين ومهنيين لتكون مهمة هذه اللجنة صياغة ميثاق وطني لا يكون بديلا للدستور، وإنما لتفعيل ثوابت ومبادئ الدستور بسبب ما يشهده الأردن من تطورات متلاحقة في شتى المجالات، وإن استئناف الحياة الديمقراطية يلزمه تحقيق توافق وطني في حده الأدنى من خلال حوار وطني لوضع إطار فكري وسياسي، ينظم العلاقة بين مؤسسات الحكم والمجتمع بكافة مستوياته

أهداف الميثاق الوطني

1- إقامة حوار وطني لإرساء قواعد ونهج العمل السياسي الديمقراطي المتوازن وإقامة علاقات متوازنة بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسة الحكم وصولا للتعددية السياسية الملزمة بالشرعية السياسية للدولة الأردنية واحترام الدستور ومشاركة كل أبناء الأردن في الحياة السياسية،

- التزام كل القوى السياسية بالثوابت الدستورية والتي تنص على نظام الحكم بانه

نيابي ملكي وراثي، وأن الشعب الأردني جزء من الأمة العربية، ودين الدولة الإسلام واللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة الأردنية.

٣- التزام كل القوى السياسية بالمجتمع التعددي واحترام قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وسيادة القانون وتعميق النهج الديمقراطي، وتفعيل العمل الحزبي وتحقيق المشاركة الشعبية.

4 - الالتزام بالدستور نصا وروحا من الثوابت التي تدير عليها السلطات في أعمالها التنفيذية والتشريعية والفضائية.

5- تعزيز الاستقلال الوطني وتعميق الانتماء، وتربية الأجيال على التضحية، والإيمان بكل قضايا الوطن والإمة وحفظ الأمن والاستقرار.

- تقوية الاقتصاد الأردني، والتوجه نحو التنمية الشاملة في جميع المجالات

٧- تعزيز علاقة الأخوة الأردنية الفلسطينية، وإن الهوية الفلسطينية لا تتناقض مع الهوية الأردنية إذ أنها القاعدة الصلبة التي تقوم عليها العلاقة بين جميع المواطنين في الدولة الأردنية وأن حمايتها يعزز منعة الأردن ويحفظ أمانة القومي والوطني

١

الأحزاب السياسية

مفهوم الأحزاب

إن الأحزاب السياسية هي المحور الأساسي للحكم والعمل السياسي، حيث أن القاعدة الأساسية هي أن الشعب مصدر السلطات، والانتخابات النيابية هي نقطة البداية ومنطلق الشعب في ممارسته للحكم، والنواب هم ممثلو الشعب في ممارسته السلطة وبالتالي فإن ثقة مجلس النواب لأي حكومة هي أساس مشروعيتها لتولي سلطة الحكم،

وبالتالي يتوجب على أي حكومة أن تتطلق من برنامج محدد وإلا كان الفشل مصيرها.

عند الحديث عن التعددية السياسية أو الحزبية فإن أول ما يتبادر للذهن السؤال التالي: ما هو الدور المطلوب أو الذي يقوم به الحزب السياسي؟ للإجابة على هذا السؤال سنتناول تعريف الحزب السياسي و وصف الأحزاب السياسية.

والتعددية الحزبية التي تعنى وجود أكثر من حزب سياسي على الساحة، تسعى إلى خلق الوعي السياسي لدى الأفراد من أجل الانخراط في هذه المؤسسات لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية

تعريف الحزب ا لسياسي: الحزب ليس طائفة بل مجموعة طوائف، أو مجموعات صغيرة تنتشر في البلاد، يربط بينها تنظيم ينسق عملها للوصول إلى الحكم من طريق لانتخاب

وصف الأحزاب السياسية.

نظرية نشوء الأحزاب السياسية ترى أن الحزب السياسي يعود في نشأته إلى واحد من ثلاثة أسباب.

الأول: يرى أن نشأة الحزب مرتبطة بالمجالس التشريعية و وجود الكتل البرلمانية ،

والثاني: يرى أن نشوء الأحزاب يعود إلى تعرض الأنظمة السياسية لأزمات منها. الشرعية والمشاركة السياسية وهذه الأزمات دفعت الأفراد إلى التجمع في تنظيمات سياسية

الثالث: يربط نشأة الأحزاب بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية، وسبب التوسع في مفهوم المشاركة السياسية جاء نتيجة التنمية والتحديث السياسي

في ضوء ما تقدم نستطيع تصنيف الأحزاب السياسية على النحو التالي.

1- أحزاب عقائدية: حيث يوجد عقيدة للحزب تقدم تفسيراً للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتضع تصوراً مستقبلياً.

٢- أحزاب برامجية لها برامج تغير من زمن لآخر وفقاً للظروف التي تحدث بالمجتمع.

- أحزاب مصالح، وهي تعبر عن وجهة نظر مجموعات محددة وتكون صغيرة غالباً.

- أحزاب شخصية يعتمد ذلك على وجود شخص له تأثير واسع ويكون الولاء للحزب من خلال الولاء لمؤسسه وقد ينتهي الحزب بنهاية مؤسسه.

الوظائف الأساسية للحزب

- التنشئة السياسية من خلال توسيع قاعدة الوعي السياسي بشتى الأساليب.

- التجنيد السياسي من خلال خلق قيادات سياسية على كافة المستويات,

- المشاركة السياسية من خلال خلق قنوات الاتصال والإسهام في الحياة العامة، والمشاركة في الانتخابات والقدرة على التأثير في القرار السياسي،

- تجميع المصالح: يعمل الحزب على تجميع المصالح وتحديد أولويات القضايا العامة، ويقوم بتوثيق الصلات مع الوحدات الأساسية داخل النظام السياسي

صنع السياسة العامة و يتم ذلك من خلال المشاركة السياسية

أما وضع الأحزاب على الساحة الأردنية فإنه يستوجب الحديث عن تاريخ تلك الأحزاب وعملها على الساحة الأردنية، حيث ظهرث على الساحة الأردنية ومنذ تأسيس إمارة شرق الأردن العديد من الأحزاب السياسية، ونشير إليها لأن ما ميز تلك الأحزاب في فترة التأسيس كان طابعه في اطار النضال الشعبي الرسمي من أجل
نبيل الاسغلال.

فالأحزاب التي عملت على الساحة الأردنية قبل الاستقلال هي

1- حزب الاستقلال: وعمل على الساحة الأردنية بعد احتلال فرنسا لسوريا وإنهاء الحكم الفيصلي ولجوء عدد كبير من القادة السياسيين إلى الأردن هربا من الاحتلال الفرنسي

٢- حزب العهد الأردني وكان يطالب بالاستقلال.

٣- جمعية الشرق العربي، وكانت تطالب بالوحدة العربية وتحقيق الاستقلال.

4- حزب الشعب الأردني، وله نفس المطالب السابقة.

5- حزب اللجنة التنفيذية لامؤتمر الوطني.

6- الحزب الحر المعتدل.

٧- حزب العمال الأردني.

٨- عصبة الشباب الأردني المثقف.

٩- حزب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب الأردني.

١٠- الحزب الوطني الأردني.

١١- حزب الإخاء الأردني

١٢- جماعة الشباب الأحرار الأردنية.

وبعد. أن نال الأردن استقلاله وتمت الوحدة الأردنية الفلسطينية بين الضفتين في عام ١٩٥٠. ظهرت احزاب سياسية على الساحة الأردنية، خصوصاً بعد صدور

دستور ١٩٥٢ الذي نص على الحريات اضافة إلى التغير الديمغرافي وتغير البيئة الثقافية .و الاقتصادية و الاجتماعية بالإضافة الى تغير الواقع السياسي على الساحة العربية عملت الاحزاب بشكل اقوى مما مضى و تدخلت بالحياة السياسية و كان لها حضور إلى الحد الذي مكنها من الوصول إلى السلطة، بعد أن كلف جلالة الملك الحسين سليمان النابلسي برئاسة الحكومة.

من خلال ما تقدم نلقي الضوء على تلك الأحزاب والتنظيمات السياسية.

- حركة القوميين العربي - تأثرت الحركة بأفكار جمال عبد الناصر عملت على الساحة الأردنية وأهدافها، تحرير فلسطين، تحقيق الوحدة العربية، محاربة الاستعمار، الاستقلال وتطبيق الاشتراكية لتحقيق العدالة الاقتصادية، تطبيق الديمقراطية لتحقيق العدالة السياسية.

٢- حزب البعث العربي الاشتراكي فرع الأردن تأسس في عام ١٩٥٢، وتمثلت سياسة الحزب بمحاربة الاستعمار وتحقيق الوحدة العربية وتحقيق الاشتراكية في المجال الاقتصادي، محاربة الأمية والجهل، معاداة سياسات الأردن المرتبطة بالغرب

- الأحزاب الوطنية.

الحزب الوطني الاشتراكي تأسس عام ١٩54 ومبادئه أن الشعب الأردني جزء من الأمة العربية، تحقيق الحريات العامة، تحرير فلسطين من النفوذ الأجنبي

الحزب العربي الدستوري تأسس عام ١٩5٧ ويهدف إلى تحقيق الوحدة العربية و تحرير فلسطين، و التعاون مع الدول العربية.

حزب الاتحاد الوطني، وحزب الأمة ولهما نفس المبادئ

4- الإخوان المسلمون: عملت الحركة على الساحة الفلسطينية في عام 1946، وفي عام 1953 انتشرت في الأردن وفتحت فروعاً لها في المدن الأردنية، وتهدف جماعة الإخوان المسلمين لتحقيق أهداف كثيرة، تبدأ بإصلاح الفرد وإقامة الدولة الإسلامية، ودستورها القرآن وتحرير العالم الإسلامي من الاستعمار.

5- حزب التحرير تأسس عام 1952 في القدس، وتقوم مبادئ الحزب على إقامة الدولة الإسلامية على أسس الإسلام الحنيف، من خلال الجهاد كما أن الحزب يهاجم الأنظمة العربية، ويحارب الشيوعية ويقف في وجه الفكر القومي على أساس أنه فكر إمبريالي

- الحزب الشيوعي بدأ نشاطه على الساحة الأردنية عام 1951 بسياسة معادية للنظام الأردني من خلال تنظيم المظاهرات والاضطرابات، عمل الحزب على معاداة سياسة الأمير عبد الله تجاه الوحدة الأردنية الفلسطينية، وهدف الحزب المعلن محاربة الاستعمار.

أما الفترة الواقعة بين 1957 وحتى 1989 فقد اتسمت بالعمل السري لغالبية الأحزاب السياسية وخصوصاً تلك العقائدية باستثناء جماعة الإخوان المسلمين، العمل السري نتج عن فرض الدولة قانون مكافحة الشيوعية، ومنع الأحزاب من ممارسة نشاطاتها المختلفة نتيجة للظروف التي مر بها الأردن، وانعكاس العمل الحزبي بشكل سلبي نتيجة إشاعة الفوضى وعمل الاضطرابات ما سبب إعاقة حقيقية لعجلة التنمية السياسية والاقتصادية والأمنية. ولكن بعد عودة الحياة البرلمانية في عام 1989 والتي

نتج عنها فوز مرشحين بمقاعد بمجلس النواب الأردني وكان هؤلاء يمثلون أحزاب يسارية وقومية وتيارات سياسية مختلفة، فقد دعا جلالة الملك الحسين بن طلال إلى تشكيل لجنة وطنية لتصدر ميثاق وطني يتوافق الأردنيون من خلاله على الحد الأدنى

من العمل المشترك والاتفاق على القواسم المشتركة، واحترام الدستور وعلى أثر صدور الميثاق الذي توافق عليه الأردنيون صدر قانون الأحزاب السياسية.

وفي إطار التعريف بالأحزاب السياسية التي عملت على الساحة الأردنية منذ 1989 سوف نرى بأن الأحزاب قد تبلورت في أربعة اتجاهات أو تيارات سياسية هي

- التيار القومي ويقوم على مبادئ وأفكار الوحدة العربية، وأن الوطن العربي هو وحدة سياسية واقتصادية لا تتجزأ، ويمثل هذا التيار الأحزاب السياسية التالية

حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب البعث العربي التقدمي، حزب جبهة العمل القومي.

٢- التيار اليساري ويقوم على أيديولوجية ماركسية، و مثل هذا التيار الحزب الشيوعي الأردني، وحزب الشعب الديمقراطي (حشد)، وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، والحزب الديمقراطي الوحدوي الأردني، والحزب التقدمي، وحزب

الحركة القومية الديمقراطية الشعبية

- التيار الإسلامي يقدم هذا التيار الدين الإسلامي باعتباره مجموعة من المبادئ والأفكار والبرامج لإيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ويدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، ومثل هذا التيار، حزب جبهة العمل الإسلامي الذراع السياسي لجماعة اخوان المسلمين و حزب الوسط الاسلامي

4- التيار المحافظ يرتكز هذا التيار على مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية، والحريات العامة والحفاظ على الهوية الوطنية ويمثل هذا التيار الأحزاب التالية:

الحزب الوطني الدستوري، حزب المستقبل، حزب الأنصار، حزب الأمة، حزب النهضة، حزب العمل الأردني بالإضافة إلى احزاب سجلت حديثا.

في ضوء ما تقدم من تعريف ووصف للأحزاب السياسية، فأننا نستطيع تقييم التجربة الحزبية في الأردن من خلال النقاط التالية

١- كثرة الأحزاب العاملة على الساحة الأردنية.

٢- الموروث القديم فيما يتعلق بنظرة الدولة للأحزاب مما جعل المواطن يبتعد عن الأحزاب مما أدى إلى ضعف التجربة الحزبية بشكل عام.

- السمة العشائرية للمجتمع الأردني التي تتغلب على أي تنظيم موجود.

4- قلة الدعم الموجه إلى الأحزاب وعدم قدرتها على نشر برامجها في المجتمع، كما أن الأحزاب ليس لديها القدرة المالية إلى الحد الذي لا تملك مقدرات لها على مستوى الوطن.

5- الطابع الشخصي الذي يغلب على بعض الأحزاب السياسية .

- تدني درجة المؤسسية، وذلك لغياب الترابط بين وحدات الحزب الداخلية وسيطرة الأبعاد الشخصية على القرارات ومسيرة الأحزاب.

للحديث عن السياسة الخارجية الأردنية وفهمها لا بد من أن نشير إلى تعريف السياسة الخارجية بشكل عام، ثم نتطرق بعد ذلك إلى ثوابت السياسة الخارجية من خلال فهمنا لتعريف السياسة الخارجية، ثم نتعرض إلى آليات صنع القرار السياسي الأردني، ثم السياسة الخارجية الأردنية في ضوء الثوابت الوطنية، كما نتعرض لسياسة قد لا نجد تعريفاً محدداً للسياسة الخارجية، وذلك لسبب أساسي هو أن من عرف السياسة الخارجية ليس بالضرورة أن يكون متطابقاً مع الآخرين فلسفياً وأكاديمياً، بل هناك فروق أكيدة بين هؤلاء لاختلاف المواضيع السياسية وكيفية دراستها، ومن هذه التعريفات نجد أن محمد فضة؛ عرف السياسة الخارجية على أنها تتكون من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يقوم بها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة، أو من

يمثلهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"، كما عرفت من منظور التحليل النظامي على أنها عملية تحويل للمدخلات، في هذا الإطار يعرفها مودلسكي) على أنها نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية وفي هذا الإطار هناك غطان من الأنشطة هما المدخلات والمخرجات)، ويرى محمد السيد سليم أنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق محددة في المحيط الخارجي (٣٩)، كما عرفت على أنها تنظيم نشاطات الدولة مع الدول الأخرى لتحقيق أهدافها (40). في إطار التعريفات السابقة نستطيع تحديد أهداف السياسة الخارجية الأردنية ع النحو التالي

- حفظ استقلال الكيان السياسي الأردني وحماية سيادته ووحدة أراضيه.

- إدامة نظام الحكم القائم والحفاظ على طابعه الملكي من خلال إبعاد مصادر الخطر وتقرير الولاء للحكم الملكي.

رعاية المقدسات الإسلامية والمشاركة على صعيد العمل الإسلامي.

- الالتزام بالمشاركة الأردنية القومية في مختلف المجالات.

مر - الالتزام بقرارات الشرعية الدولية وإتباع سياسة الحياد الإنجابي، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

الاية صنع القرار: اتخاذ القرار من أهم العمليات التي تميز صنع السياسة الخارجية على اعتبار أنها مجموعة

القرارات المتوالية بشأن المواقف المتتالية، والقرارات وعلى الرغم من كونها أحد أبعاد السياسة الخارجية إلا أنها من أكثر المواضيع التي وجه الباحثون اهتمامهم لدراساتها، ويعود ذلك لأكثر من سبب منها مركزية عملية اتخاذ القرار، ولأن القرار لا يمثل موقفاً محدداً يمكن تحليله وفهمه. من هنا نجد أن صانع القرار السياسي الأول هو جلالة الملك الذي يضع في حسابه التأثيرات والنتائج والمنطق الدولي السائد عند اتخاذ القرار. أعطى الدستور الأردني صلاحيات واسعة لرئيس الدولة (الملك) ولأن الملك رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية فهو الذي يقوم بإدارة الدولة وعلاقتها الخارجية ومن هنا نجد أن رسم أو اتخاذ السياسة الخارجية أو الداخلية لا بد أن يوافق عليها جلالة الملك، وهو يكلف الحكومة بتنفيذ ما يرى من خلال كتاب التكليف الذي يوجهه إلى رئيس الحكومة عندما يختاره الملك، وعليه الالتزام وأعضاء حكومته بمضمون كتاب التكليف، ومع أن جلالة الملك هو الأول باتخاذ القرارات المناسبة في السياسة الخارجية إلا أنه يوجد وحدات قراريه مساعده في صنع القرار السياسي سنأتي على ذكرها على النحو التالي الديوان الملكي

يعتبر من أهم وأقرب عناصر صنع القرار المساعدة لجلالة الملك وذلك لطبيعة العمل اليومي للملك وتواجده لممارسة مهامه، كما يوجد في الديوان مستشارين ذو كفاءة يقومون بأدوار عديدة. مجلس الوزراء ان دور مجلس الوزراء في تنفيذ السياسة

الخارجية يستمد من نص المادة (45) من الدستور، والتي أوردت ما يعطي رئيس الوزراء دوراً بإدارة وتنفيذ الشؤون الخارجية للدولة مباشرة أو من خلال وزارة الخارجية، ورئيس الوزراء يشارك في المؤتمرات إلى جانب الملك ويتدخل في القضايا التي تنعكس أثارها على الاقتصاد الوطني. وزارة الخارجية تعتبر وزارة الخارجية النافذة التي يطل من خلالها الأردن على العالم، ويعمل الموظفون فيها على توطيد العلاقات مع الدول الأجنبية كما يقومون بأعمال يومية متعلقة بالدول العاملين

فيها كأعضاء في السلك الدبلوماسي كما تعمل السفارات على رعاية مصالح المواطنين الأردنيين وتعمل أيضا على إنجاز الاتفاقيات الثنائية و متابعة القضايا الأساسية الاقتصادية والسياسية. وفي هذا الإطار يتحمل وزير الخارجية مسؤولية كبيرة من خلال واجباته اليومية، لذلك لا بد أن تتوفر فيه شروط ومؤهلات ليكون قادرا على تنفيذ المهمة الكبيرة لأنه يقوم بالإشراف والتنفيذ لسياسة الدولة، جدير بالذكر هنا أن جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين قد أعطي هامشا من الحركة لوزير الخارجية والسفراء للتصرف بما يفيد الأردن وينعكس إيجابا على الوطن في جميع المجالات الاقتصادية والسياحية والسياسية، حيث وجه جلالة الملك الحكومة عقد ندوات بشكل دوري للسفراء لاطلاعهم على الخطوط العريضة لسياسة الدولة وتوجهات جلالة الملك واطلاعهم على واقع الدولة وما وصلت إليه من انجازات ليقوموا بدورهم بالتعريف بالفرص المتاحة في الأردن من أجل جذب الاستثمارات، وتحقيق مصالح الأردن. السلطة التشريعية تمارس دورها السياسي من خلال حقها الدستوري بالمصادقة على المعاهدات التي تمس حقوق الأردنيين العامة والخاصة التي لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة المؤسسة العسكرية يعتبر محمد الهزيمة أن الجيش أداة السياسة الخارجية الأردنية الأكثر استعمالا في مجال تثبيت الحكم وصيانتها ولأنها وبسبب ولأنها للملك فإنها تعطيه القوة في اتخاذ القرار، وعلى الرغم من ذلك يبقى دور المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي محدودا لا يتعدى تقديم الاستشارة عند الحاجة. في ظل هذه المعطيات نستطيع القول بأن صنع السياسة الخارجية يشارك فيه العديد من المؤسسات ويتفاوت دورها ويبقى جلالة الملك صاحب القرار النهائي بشأن السياسة الخارجية، يساعده في ذلك المؤسسات التي تم ذكرها آخذين بعين الاعتبار أن تلك المؤسسات تتابع الكم الهائل من المعلومات وتحليلها ومتابعتها لتقديمها لصاحب القرار الأول الذي له الرأي الأول والأخير في رسم السياسة الخارجية الأردنية. معالم فكر الملك عبدالله الثاني والسياسة الخارجية منذ أن تولى جلالة الملك عبدالله الثاني الحكم في العام ١٩٩٩ برزت توجهاته باتجاه الاهتمام وتكريس الجهد نحو النهوض بالأردن على جميع المستويات، حيث حظى جلالة الملك بقبول دولي منقطع النظير لما يتمتع به من قدرة وعزيمة هائلة وأسلوب رائع في عرض وجهات نظر الأردن حول جميع المسائل والسياسات في العالم والمنطقة والفهم العميق لكل الأحداث ومسبباتها التي تمر فيها منطقة الشرق الأوسط والعالم وجلالته وهو يتبع وينهج هذا النهج ينطلق من ثوابت ومرتكزات تتمثل في: - إخلاص جلالة الملك المطلق ل لتراث الهاشمي فهو وارث الراية الهاشمية. شكلت الشرعية الدينية والشرعية ألتاريخية قاعدة صلبة لتوجهات جلالة الملك- التزام جلالة الملك بالعمل العربي المشترك، فالهم العربي حاضرا في فكر جلالة الملك وفي كل زيارته يدافع عن العرب وقضاياهم، كما أنه يستغل كل المناسبات من أجل تقريب وجهات النظر بينهم وإبعاد المنطقة عن كل مصادر التهديد. - ينظر جلالة الملك إلى القضية الفلسطينية على أنها قضية الأردن الأولى من خلال السعي الدائم لوصول إلى حل دائم وعادل يعيد الحقوق إلى الفلسطينيين من أجل إقامة الدولة الفلسطينية وحل قضية اللاجئين، فلم تغب القضية الفلسطينية عن أي حديث أو مقابلة لجلالته، وقد لاحظ الجميع المستوى السياسي الرفيع في خطاب جلالة الملك أمام الكونجرس في ٨/ ٣/ ٢٠٠٧ الذي أوصل رسالة ل لعالم كله بأنه لا سلام في العالم إلا إذا حلت قضية الشعب الفلسطيني. - النهوض بالأردن على كافة المستويات من أجل بناء دولة القانون والمعرفة و ترسيخ مفاهيم الاعتدال والتسامح، والانفتاح على العالم وخلق كل الأجواء التي تدعم استقرار وأمن الأردن ليكون قاعدة قوية تستقطب الاستثمارات من أجل ايجاد بيئة قادرة ع تنمية الموارد البشرية و تقل التكنولوجيا . إتباع سياسة الاعتدال والتوازن تجاه المجتمع الدولي، وكسب مصداقيته لتعزيز احترام الأردن وسمعته الحسنة. - إتباع النهج العقلاني وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، والنهوض بالمواطن من أجل تحقيق تنمية شاملة في جميع المجالات. الأوراق النقاشية لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين

الورقة الأولى: مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة: لقد رسم فكر القيادة الهاشمية الإطار العملي المفروض على من يتم انتخابه لتمثيل الشعب بحيث يبتعد عن شخصه الموقع للوصول إلى أهداف ضيقه و دائما يتعداها إلى ضرورة استحضار النظرة الشاملة في خدمة أهداف الوطن المتمثلة بالاتخراط بقضايا المصيرية كالإصلاح السياسي والهم الاقتصادي والقضايا الوطنية و ذات الأولوية للوطن وعليه فقد حث الملك المواطن أيضاً بضرورة الانحياز لقضايا لوطن عندما يمارس حقه الدستوري بالانتخاب بعيدا عن الفئوية والقبلية و المناطقية ، وهنا يصبح الهدف من الانتخاب هو إيصال المرشح الكفو لا على أساس الهوية الفرعية وإنما على أساس ما يحمل من افكار ورؤى تسمح بتطوير وتجذير الديمقراطية، والتي تحتاج إلى فكر مستنير يبتعد عن الخلافات الضيقة، والنقاشات العقيمة، أو مصادرة رأي الجمهور من قبل فئات لا ترغب بنجاح العملية الديمقراطية أو تطورها. فالمقاطعة التي ينادي بها البعض هي تخلي عن المسؤولية في رفد الوطن بالرأي والنصح والمشورة البناء والاختلاف بحد ذاته ظاهرة ديمقراطية على أن لا يكون سلوكا بحد ذاته. فالمهم هنا كيف نتخذ القرار السليم رغم خلافاتنا. وعلى الرغم من وضوح الرؤيا في الوصول إلى الهدف إلا أن العملية الديمقراطية والتقدم فيها هو مخاض صعب يتم بناءه بالبصر و تراكم الخبرات. يقوم على اساس المواطن الصالحه والممارسات الإيجابية والسلوك الديمقراطي لراقي الذي نسلكه وفق فتايات ثابتة. إن احترام الرأي الآخر اساس الشراكة بين الجميع وهذا يعني ضرورة تنازل الهويات الفرعية لمصلحة الهوية الوطنية الجامعة لكل فئات الشعب على اختلاف منابته واصوله . لأن من شأن التشبث بهذه الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية هو تفتيت للوحدة الوطنية. فجميعنا يجب ن تحتمي بالمظلة الواحدة

الجامعة مظلة الوطن والتي تحتمل الاختلافات شريطة أن تكون هذه الاختلافات من أجل المصلحة العامة. فكل مواطن وكل فئة لها نفس الأهمية وهذا يلزمنا بضرورة الحوار على أن نتفق فن الاستماع للآخر لأن من شأن هذا أن يقود تدريجياً إلى احترام حرية التعبير وحرية من يقوم به على أساس التساوي وليس الأقصاء. فالمجتمع الصحي هو الذي ينبذ مقولة ال نحن والآخر لتتصهر جميعها في ال نحن كمجتمع واحد.

وكناخبين فإن مهمتنا الحقيقية لا تنتهي بالإدلاء باصواتنا، بل على العكس فهي تبظا عندما نختار من يمثلنا. فالمسائلة استدامة للعملية الديمقراطية وإشعار لمن ينتخب أن القاعدة الشعبية التي أفرزته ليست مجرد محطة للتزود بالأصوات، بقدر ما هي محطة لتقييم عمل النائب في القضايا التي تهم قاعدته الانتخابية كإل عاية الصحية وقضايا الفقر والبطالة والتعليم ومحاربة الفساد والبنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطن بشك

ل عام، وفي تقديم حلول عملية لها بالتعاون مع الجميع وليس استخدامها كشعارات لإرضاء القواعد للحصول على شعبيات رخيصه. إن العمل الديمقراطي ينقل اختلافات وجهات النظر والتي هي ليست بالضرورة مؤشرا على وجود خلل وإنما طريقا لحوار بناء يؤدي إلى الحلول التوافقية التي تقبل الالتقاء في منتصف الطريق للوصول إلى حلول توافقية لا يشعر أي طرف فيها بأنه تم

ظلمه أو تحييده. فالحوار هو الطريق الأمثل لحل المشاكل أيضا لأن البديل عن حوار الأفواه سيكون حوار الأيدي وبذل الاحتكام إلى لغة العقل ستحكم إلى لغة العضلات ومع أن الاحتجاج بالتظاهر مشروع وقفا ل دستور إلا أنه يجب أن لا يكون الخيار الأول بل الخيار الأخير يلجا إليه في حال استنفاد كل السبل الأخرى. وحتى في هذه الحالة لا يجوز أن يتحول التظاهر إلى معول هدم بممارسة العنف وتهديد سلامة المجتمع والوطن والعبث بالممتلكات الخاصة والعامة. لأنه لا يجوز أن يكون هنالك منتصر ومهزوم ولا رابح وخاسر وإنما لا بد أن يربح الجميع مع الوطن وهذا ما يضعنا على الطريق الصحيح لتحقيق الإنجاز الذي نعتز به جميعا كشعب واحد.

الورقة الثانية: تطوير النظام الديمقراطي لسلامة المجتمع الأردني : شكل الدستور الأردني أساسا وراعا للحياة السياسية والديمقراطية في الأردن على طول عمر الدولة الأردنية وقد تعامل الأردن بانفتاح شديد ل لمطالبات الشعبية بالإصلاح وقام بتعديل ما يزيد على ثلث الدستور لتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات. و ترسيخ استغلال القضاء لضمان وصون حقوق المواطن وكان انشاء المحكمة الدستورية

وهيئة الانتخابات المستقلة إنجاز يهدف إلى رسم مستقبل الوطن بكل عدالة و شفافية ومع كل هذه التعديلات إلا أن الدولة الأردنية ترى ان ما هو ليس نهاية المطاف لأن الإصلاح عملية مستمرة ولا تعتمد على جرة واحدة مهما زاد حجمها ويبقى التعاون بين المواطن والدولة وممثلي الشعب ضرورة لنجاح الأردن نحو تجذير الديمقراطية. ويرى الك أن الالتزام بمبدأ الإصلاح كمنهج يحتاج إلى تعزيز لمبدأ التعددية السياسية وصون حقوق المواطنين، وتكريس مبدأ التوازن بين السلطات وتعزيز آليات الرقابة بما يضمن بناء نظام ديمقراطي سليم، وصولا إلى ملكية دستورية يكون مبدأ تداول السلطة وفق آليات ديمقراطية تفضي إلى تشكيل حكومات برلمانية سواء من خلال ائتلافات نيابية منسجمة لها برامج سياسية واقتصادية واضحة، تعتمد في إدارتها للدولة على خبرات الجهاز الحكومي المتركمة. أو عن طريق نظام حكومات برلمانية شاملة يكون عنوانه وجود أحزاب وطنية فاعلة تستطيع أن تصل إلى السلطة عن طريق الأغلبية البرلمانية مع تعزيز مجلس النواب لنظامه الداخلي، بحيث يستوعب المتغيرات السياسية إلى جانب تطوير الأحزاب إلى أعراف مماثلة تحكم إليه التعاون فيما بينها من أجل مساءلة الحكومات وعرض الرؤى البديلة على نظام حكومات الظل-

الورقة الثالثة: أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة : حظيت الانتخابات النيابية ل لمجلس السابع عشر بأهمية كبيرة على طريق

الإصلاح والتغيير نظرا لارتفاع نسبة المشاركة من جهة ونزاهتها من جهه أخرى، وقد كان لإقبال الأردني ين خاصة في المدن الكبرى مثل عمان والزرقاء اثرا في إعطاء هذه الانتخابات زخما إضافياً. ولعل الإقبال الحزبي الكبير مؤشرا آخر على الاهتمام بتطوير

الديمقراطية الأردنية حيث شارك ما نسبته 80% الأحزاب السياسية المرخصة في الأردن بهذه الانتخابات. وقد أعطي فوز ثلاث سيدات بنظام التنافس و ١٥ سيدة أخرى بنظام الكوتا أي ما نسبته ١٢٪ من عدد مقاعد مجلس النواب مؤشرا ايجابيا على تطور الديمقراطية في الأردن التي تشمل كل فئات المجتمع وتقدم دور المرأة على هذا النحو في عملية المشاركة السياسية والتي تعكس تغيير واضح في الثقافة السياسية للمجتمع الأردني. اما التطور الآخر الذي شهدته الساحة الأردنية السياسية فقد تمثل بالتطور الذي طرا على طريقة تشكيل الحكومات في محاولة جادة لإرساء نهج الحكومات البرلمانية، وذلك من خلال تطوير آلية نهج الثقة أو حجبها حيث أصبح من واجبات الحكومة المشكلة ضرورة إيجاد أغلبية نيابية للحصول على الثقة بعد أن كان الأمر متروكا لمناورات رؤساء الحكومات في جمع هذه الثقة بشكل فردي. وعلى طريق تطوير النهج الديمقراطي سيتم التشاور المسبق مع مجلس النواب للتوافق على تكليف رئيس

الوزراء، وذلك كمقدمة لتفعيل العمل الحزبي والبرلماني للوصول إلى حكومات برلمانية تعتمد على الأغلبية الحزبية النيابية، بحيث يكون رئيس الوزراء المكلف وفريقه من داخل مجلس النواب أو خارجه أو مزيجا بينهما، ولعل هذا يحتاج إلى مجموعة من المتطلبات الجوهرية تتمثل في ما يلي:١- وجود منظومة متطورة من الضوابط العملية لمبادئ الفصل والتوازن بين السلطات وآليات الرقابة

1- إشراك النواب في الحكومة بشكل متدرج، وبموازاة مع نضج العمل السياسي النيابي الحزبي، بحيث يستمر العمل في تطوير الأحزاب بحيث تكون الانتخابات في قادم السنوات على أسس برامجية حزبية، تتسلم فيه كتلة أو مجموعة كتل نيابية حزبية الحكومة ويبقى الآخرون ممن لم يدخلوا الحكومة معارضيين بما يعرف بحكومات الظل، ٣- تطوير عمل الجهاز الحكومي بحيث يكون أكثر مهنية وبعيدا عن التسييس ويشكل بذلك مرجعية موثوقة للمعرفة والمساندة المهنية لوزراء الحكومات البرلمانية في صنع القرار. وهنا لابد من أن تأخذ كل المؤسسات والشخصيات العامة والمواطنين أدوارهم في تعزيز وتعميق الثقافة الديمقراطية، كل حسب دوره فهناك أدوار لكل من الأحزاب، مجلس النواب، الحكومة، الملكية والمواطن لا بد من القيام بها على أكمل وجه من أجل تجذير الديمقراطية ونشر الثقافة السياسية وسنعرض الآن لكل دور من هذه الأدوار. أولا، دور الأحزاب السياسية إن العمل الديمقراطي يحتاج إلى تحويل العمل الفردي إلى خطط عمل مشتركة يقوم على اقتراحات واقعية وقابلة للتحقيق، تساهم في تقدم المواطن. وهذا يتطلب من الأحزاب تطوير أدائها لتتجمع ضمن أطراف سياسية لديها أفكار وطروحات مقنعة للمواطن، وإقناعه عن طريق حملات على مستوى عالي من المهنية والاحترافية للعمل السياسي مع التزام هذه الأحزاب بالعمل الجماعي والتقييد بالمبادئ المشتركة و تبني السياسات ذات الأولوية لمواطن، وترجمتها إلى برامج وطنية واضحة تعود بالنفع على المواطن ليقنع بجودى الانخراط فيها مشاركا وناخبا ومؤيدا. ما يكون له الأثر الكبير على انخراط جميع المواطنين بأحزاب برامجية وخلق قواعد شعبية واسعة.ثانيا، دور مجلس النواب

يتمثل دور مجلس النواب الأساسي في تشريع القوانين والرقابة على الحكومة ومساءلتها، كما يجب أن يتبرم النائب من مسألة قواعده الانتخابية. وعلى النائب أن يقوم بالموازنة بين متطلبات قاعدته الانتخابية ومصصلحة الوطن العليا. وأن لا ينطلق عمل النواب من نظره ضيقه لخدمة مصالح شخصية أو فتوية ضيقة لا اعتبارات شعبية مما يمثل خذلان للوطن. وعلى النواب أن يعملوا مجتمعين من جهة ومع الحكومة من جهة أخرى، لابتكار حلول وإعطاء بدائل لمشاكل التي يعاني منها المواطن وأن لا يكتفوا بالتقذ والنيل من الشخصية لا اعتبارات ضيقة. فالنواب يجب أن ينطلقوا في فهمهم لدورهم على أنهم يشكلون جسما سياسيا واحد، ولا ينصرفون كفراد بطريقة تسمح للتعاون مع الحكومة على أساس المسؤولية المشتركة دون أن تتغول سلطة على الأخرى. وهذا يرتب على النائب أن يتعامل مع الحكومة على أسس موضوعية هدفها المصلحة العامة وليس أسس مصلحة شخصية. كما أن على الحكومة التعامل مع النواب وفقا للدستور دون ابتزاز من أي جهة لجهه أخرى بحيث تضيق حقوق الوطن والمواطن في عملية تبادل للأدوار تستفيد منها الحكومة والنواب فقط. ولا بد أن يخلو عمل النواب من الممارسات الملتوية التي ترمي إلى تحقيق مكاسب على أساس الوساطة والمحسوبية فالحكومة لا يجوز أن توضع في مكان تكون فيه رهينه ل لضغط والابتزاز. ثالثا: دور مجلس الوزراء إن مسؤولية الحكومة إعداد البرامج الشاملة التي تهدف إلى تحقيق الإزهار والامن للجميع. وهذا يرتب عليها التقدم مجلس النواب ب برامج عمل لمدة أربع سنوات تحاسب بموجبه، وهذا يتطلب كفاءة عالية من رئيس الحكومة وأعضاء حكومته لتنفيذ البرامج بنزاهة وكفاءة عالية وأن الثقة الممنوحة ل الحكومة لا بد أن تكون دافعا ل الحكومة على العمل والحفاظ على هذه الثقة وليست مسألة آنية تنتهي بنيل الثقة و ذلك لأهمية هذه الثقة بتعاون النواب مع الحكومة في تشريع قوانينها المختلفة ومراقبتها كما يتطلب الأمر من الحكومة أن تعمل بشكل متميز وبطريقة مهنية كفوءة ومخلصة ونزيهه، مع الأخذ بعين الاعتبار تطبيق البرامج بشفاافية وحكومية رشيدة والحرص على العمل الميداني لأقتناع المواطن بجودى عمل الحكومات وبرامجها. رابعا: دور الملكية حرصت الملكية الهاشمية على إبتناع نهج يستشرف المستقبل ويحافظ على دور الملك كقائد موحد يوفر كل أسباب الحماية للأردن داخليا وخارجيا. وذلك بتوفير كل اسباب القوة و وضع مسألة توفير متطلبات أبناء الوطن وعلى رأسهم الفقراء

والمستضعفين أولوية قصوى ل لملك. كما حرصت الملكية على الدوام بالدفاع عن قضايا الأردن المصيرية وأمنها القومي من خلال مؤسسات الدولة متمثلة بمجلس الوزراء الذي يتولى أمور إدارة الدولة وفقا لدستور وبقاء مؤسسة الجيش العربي والأجهزة الأمنية والقضائية والمؤسسات المختلفة العامة والخاصة قوية قادرة على خدمة الوطن والمواطن. وقد أولت الملكية مسؤولية خاصة لحماية التراث الديني والنسيج الاجتماعي الأردني وبث كل قيم الوحدة الوطنية والتعددية والانفتاح والتسامح والاعتدال في نفوس أبناء الوطن. وتقوم الملكية أيضا برعاية التطور والإصلاح كما هو في الإصلاحات الأخيرة التي شملت ما يقارب ثلث الدستور، والعمل على تشكيل الحكومات ومراقبتها حتي تتضح التجربة الحزبية ويصبح بالإمكان تداول السلطة على اسس حزبية برامجية. ولعل من أبرز ما تقوم به الملكية في هذا الشأن هو دورها في حماية الدستور والدور الذي يضطلع به الملك في تجاوز حالات الاستعصاء السياسي بين مجالس النواب والحكومات، ومواجهة الحالات الاستثنائية التي تتطلب حماية أمن الوطن و وحدته، وأن انحياز الملك إلى الوطن بشكل جعله عنصر توازن بين كل هذه المؤسسات ومرجعية ضرورية لمنع الانزلاق أو التغول من أي من المؤسسات الرسمية على الأخرى بما لا ينسجم مع الدستور، على أن تضطلع كل المؤسسات دورها المأمول منها والذي سيقود بالنهاية إلى انجاح التجربة

الديمقراطية ووصولها إلى بر الأمان . خامسا: دور المواطن

يشكل المواطن اللبنة الأساسية في بناء نظامنا الديمقراطي فانخراط المواطنين في العمل السياسي عن طريق المشاركة في الأحزاب

السياسية و اخضاع الحكومات والنواب الذين ينتخبوهم للمساءلة من شأنه ان يعزز العملية الديمقراطية ويطورها نحو الأفضل فيجب أن لا يكتفى المواطن بدوره في الأدلاء بصوته على أهمية هذه المشاركة وإنما يتعداها إلى مساءلة من انتخب، وممارسة نوع من الضغط عليه ليتبنى سياسات تهم الوطن والمواطن سواء عن طريق اللجان الشعبية أو عن طريق القضاء الالكتروني أو عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي. وإن من شأن متابعة المواطنين أن تجبر الحكومات و مجالس النواب ع حد سواء، على القيام بواجباتها بعيدا عن الاستعراض والشعبوية الشخصية الي لا تفيد المواطن في قضاياها الأساسية كما أنها لا تفيد الوطن في منعه

الورقة الرابعة: نحو تمكين ديمقراطي ومواطنه فاعله هنالك من يعتقد أن الشعوب العربية ليست مهية بعد ل لتحول الديمقراطي، علما بأن تجديد الحياة السياسية في الدول العربية سيسهم في تلبية تطلعات شعوب هذه الدول. وفي الأردن نحن نؤمن بضرورة هذا التحول الديمقراطي وتطوير نموذجنا الديمقراطي والذي يعكس ثقافة المجتمع الأردني وتطلعاته. ولعل أهم الضمانات الي تؤدي إلى نجاح هذا التحول الديمقراطي تكمن في التعددية ، التدرج وعدالة الفرص السياسية لقد بدا المواطن الأردني يدرك بان هدف الإصلاح هو تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار من خلال تعميق فهم الحكومات البرلمانية "كمقدمة للوصول إلى تشكيل حكومات تستند إلى احزاب برامجية وطنية بعد ان تتمكن هذه الاحزاب من تحقيق حضور فاعل في مجالس النواب القادمة، وذلك بموازاة معارضة نيابية تشكل حكومات الظل في الدول الديمقراطية.ويكون التنافس بين هاتين الحكومتين الواقعية والاقتراضية في صناديق الاقتراع. ان طرح برنامج التمكين الديمقراطي من شأنه انجاح النموذج الديمقراطي ومساعدته في الوصول إلى محطة متقدمة تشكل الديمقراطية فيها وسيلة لضمان النجاح في مواجهة مختلف المعوقات التي تواجه الوطن. فالاختلاف ظاهرة طبيعية وحضارية في الدول الديمقراطية من دون التمرس خلف هذا الخلاف. وأهم وسائله هو الحوار الهادف والبناء الذي يفضي بالنهاية إلى الحلول الوسط، والتي لا يكون معها كاسب وخاسر على أن يتعدى هذا الحوار القضايا التي تناقش تحت قبة البرلمان إلى القضايا التي تمس حاجتنا اليومية كمواطنين مثل الحرص على نوعية تعليم ابنائنا، و همومالخدمات العامة. ولا تكون المشاركة السياسية ذات أثر فاعل وإيجابي إلا بعد أن يؤثر كل فرد بمفهوم المواطنة الفاعلة التي تركز على ثلاث أسس وهي حق المشاركة، واجب المشاركة، ومسؤولية المشاركة. الانخراط في الحياة السياسية هو حق أساسي لكل مواطن مع وجوب حماية المناخ الذي يسمح بالتعبير الحر عن الآراء السياسية المختلفة. كما أن هذه المشاركة بجوهرها في مسؤولية و واجب بدءا بممارسة حقوقنا الدستورية بالانتخاب مرورا بالتزامنا بالمشاركة الفاعلة في الحياة المدنية والسياسية بشكل يومي. وإن المقاطعة والابتعاد عن الانخراط في العملية السياسية هو تخلي المواطن طوعا عن مسؤولية و واجبه في تحقيق الأفضل لوطنه. وبهذا فإن المشاركة الفاعلة ترتب مسؤوليته على كل فرد منا بالانخراط بالحل السياسي وفق ممارسات معروفة تشمل احترام الرأي الآخر، والانخراط الفاعل وتبني الحوار والحلول الوسط ورفض العنف والمشاركة في التوضيحات والمكاسب على أن يكون مبني على اسس صحيحة وحقائق واضحة وليس على انطباعات مبنية على إشاعات واعتبارات شعبية شخصية وكان اطلاق برنامج التمكين الديمقراطي ضرورة لتشجيع ودعم كل الافكار الخلاقة والمبدعة على تطوير العملية الديمقراطية وتمكين ومساعدة كل من لديه فكر مستنير نشر هذه الأفكار عن طريق دعمها ماديا ومعنويا بحيث تتجلى وتطبق على أرض الواقع على شكل برامج تدريبية ومبادرات تروج للانخراط السياسي والاجتماعي السلمي الفاعل

= الورقة الخامسة: تعميق التحول الديمقراطي: الأهداف، والمنجزات، والأعراف السياسة يرى الملك في ورقته النقاشية الخامسة بضرورة تعميق التحول الديمقراطي، حيث يرى جلالتة أن تعميق الديمقراطية يتطلب ثلاثة ركائز وهي:

١. ترسيخ متدرج لنهج الحكومات البرلمانية

٢. وجود مظلة الملكية الدستورية وتعزيزها بالمشاركة الشعبية

٣. المواطنة الفاعلة

وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها الأردن على مستوى الإقليم والتي أدت بدورها إلى ارهاق الاقتصاد إلا إن عملية الإصلاح السياسي مستمرة، وبالنتيجة كيف هو وضع الأردن في ظل التحديات ومضت الإصلاحات التدريجية بمشاركة جميع فئات لشعب للوصول إلى الهدف النهائي لعملية الإصلاح السياسي النابعة من الداخل ولا بد من تمكين المواطنين القيام بأكمل دور ممكن في صنع القرار من خلال ممثلينهم المنتخبين، وهذا سيقودنا عمليا إلى تعميق تجربة الحكومات البرلمانية من أجل الوصول إلى ممارسة متقدمة.

تقوم الكتلة الحزبية ذات الأغلبية البرلمانية بتشكيل حكومة تتولى الأقلية النيابية مهام حكومة الظل وتراقب عمل الحكومة وتقدم البرامج البديلة ضمان التداول الديمقراطي للحكومات

ولتحقيق التحول الديمقراطي هناك شروطا لا بد من إنجازها، ويجب الاستمرار في تعميق وتطوير منظومة القيم والممارسات والأدوار والأعراف ل حفاظ على زخم المسيرة الإصلاحية

أهم محطات الإنجاز التي تم تحقيقها:

أولا: محطات الإنجاز التشريعي

وهو البناء الأساسي ل لنظام الديمقراطي، ومن أهم الإنجازات

١. إقرار تعديلات دستورية

٢. انجاز القوانين الناطمة للحياة السياسية (الانتخاب، الاحزاب ، الاجتماعات العامة)

٣. قانون محكمة أمن الدولة وحصر اختصاصها في المخدرات والإرهاب وتزيف العملة وجرائم الخيانة

٤ - انجاز النظام الداخلي لمجلس النواب ليكون أكثر فاعلية

ثانيا: محطات الإنجاز المؤسسي

وتتضمن تعزيز بعض مؤسسات الدولة القائمة وبناء مؤسسات ديمقراطية جديدة كالتالي

١. انشاء محكمة دستورية لتفسر نصوص الدستور ومراقبة دستورية القوانين

والأنظمة لضمان حقوق وحريات المواطنين وفقا للدستور

٢. استحداث هيئة مستقلة للانتخاب ل لإشراف على الانتخابات النيابية والبلدية و ضمان النزاهة والشفافية، وتم مع التعديلات الدستورية الأخيرة لإقرار إشراف هذه الهيئة على الانتخابات البلدية وآية انتخابات عامة أخرى مثل انتخابات المجالس المحلية في المحافظات.

٣. تأسيس مركز للدراسات والبحوث التشريعية في مجلس النواب وهو يضمن أنن يستند عمل المجلس إلى الأبحاث والمعلومات المدعومة بالبراهين، وقامت اللجنة المالية في المجلس بمناقشة موازنات القوات المسلحة والأجهزة الأمنية و الديوان الملكي الهاشمي ل لعام ٢٠١٦.

٤. تدعيم السلطة القضائية وتعزيز منظومة وطنية قوية للنزاهة والشفافية والمساءلة، وتستند إلى سلطة قضائية قوية ومستقلة وعدد من المؤسسات الرقابية الرئيسية، مثل: هيئة مكافحة الفساد، وديوان المحاسبة، وديوان المطالم، وأنظمة الرقابة في القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني.

٥. دعم المركز الوطني لحقوق الإنسان والمؤسسات المعنية.

٦. العمل في مسارات برنامج تطوير القطاع العام، من خلال دمج المؤسسات ضمن إعادة الهيكلة، وتحسين الخدمات الحكومية، وتنمية الموارد البشرية، وتطوير آليات صناعة القرار

٧. ويتم تطبيق العديد من هذه الإصلاحات في المؤسسات الأمنية الوطنية، وقد تم توجيه مدير المخابرات العامة في عام ٢٠١١ لإصلاح هذه المؤسسة الوطنية الرائدة، والعمل على تفعيل دور وزارة الدفاع لتولى مسؤولية الشؤون الدفاعية غير القتالية، ولتكون جزءا من الحكومة وخاضعة لرقابة مجلس الأمة

ثالثا: محطات التطور الخاصة بأطراف المعادلة السياسية

وهو يحدد القيم والممارسات الجوهرية، والتي تقع في صميم الثقافة الديمقراطية وممارسات المواطنين، فهي غدت القيم الضرورية لتحول ديمقراطي ناجح نحو الحكومات البرلمانية، وهذه القيم تشمل: الاعتدال، والتسامح، والانفتاح، والتعددية، وإشراك جميع مكونات المجتمع، واحترام الآخرين والشعور بهم، واحترام سيادة القانون، وصون حقوق المواطن، وتأمين الفرص العادلة للأراء السياسية للتنافس في الانتخابات.

وأیضا أكد جلالة الملك على ضرورة استمرار ربيعنا الأردني في تبني السياسات الديمقراطية الأساسية التالية: تبني واحترام مبدأ الحوار لتجاوز الخلافات، والتلازم ببيان حقوق المواطنين و واجباتهم، والشاركة في بذل التضحيات ونيل المكاسب، وتحويل الاختلافات إلى حلول توافقية، والمشاركة الفاعلة من جميع المواطنين والمواطنات.

ويترتب على جميع أطراف المعادلة السياسية الملكية، وأعضاء مجلس الأمة والحكومة، والأحزاب السياسية والمواطنين- تبني هذه القيم والممارسات وتطبيقها، وهي أحد المكونات الرئيسية لهذا المسار تجلي فيما يلي

١. تقع مسؤوليات توفير نهج قيادي على الملكية الهاشمية لتحقيق الازدهار لأجيال

الوطن، ويقع على الملك، بصفته رأسا للدولة وقائدا أعلى للقوات المسلحة

مسؤولية الدفاع عن القضايا المصرية المرتبطة بالسياسة الخارجية والأمن القومي،

وحماية التراث الديني والنسيج الاجتماعي من خلال مجلس الوزراء استنادا إلى

دوره حسب الدستور. وأيضاً على الملكية حماية الدستور والفصل بين السلطتين

التشريعية والتنفيذية.

٢. على أعضاء مجلس الأمة التفاني لخدمة الصالح العام

٣. على الحكومة ممثلة برئيس الوزراء والفريق الوزاري والعاملين في الجهاز الحكومي وضع وتنفيذ الخطط لتوفير الفرص الاقتصادية، بعد نيل ثقة مجلس النواب وتبني نهج الشفافية والحاكمة الرشيدة والشراكة الفعلية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٤. على الأحزاب السياسية مسؤولية الاندماج للوصول إلى عدد منطقي وتبني برامج حزبية واضحة وشاملة.

٥. و على المواطنين مسؤولية المشاركة الفاعلة في جميع مناحي الحياة السياسية وتبني

روح وفكر المواطنة الفاعلة.

فقد تضاعف عدد مؤسسات المجتمع المدني في الخمس سنوات الماضية ليبلغ أكثر من 6٠٠0 مؤسسة، وهناك أكثر من ١٠٠٠ فكرة تم تقديمها في أول دورتين من برنامج التمكين الديمقراطي وهي مبادرة للشباب أطلقت في حزيران الماضي تحت مظلة صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية، ومثال على مبادرات الطلبة مبادرة الطالبة فرات الملكاوي لتطوير مجلس طلبة نموذجي يحاكي مجلس النواب في مدرستها في منطقة عرجان، ومبادرة الطالبة هنية الضمور لإعداد ١٢ حلقة إذاعية لبرنامج حوار عبر الإذاعات المحلية محافظة الكرك.

وهناك برنامج التمكين الديمقراطي مرصد مصداقية الإعلام الأردني - أكيد مع معهد الإعلام الأردني، وهو لتمكين المواطنين من الاطلاع على القضايا التي تعينهم.

نظرة مستقبلية

و هي المرحلة التالية ويجب بذل أقصى الجهود لتنفيذها كل ضمن مسؤوليته، وعلى النحو التالي:

١* تطوير القوانين من قبل المشرعين، وإعطاء الأولوية لقوانين الانتخابات البلدية واللامركزية حيث أن موعدها قريب، ومن ثم إنجاز قانون انتخاب نيابي جديد، وعلى مجلس النواب تعزيز عمل الكتل النيابية وتطوير العمل النيابي.

٢. يجب على الحكومات تطوير أداء القطاع العام والجهاز الحكومي ليكونا على أعلى مستوى مهني وموضوعي وحيادي، وإعداد استراتيجيات وخطط عمل بعيدة المدى، وتفعيل وزارة الدفاع.

٤. يجب ان تطور الأحزاب السياسية أنظمتها الداخلية ليكون لها حضور على مستوى الوطن.

٥. يجب بناء قدرات السلطة القضائية، وتطوير قدرات الحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخاب للعمل بأفضل الممارسات العالمية

٦. تقوم اللجنة الملكية بتقيي العمل ومتابعة الإنجاز لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية

* يجب على مؤسسات المجتمع المدني، ومن ضمنها الجامعات ومراكز الدراسات، إضافة إلى القطاع الخاص المساهمة في أبحاث وأفكار لتقديم حلولاً للتحديات التي تواجهها المملكة

وتتمثل أبرز التحديات لعمليات التطوير في المحافظة على التوازن الدقيق بين مختلف السلطات، بحيث تعمل بفاعلية وباستقلالية. ويتمثل الحل لهذا التحدي في القدرة على اتخاذ أفضل القرارات في مواقف غير محكومة بقواعد أو أنظمة، وهو ما يتعارف عليه بالأعراف السياسية التي تحكم عادات وممارسات أطراف العملية السياسية، والأعراف السياسية وهي شرط أساسي لعمل النظام السياسي بشكل فعال و واقعي. ومثال عليها

كتاب التكليف الذي يوجهه الملك للحكومات، وهو عرف سياسي يوضح أبرز المسؤوليات والمهام المنتظرة من الحكومة، ويقيم أداء الحكومة.

ويتوجب على مجلس الأمة والحكومة وأجهزتها تطوير الأعراف القائمة وإرساء جديدة منها، وتاليا عرض المجالات التي يساعد تطوير أعراف حولها في تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف المكونات السياسية:

١. الآلية التشاورية لتكليف رئيس الوزراء.

٢. آلية إعداد الوزراء المكلف والحكومة المكلفة لبرنامج عملهم لمدة أربع سنوات، وهو أحد أسس منح مجلس النواب الثقة للحكومة.

٣. تنظيم جلسات الأسئلة والاستجواب فيما بين مجلس الأمة والوزراء، بأسلوب الشفافية والمساءلة وحق الحكومة في ممارسة السلطة، دون التهديد بحجب الثقة أو الاستجواب.

٤. تحديد أدوار مجلس الوزراء ومجلس الأمة والجهاز الحكومي خلال مراحل التغيير الحكومي، وتشمل فترة التشاور لتكليف رئيس وزراء جديد، وتسيير الأعمال حتى تشكيل الحكومة، وفترة لحين منح الثقة للحكومة من مجلس النواب.

ولازال هناك الكثير من العمل لبناء ديمقراطية مكتملة العناصر، وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في الحكومات البرلمانية الناضجة. ويترتب مسؤولية جماعية في احتضان القيم والممارسات الديمقراطية والاستمرار في تطويرها مستقبلاً، من خلال تجديدها في

القيم والممارسات وتمكين المؤسسات الوطنية المسؤولة لصونها. وأكد الملك على أن

الأمن والديمقراطية والرفاء هي عائم المستقبل ويجب حفز والتركيز على الاقتصاد

الوطني. وستكون الورقة النقاشية القادمة عن الفرص المتأتية من بناء نموذج اقتصادي

جديد ومستدام لتحسين مستوى معيشة أبناء وبنات الوطن

الورقة السادسة: سيادة القانون أساس الدولة المدنية

تناولت الأوراق الخمس السابقة مسار عملية الإصلاح السياسي، وقد حدثت تطورات ح اقليمية كثيرة، فتعمقت النزاعات وحدثت تحولات جذرية كان لها أثرها على الوطن الغالي. والأردن هو أكثر دولة تحملت آثار الصدمات الخارجية، لكن ورغم النزاعات والحروب التي تحيط به إلا أنه أثبت ل لجميع قوته.

ويفخر الملك بأبناء الوطن ويعزيمتهم وحبهم لبلدهم، ويجب مع كل التحديات مواجهة الصعاب التي نواجهها من جميع الجهات.

ولتعزيز منعة الوطن ومواجهة التحديات وتحقيق النمو والازدهار لا بد من سيادة القانون حيث أنه ما يميز الدول المتقدمة والناجحة وهو اساس حقيقي للديمقراطيات والاقتصاد المزدهر والمجتمعات المنتجة وضامن الحقوق الفردية والعامه.

ويرى الملك أن مسؤولية تطبيق و انفاذ سيادة القانون تقع على عاتق الدولة، ويتحمل كل مواطن مسؤولية ممارسة وترسيخ سيادة القانون في حياته، ولا يوجد استثناء مهما كانت المكانة أو الرتبة أو العائلة، وأيضا لا يوجد انتقائية.

ويعبر الملك عن المم و غضبه من موت أحدهم بسبب استخدام الأعيرة النارية في الأعراس، أو بسبب حادث سيارة لعدم احترام القانون، أو أن يفقد أحد الطلاب المتفوقين حقه لعدم تطبيق سيادة القانون. وما تشهده العديد من دول المنطقة سببه الرئيسي غياب سيادة القانون.

فوجود الانتماءات الدينية والمذهبية والعرقية و القبلية، يمكن أن يكون مصدر الازدهار الثقافي والاجتماعي والتعدد السياسي ورافدا لاقتصادي أو مصدر للفتن والعنصرية والنزاعات ويفصل ذلك وجود أو غياب سيادة القانون.

يرى الملك أن سيادة القانون هي الأساس الذي يجب الارتكاز عليه والجسر الذي سينقلنا إلى مستقبل أفضل، فحب الوطن يكون من خلال احترام القانون وأن يكون مبدأ سيادة القانون هو الأساس في سلوكنا وتصرفاتنا.

الورقة النقاشية السابعة لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بعنوان بناء قدراتنا البشرية و تطوير العملية

التعليمية جوهر نهضة الأمة

لقد تنامي في الأونة الأخيرة نقاش محموم حول ملف التعليم، لم يقتصر على أمة دون أمة، ولا على قطر دون قطر. ولقد

اسعدني أن كان لبلادنا العربية من هذا النقاش نصيب كبير شهدنا آثاره في الأردن على شتى الصعد، و عبر مختلف

المؤسسات

واني مستبشر بهذا النقاش الجاد، فهو إن دل على شيء، فإنما يدل على يقظة و وعي بما لهذا الملف من أهمية كبرى و اثر

عظيم. ولا عجب، فما من أمة تنهض بغير التعليم، وقد بات من البديهيات أن لا شيء يعدل التعليم في مسيرة بناء الدولة

وتغيير وجه العالم، إلى الأجل والأفضل، ولا سيما في مرحلة باتت تسابق فيها الأمم في اقتصاد المعرفة،

واستثمار الطاقات البشرية

لم بعد خافيا على أحد أننا نعيش في عصر تسارعت خطاه، وأننا لن نستطيع أن نواكب تحديات هذا العصر إلا بأدواته

المعرفية الجديدة، ولا أن تلبي احتياجاته إلا بوسائله التقنية الحديثة

ولا يمكننا في ظل هذا الواقع، أن نغفل عن التحديات الكبيرة التي يواجهها قطاع التعليم، بدءا من الاعتراف بها، ومن ثم

بذل الجهود لتجاوزها، وابتكار الحلول الناجعة لها، وصولا إلى نظام تعليمي حديث، يشكل مرتكزا أساسيا في بناء

المستقبل المزدهر الذي نسعى إليه. ولذلك فإننا نرى أهمية التوصيات التي قدمتها لجنة تنمية الموارد البشرية العام

الماضي وضرورة العمل بها

الاستثمار في مستقبل أبنائنا عماد نهضتنا

وإننا على ذلك لقادرون، فهي هي ذي ثروتنا البشرية، أعلى ما يمتلك الأردن من ثروات، قادرة، إذا هي نالت التعليم الحديث الوافي، على صنع التغيير المنشود، وليس أمامنا إلا أن نستثمر في هذه الثروة بكل قوة ومسؤولية، فلا استثمار يدر من العوائد كما يدر الاستثمار في التعليم. إنني أؤمن كل الإيمان بأن كل أردني يستحق الفرصة التي تمكنه من أن يتعلم ويبدع، وأن ينجح ويتفوق ويبلغ أسمى المراتب، بإيمان وإقدام واتزان، لا يرى للمعرفة حداً، ولا للعطاء نهاية، منفتحاً على كل الثقافات، يأخذ منها ويدع؛ الحكمة ضالته، والحقيقة مبعثه، يطمح دوماً إلى التميز والإنجاز، ويرنو أبداً إلى العلياء.

لكن شيئاً من ذلك لن يتحقق ما لم تتكاتف جهود الجميع، شعباً وحكومة ومؤسسات خاصة وعامة، لتوفير البيئة الحاضنة، وتأمين الاحتياجات الضرورية من أجل بناء قدراتنا البشرية من خلال منظومة تعليمية سليمة وناجعة، تؤتي أكلها كل حين بجهد أبناء وبنات هذا الوطن، على اختلاف مشاربهم ومسالكهم في الحياة.

سبيلنا لمستقبل زاهر

"إنه لم يعد من المقبول، بأي حال من الأحوال، أن نسمح للتردد والخوف من التطوير ومواكبة التحديث والتطور في العلوم، أن يهدر ما نملك من طاقات بشرية هائلة."

على المؤسسات التعليمية أن تؤمن بما يتمتع به أبناء هذا الشعب وبناته من طاقات هائلة، وقدرات كبيرة، ومواهب متنوعة، وتسعى لاكتشاف هذه الطاقات، وتنمية تلك القدرات، وصقل تلك المواهب، وتحفيزها إلى أقصى حدودها، عبر أحدث الأساليب التعليمية التي تشجع على الفهم والتفكير، والفهم لا التلقين، وتجمع بين العلم والعمل، والنظرية والتطبيق، والتحليل والتخطيط، وتفتح آفاقاً رحبة أمام أبنائها، ليتفوقوا في كل مادة، وينبغوا في كل فن أو مهنة أو حرفة.

إنه لم يعد من المقبول، بأي حال من الأحوال، أن نسمح للتردد والخوف من التطوير ومواكبة التحديث والتطور في العلوم، أن يهدر ما نملك من طاقات بشرية هائلة. إن قطاع التعليم هو قطاع استراتيجي ومن غير المقبول أيضاً، بل من الخطير، أن يتم الزج بالعملية التعليمية ومستقبل أبنائنا وبناتنا في أي مناكفات سياسية ومصالح ضيقة، غير أبيهن بأهمية وضرورة استمرار التطوير والإصلاح وأثره العميق على أمتنا وحاضر الأجيال ومستقبلهم.

لقد بات التطوير ضرورة أملتتها الظروف، بل متى لم يكن كذلك؟ فهي صفحة التاريخ وتجارب الأمم تثبت ألا محيد عن التغيير، ولا مصير إلا إليه، فالتغيير يفرض نفسه، ويثبت ذاته، وبمضي غير عابئ بمن يخشونه.

وطالما كان الأردن بشعبه مقداما ومبادرا ورائدا في التحديث والبناء في وطننا العربي، وكنا الساعين إليه، والمبادرين به، لتكون مقاليد في أيدينا، ونكون نحن المتحكمين في وجهته، لا يتنكر لماضينا المجيد، أو لتراثنا الخالد وحضارتنا العربية والإسلامية، بل يستلهمه ويبني عليه، وينهل منه ويعتد به، بعقل منفتح ونفس رضية، لا ترى في ذلك الماضي إلا مادة تبعث على الفخر والاعتداد، لا مادة لبث الفرقة والبغضاء، مادة للبحث والنظر والتحليل، لا مادة للتقليد والجمود والتكرار.

إن لكل عصر أنواته ووسائله، وهمومه ومشاكله، فالتعليم في عصرنا الحديث، الذي يشهد تطورا هائلا في التكنولوجيا، لا يقتصر على القراءة والكتابة، بل يتجاوز ذلك في عصر الكمبيوتر والإنترنت إلى إتقان لغات عالمية أساسية، وامتلاك مهارات التواصل مع الآخرين ومبادئ العمل المهنية، والقدرة على التحليل والتفكير ليكون قادرا على المشاركة في إنتاج المعرفة، والمساهمة في إحداث التقدم، عملا بقوله تعالى (وقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا).

لقد أنعم الله علينا بثروة عز نظيرها من القيم العالية واللغة الثرية والتراث البديع. ولن يستطيع أبناؤنا أن ينهلوا من هذا التراث، إلا إذا أحبوا لغتهم العربية، وأجادوها وتفوقوا فيها، وكيف لا وهي لغة القرآن الكريم ولسان الأمة، فهي التي تشكل ثقافتهم وتكون بناءهم المعرفي الأصل.

رؤيتنا لأردنٍ منارة للعلم والمعرفة

"إننا نتطلع إلى أردن قوي، يقدم لأبنائه خير تعليم، يؤهلهم لأن يواجهوا تحديات الحياة، لأن يقيموا أعمالاً ناجحة، وأن يمارسوا حرفاً قيمة، وأن ينشئوا أسراً متألّفة، وأن يبنوا مجتمعاً متماسكاً."

إننا نتطلع إلى أردن قوي، يقدم لأبنائه خير تعليم، يؤهلهم لأن يواجهوا تحديات الحياة، لأن يقيموا أعمالاً ناجحة، وأن يمارسوا حرفاً قيمة، وأن ينشئوا أسراً متألّفة، وأن يبنوا مجتمعاً متماسكاً. نتطلع إلى أردن يتبوأ مكانه في مصاف الدول التي سبقت في هذا الميدان، واستطاعت بالجهد والمثابرة انتزاع المراكز المتقدمة فيه. فبناء قدراتنا البشرية من خلال التعليم المتميز وتجويد مخرجاته بوابتنا نحو المستقبل، فهو يشكل أرضية مشتركة لفهم الآخر وتعميق قيم التسامح، بعيداً عن الغلو والتعصب، كما أن تحقيق الإصلاح الشامل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنهضة التعليمية مهما كانت الظروف والتحديات.

ونطمح أيضاً لأن يكون للأردن تجربة تغري بنجاحها الآخرين، فيكون هو قائد مسيرة تحديث التعليم في العالم العربي، ورائد التحول إلى مجتمع المعرفة، فتحدي التعليم، كما أسلفت، غير مقتصر على بلد بعينه، ولا بد أن تتوحد الجهود، ويتم تبادل الخبرات لتجاوز هذا التحدي.

وعليه، فإننا نريد أن نرى مدارسنا ومعاهدنا المهنية وجامعاتنا مصانع للعقول المفكرة، والأيدي العاملة الماهرة، والطاقات المنتجة. نريد أن نرى مدارسنا مختبرات تُكتشف فيها ميول الطلبة، وتُصقل مواهبهم، وتُنمى قدراتهم. نريد أن نرى فيها بشائر الارتقاء والتغيير، لا تخرج طلابها إلا وقد تزودوا بكل ما يعينهم على استقبال الحياة، ومواجهة ما فيها من تحديات، والمشاركة في رسم الوجه المشرق لأردن الغد؛ طلبة يعرفون كيف يتعلمون، كيف يفكرون، كيف يغتنمون الفرص ويبتكرون الحلول المبدعة لما يستجد من مشاكل، ويعرض من عقبات. ولا يكون ذلك إلا بمنظومة تعليم حديثة، توسع مدارك الطلبة، تعمق فكرهم، تنير فضولهم، تقوي اعتدادهم بأنفسهم، وتصل بهم إلى العالمية، على أجنحة من الإيمان القوي، والثقة الراسخة، والاعتزاز بهويتنا الإسلامية والعربية وتراث الأباء والأجداد.

كما لا يمكن أن يتحقق ذلك، إلا بمناهج دراسية تفتح أمام أبنائنا وبناتنا أبواب التفكير العميق والناقد؛ تشجعهم على طرح الأسئلة، وموازنة الآراء؛ تعلمهم أدب الاختلاف، وثقافة التنوع والحوار؛ تقرب منهم أساليب التعبير، وتنمي فيهم ملكة النظر والتدبر والتحليل، وكذلك بمعلمين يمتلكون القدرة والمهارات التي تمكنهم من إعداد أجيال الغد.

إنني لأكرر التعبير عن سعادتي بهذا النقاش الدائر حول تنمية مواردنا البشرية وتعليم بناتنا وأبنائنا، الموضوع الذي يمس مستقبل أمتنا، وأدعاه كل الدعم، حتى يوثي ثماره بالتنفيذ والإصلاح، فهو علامة وعي وتيقظ ومبعث أمل وارتياح. ولا بد أن نعمل دون تردد أو تأخير، يدا واحدة، مؤسسات ومعلمين، طلبة وأهالي لنحقق مبتغانا. فكل يوم يمضي تمضي به فرصة لأبنائنا في تحقيق ما يستحقون فلا نضيعها عليهم.

سيادة القانون أساس الإدارة الحسنة

مبدأ سيادة القانون هو خضوع الجميع، أفراداً ومؤسسات وسلطات، لحكم

القانون، وهو واجب كل مواطن ومسؤول ومؤسسة فهو اساس الإدارة الحصيفة

تعتمد العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص. فلا يمكن تحقيق التنمية المستدامة وتمكين

الشباب المبدع وتحقيق خطط التنمية بدون تطوير إدارة الدولة وتعزيز مبدأ سيادة

القانون، وترسيخ مبادئ العدالة والمساواة والشفافية وهي ما جاءت به النهضة العربية

الكبرى والتي نحتفل بمئويتها هذا العام.

يرى الملك أن الإصلاح السياسي بدءا من التعديلات الدستورية لعام ٢٠١١ وما

تبعها، مثل قانون الانتخاب واللامركزية يجب أن تتماشى مع إصلاح إداري جذري

وعميق يهدف إلى تعزيز سيادة القانون، وتطوير الإدارة وتحديث الإجراءات وتقديم

كفاءات جديدة. لخدمة المواطن باخلاص. ويساعد في ذلك مؤسسات مختلفة مثل

اللجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد

فالتطبيق الدقيق لمواد القانون ضروري لأية عملية تحول ديمقراطي ناجحة، و هي

تضمن ممارسة أجهزة الدولة لسلطاتها وفق الدستور والقانون، وتطبيق القانون على

الجميع دون محاباة.

ويرى الملك أنه لضمان سيادة القانون، يجب وجود آليات رقابية فعالة مثل

وحدات الرقابة في المؤسسات، و ديوان المحاسبة، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد

والبرلمان والقضاء وغيرها ودون اللجوء لإجراءات وحلول فردية غير قانونية تنتقص

من سيادة القانون.

الواسطة والمحسوبية

يرى الملك أن الوساطة والمحسوبية سلوكيات تفتك بالمسيرة التنموية للمجتمعات،

فهي تعيق النهوض بالوطن وتقوض قيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وقيم

المواطنة الصالحة وهي الأساس لتطور أي مجتمع. فموضوع التعيينات في المواقع

الحكومية وخاصة المناصب العليا هي من أكثر المواضيع التي يحدث فيها تجاوزات، فلا

بد من الالتزام بمبدأ الكفاءة والجدارة كمعيار أساس ووحيد للتعيينات

تطوير الجهاز القضائي أساس لتعزيز سيادة القانون

لا يترسخ مبدأ سيادة القانون إلا بوجود جهاز قضائي كفؤ ونزيه وفاعل وهو أساس ثقة المواطن بالإنصاف والحصول على الحقوق. وللجهاز القضائي في الأردن مسمعة طيبة وكفاءة عالية، لكن الإجراءات القضائية تأخذ وقتاً، والكادر يشنكي نقص في العدد والخبرات الخاصة ببعض القضايا.

يجب وضع استراتيجيات للسنوات القادمة لصيانة وتطوير القضاء والأجهزة المساندة له، و ترسيخ ثقافة النزاهة في الجهاز القضائي في كافة مراحله، وتفعيل مدونة السلوك القضائي، وتحديث وتمكين أجهزة الرقابة والتفتيش القضائي لتقيس أداء القاضي وسلوكه

سيادة القانون عماد الدولة المدنية

يرى الملك أن الدولة المدنية هي دولة تحتكم إلى الدستور والقوانين التي تطبقها على الجميع دون محاباة، وهي دولة المؤسسات التي تعتمد نظاماً يفصل بين السلطات، وترتكز على السلام والتسامح والعيش المشترك وتمتاز باحترامها وضمانيها للتعديدية واحترام الراي الآخر، وهي دولة تحافظ و تحمي القانون و تضمن للحريات حيث يتساوى الجميع بالحقوق و الواجبات وهي دولة يلجا لها المواطنون في حالة انتهاك

حقوقهم، وهي تكفل الحرية الدينية لمواطنيها وتكرس التسامح وخطاب المحبة واحترام

الآخر وتحفظ حقوق المرأة والأقليات.

ويعتبر الدين في الدولة المدنية عامل أساسي في بناء منظومة الأخلاق والقيم التجمعية، وهو جزء من الدستور. ويذكر الملك ميثاق صحيفة المدينة الذي كتبه الرسول عليه السلام، عند هجرته إلى المدينة المنورة من أجل تنظيم العلاقة بين جميع الطوائف والجماعات فيها، وهو انجاز هام ل لدولة الإسلامية وتاريخها السياسي، فهو أول دستور مدني في التاريخ، واعتمد على مبدأ المواطنة الكاملة حيث ساوى بين جميع من حيث الحقوق والواجبات تحت حماية الدولة مقابل دفاعهم عنها، وقد شمل الميثاق عدة محاور و منها:

١*التعايش السلمي والأمن المجتمعي بين جميع أفراد المدينة والمساواة بينهم

٢*احترام وحماية حرية الاعتقاد و ممارسته

٣*التكافل الاجتماعي بين فصائل الشعب

٤*حماية أهل الذمة والأقليات غير المسلمة

٥*النصح والبر بين المسلمين وأهل الكتاب

فالدولة المدنية هي دولة القانون التي تستند إلى حكم الدستور وأحكام القوانين في ظل الثوابت الدينية والشرعية، وترتكز على المواطنة الفاعلة، وتقبل التعددية والراي الآخر، وتحدد فيها الحقوق والواجبات دون تمييز بين المواطنين بسبب الدين أو اللغة أو اللون أو العرق أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي أو الموقف الفكري.

الأعمار الهاشمي للمقدسات الإسلامية

للحديث عن القدس لابد أن يطلع القارئ على نبذة تاريخية عن هذه المدينة المقدسة حتى يدرك مدى أهميتها بالنسبة للعرب والمسلمين.

تاريخ القدس

العرب هم أول من بني القدس حيث قام اليبوسيون ببناء المدينة سنة ٣٠٠٠ ق.م وأطلقوا عليها اسم ييوس ثم عرفت باسم (بور سالم) أي مدينة السلام في القرن الرابع قبل الميلاد، كما عرفت باسم (اور سليمو) الذي ورد في النقوش الآشورية، ثم أطلق عليها الإمبراطور الروماني أيلياؤس هدريا ثم أطلق عليها الإمبراطور قسطنطين اسم اورشليم إلى أن جاء الفتح الإسلامي فعرفت ببيت المقدس أو القدس الشريف، وجميع الأسماء التي عرفت بها القدس عربية إلا إيليا فهو اسم روماني

القدس لها قيمة تاريخية وروحية وحضارية وليس لها أهمية تجارية أو صناعية، لقد أراد الله له جل وعلا أن تبقى القدس مصونة وعزيزة في نفوس المؤمنين، وربطها برباط وثيق لا تنفصم عراه مع مكة المكرمة في قوله تعالى (سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير) [الإسراء (1)]

ولما كان الهاشميون أصحاب رسالة خالدة و ورثة آل البيت فقد اهتم ملوك بني هاشم بالمقدسات الإسلامية والمسيحية منذ أن رفض الشريف الحسين بن علي سياسة لتهويد في فلسطين مروراً بالملك عبد الله الأول بن الحسين، والملك طلال بن عبد الله

جلالة الملك عبد الله الثاني بن الملك الحسين بن طلال الذي شهدت المقدسات كل رعاية وصون في عهده إلى أن تسلم الحسين الحكم وفي عهد جلالة الميمون تلقى المقدسات كل الرعاية والاهتمام، وما الأعمار الهاشمي الأخير إلا خير دليل على ذلك، من هنا سنأتي على ذكر اهتمام ملوك بني هاشم بالمقدسات الإسلامية وفي مقدمتها الأقصى المبارك.

ملوك بني هاشم والمقدسات الدينية في فلسطين

١* الشريف الحسين بن علي

تمثلت تلك السياسة برفض الشريف الحسين بن علي الاعتراف بوعده بلفور وتقسيم البلاد العربية بين فرنسا وبريطانيا مقابل اعترافهم بملكه على الحجاز فقط واصل الشريف رفضه لسياسة بريطانيا لنكثها بالوعد ورفض التفريط بالأمانة المقدسة التي حملها. وفي عام ١٩٢٣ استقبل الشريف وفودا عربية قدمت لمبايعته في عمان حيث أكد أمامهم رفضه تقسيم البلاد العربية ورفض سياسة الانتداب الفرنسي والبريطاني، ونتيجة تلك السياسة تعرض الشريف لضغوط بريطانية أدت إلى نفيه إلى الخارج، وأمانا منه ولموقع القدس في قلبه فقد تبرع الشريف بمبلغ ٢٤ ألف ليرة ذهبية لأعمار المقدسات الإسلامية، وكانت وصيته أن يدفن بعد وفاته بالحرم القدسي وهذا له معنى يفيد بمدى التمسك الروحي بتلك المقدسات لدى الشريف الحسين طيب الله ثراه.

ب* الملك عبد الله الأول بن الحسين

كانت سياسة الملك عبد الله الأول بن الحسين رافضة لوعده بلفور، كما كان لديه تطلع نحو قيام دولة عربية موحدة تنهض بمسؤوليتها تجاه الأمة العربية والإسلامية، ولكن نتيجة لوضع الأردن تحت الانتداب بموجب قرار عصبة الأمم المتحدة، واستثنائها من وعد بلفور جعله يتخذ سياسة أقرب إلى الواقعية ولكنه دائم المطالبة بالحصول على الحق العربي، وبخصوص المقدسات الإسلامية فقد أولاها كل اهتمام

حيث اهتم جلالة بأعمار وإصلاح الآثار الدينية الإسلامية والمسيحية على السواء، في عام ١٩٤٩ اشرف بنفسه على إطفاء الحرائق التي التهمت أجزاء من كنيسة القيامة، وقدم المساعدة الكاملة لإصلاح كل الأضرار التي لحقت بالكنيسة

ج* الملك الحسين بن طلال

على مدى خمسة عقود أولى جلالة كل الاهتمام بالمقدسات الإسلامية حيث أصدر الملك الحسين بن طلال قانونا لأعمار المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة رقم ٣٢

لسنة ١٩٥٤. وعرف إعمار جلالة الملك الحسين بالإعمار الثاني وأصدر جلالة تعديلا على قانون أعمار الأقصى تضمن تعيين لجنة أعمار المسجد الأقصى والصخرة المشرفة، قامت هذه بتنفيذ توجيهات جلالة الملك حيث شمل الإعمار الثاني

١- ترميم وتركيب أعمدة وفسيفساء ذهبيه وترميم القبة الداخلية ل لمسجد الأقصى

٢- أعمار مبنى قبة الصخرة المشرفة، وتركيب فيه خارجية من الألمنيوم ذهبي اللون و تركيب أعمدة، وتنظيف المغارة الواقعة تحت صخرة المعراج.

وبعد الانتهاء من أعمال الأعمار رعي جلالة الملك هذا الأعمار برعاية ملكية الواقعة ٩٦٤_٧_٦ والقي خطاباه بهذه المناسبة دعا إلى وحدة الصف العربي لمواجهة كل الأخطار التي تواجه الأمة.

الأعمار الهاشمي الثالث

على أثر الحريق الذي اصاب المسجد الأقصى بتاريخ ٢١/٨/١٩٩٩ نتيجة قيام شخص يهودي بإشعال النار في المسجد الأقصى المبارك حيث ادعت إسرائيل بأنه شخص مجنون، مع العلم بأن كل الدلائل تشير إلى تخطيط مسبق لقيام بهذه العملية، أما الأماكن التي تضررت نتيجة هذا الحريق فهي: منبر صلاح الدين والذي يرمز إلى انتصار صلاح الدين ودخوله القدس، مسجد عمر الواقع في الزاوية الجنوبية من المسجد الأقصى، محراب زكريا المجاور لمسجد عمر، مقام الأربعين، ثلاثة أروقة، القبة الخشبية الداخلية، المحراب الرئيس ل لمسجد. الجدار الجنوبي والرخام الداخلي، السجاد العجمي، خمسون نافذة، سورة الإسراء التي فوق المحراب والتي كانت مركبة بالفيسفساء المذهب، وغيرها من الزخارف والآيات القرآنية.

جاء الإعمار الثالث بأمر من جلالة الملك الحسين - لإزالة أثار هذا العمل إجرامي الخطير، إلى اللجنة للعمل من أجل إزالة كل أثار الحريق واعاده اعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة) وقد تبرع جلالة الملك بكافة تكاليف الأعمار حيث شمل إعادة الأعمار ترميم المناطق المتضررة وشمل الترميم كذلك قبة السلسلة وباب الرحمة، وجامع ومدرسة الأرغونين ومكتبة المسجد الأقصى، وبعض الساحات الحجرية، وترميم سوق القطانين، والمتحف الإسلامي، وسبيل قايتباي، إضافة إلى ترميمات داخل الحرم الشريف مثل سور الحرم ن والأقصى القديم والمدرسة الخثنية والحدائق وممرات المشاة والأروقة والمقامات وتوفير كافة الخدمات والمرافق.

د* الملك عبد الله الثاني بن الحسين

يسير جلالة الملك على خطى من سبقه من آل هاشم الغر الميامين في تقديم كل الدعم اللازم لإعمار المقدسات في القدس الشريف، وذلك من خلال الدعم المادي السخي و المتابعة من خلال مجلس أمناء الصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة، الذي أنشئ من أجل المحافظة على تلك المقدسات حيث تبرع ببلغ مليون ومائة وثلاثة عشر ألف دينار لهذا الصندوق الذي يهدف إلى مأسسة

لعمل، وتوفير التمويل اللازم لرعاية المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة والمقدسات الإسلامية في القدس لضمان استمرارية إعمارها وصيانتها، وتوفير جميع المتطلبات اللازمة لتأكيد أهمية هذه المقدسات وحرمتها لدى المسلمين بشكل عام والهاشميين على وجه الخصوص، وفي إطار الدعم المقدم إلى المقدسات تم دعم

موظفي الأوقاف في القدس براتب شهر إضافي إيماناً من جلالة الملك بتعزيز جهود العاملين لخدمة ورعاية المقدسات.

اتسم الأعمار الهاشمي بما يلي:-

١*التنسيق الكامل بين لجنة أعمار المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة وبين اليونسكو ومؤسسات أخرى عربية وأجنبية

٢تصميم والإشراف قام به مهندسون اردنيون

٣ الاستعانة بمختبرات عالمية لقياس مدى الجودة في المواد المستخدم

٤ اعتمدت لجنة الأعمار على الدراسات الأثرية والتاريخية في عمليات الإصلاح والإعمار والترميم

٥اعتبار القدس مهد الرسالات السماوية الثلاث.

- إنشاء مجلس أمناء الصندوق الأردني الهاشمي لأعمار المسجد الأقصى و قبة الصخرة المشرفة

العوائق التي واجهها الإعمار الهاشمي للمقدسات في القدس الشريف

١* ضم الكيان الصهيوني القدس تحت سيادته بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٨.

٢- مخالفة الكيان الصهيوني للاتفاقيات الدولية بعدم إجراء أي عمل من شأنه تغيير أية معالم تاريخية ل لمدينة المقدسة.

- إلغاء كل الوجود المؤسسي للعرب في بيت المقدس بهدف تهويد المدينة، من خلال إلغاء مجلس أمانة القدس، ونقل السفارات والوزارات إلى القدس باعتبارها عاصمة للكيان الغاصب، إغلاق البنوك العربية تجريد قانون تراخيص البناء وحتى الترميم

- رفض المؤسسات العربية كل الممارسات العنصرية التي تهدف إلى تهويد المدينة وصبغها بالصبغة اليهودية

-المحاولات المتكررة لإحراق المسجد الأقصى أو نسفه من خلال الحفريات تحت أساس المسجد بزعم البحث عن بناء الهيكل

- الاعتداء على المقدسات المسيحية في القدس من خلال افتعال الحرائق والسرقة ومصادرة وقف الكنائس والأراضي ولأديرة التابعة لها، واعتماد سياسة إرهاب رجال الدين المسيحي وخاصة المطارنة الذين وقفوا في وجه الاحتلال.

المؤسسات الأردنية العاملة في بيت المقدس

- اللجنة الملكية لشؤون القدس، مهمتها رعاية شؤون القدس، وإبراز قضيتها في المحافل الدولية والرأي العالمي، والحفاظ على أثارها المقدسة الإسلامية والمسيحية، ومتابعة الممارسات الإسرائيلية في تهويد القدس وضمت اللجنة لجان فرعية منها:

- اللجنة الإعلامية: ومهمتها بيان عدالة قضية القدس وعروبته على المستويات العربية والعالمية

ب- اللجنة القانونية: وتعمل هذه اللجنة على فضح ممارسات إسرائيل في بيت المقدس

- لجنة التاريخ والآثار والهندسة: وتقدم دراسات ومسح وتوثيق كل ما يخص مدينة القدس من تاريخ وجغرافيا وأثار ومعمار وترميم وصيانة المعالم الأثرية في المدينة المقدسة بموجب خطة متكاملة

- اللجنة الدينية: لغرض عرض قضية القدس والمقدسات من خلال عمل إيجابي إسلامي مسيحي في العالم العربي والعالم ككل

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية: لأغراض دراسية لسكان القدس العرب وحاجاتهم حفاظا على عروبة السكان والأرض

وعلى الرغم من قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية في ٣١ تموز ١٩٨٨ إلا إن اهتمام الهاشميين ودورهم بقي مستمرا في خدمة القدس والمقدسات، واستمر وجود اللجنة الملكية لشؤون الهاشميين عام ١٩٩٤ عزز الملك الحسين بن طلال جهود هذه اللجنة بضم أعضاء جدد إليها من الشخصيات العربية والإسلامية وحتى العالمية، وأصبحت مكونة من اثنين وعشرين عضوا بدلا من تسعة، وأسند لسمو الأمير الحسن بن طلال رئاسة هذه اللجنة، كذلك استثمر دور وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في الأردن برعاية المساجد والمدارس والأوقاف في القدس الشريف، وتم إنشاء دائرة الأوقاف ويتبع لها قسم الآثار الإسلامية، ويقوم بتوثيق وصيانة وترميم المعالم الإسلامية في القدس.

٢- مركز توثيق وصيانة وترميم اثار القدس: وفد انشئ بقرار من جامعة الدول العربية ومقرة عمان، وشملت انجازات هذا المركز

أولا: التوثيق للمعالم الإسلامية التي وصلت إلى ٢٠٠ معلم

ثانياً التوثيق الفوتوغرامتري، حيث قرر المركز توثيق المسجد الأقصى، والصخرة المشرفة بواسطة التصوير الفوتوغرامتري الذي يهدف إلى التسجيل بالأبعاد الثلاثة لجميع أجزاء المعلم بالإضافة إلى جميع المقدسات في المدينة المقدسة

ثالثاً: أعمال الترميم المنجزة. تم إنجاز أعمال الترميم بصورة نهائية لأحد عشر معلماً من المعالم الرئيسية والمهددة بالأخطار، حيث بلغت الكلفة الإجمالية ٢٩١٦٠٧ ألف دينار.

الإنفاق الهاشمي على الأوقاف والأعمار في القدس والضفة الغربية

تقدر نفقات المملكة الأردنية الهاشمية على أوقاف القدس والضفة الغربية خلال الفترة ١٩٥٢_١٩٩٤

ب ٤٤٨.٥٠٠ مليون دينار شملت النفقات المتكررة و الرأسمالية هذا الرقم الكبير يبين مدى حرص الهاشميين على المقدسات الإسلامية و السخاء الكبير الذي يقدمونه في سبيل هذه المقدسات

خصائص المجتمع الأردني

ومع أن المجتمع الأردني هو نسيج اجتماعي واحد متجانس ومتناسق فإن هناك ربيعة عناصر رئيسية ساهمت في صياغته، تفاعلت بمرور الزمن لتشكل شخصيته الوطنية المعاصرة التي تمتاز بالانسجام والتماسك والصلابة ومواجهة التحديات كافة،

وهذه العناصر هي

أولاً: المكان

نتيجة للموقع الجغرافي الاستراتيجي المتوسط للأردن بين الشرق والغرب، فقد أصبح حلقة وصل تربط بين الحضارات المختلفة، وهذا ما أعطاه فرصة التعامل مع الجميع والاحتكاك بالهويات الثقافية المختلفة بشكل أدى إلى إغناء شخصيته الحضارية وقد أدى هذا الموقع إلى تنوع عناصره السكانية، وفنائه الاجتماعية وامتزاجهم في إطار ثقافي واجتماعي واحد، يمتاز بالتناسق على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بشكل أدى إلى إرساء دعائم قوية لبنينته السياسية والاجتماعية. ومنحه القدرة على مواجهة التحديات كافة.

ثانياً: الزمان

أما العامل الثاني في تشكيل الشخصية الوطنية الأردنية فقد تمثل الزمان وما احتوى عليه من تفاعلات مختلفة منذ أقدم العصور حتى الآن، وهذا يتضح من خلال إلقاء نظرة عاجلة على حركة التاريخ على الأرض الأردنية والتي كان لها أكبر الأثر في صياغة ملامحها العربية الإسلامية التي انتقلت من جيل إلى جيل إلى أن وصلت إلى الإنسان الأردني المعاصر، وأهم هذه الأحداث.

- منذ عصور ما قبل التاريخ ظهرت في الأردن العديد من الكيانات السياسية والاجتماعية أسستها جماعات عربية من أدوميين ومؤابيين وعمونيين

- وتتجلى الصورة أكثر من خلال دولة الأنباط (٦٠٠ ق.م - ١٠٦ م التي اتخذت من البتراء في الأردن مركزا لحضارتها التي امتدت من مدائن صالح) شمال المدينة المنورة (إلى دمشق وأطراف الفرات، لقد شكل انباط العرب الذين ارتبط مركز حضارتهم بالأردن نموذجا رائعا وتمتيزا في التأكيد على الهوية العربية من خلال نضالهم المستمر في مقاومة محاولات الهيمنة والاستيطان اليهودي واليوناني والروماني على مدى سبعة قرون متتالية.

- ثم جاءت مرحلة الإسلام مع منتصف القرن السابع الميلادي، فأضافت بعدا جديدا للشخصية الوطنية الأردنية ذات الانتماء العربي الأصيل وهو البعد الإسلامي العروبي.

- إن هذه اللحاحات السريعة لتاريخ الوطن الأردني، كان لها أكبر الأثر في صقل الشخصية الوطنية الأردنية بكل مزاياها الإيجابية التي تجسد الهموم والطموح العربي الإسلامي، وقد صاغها الزمان من خلال ثلاث ركائز أساسية هي: الفتح الإسلامي الذي أعطى الأردن روح الإسلام الصحيح، والثورة العربية الكبرى التي

أعطت الأردن الروح العربية الحق على اعتبار انه ورث مبادئها، والدولة الأردنية (دلة الرسالة، والعروبة، والأردنيين الأحرار) التي منحت الأردن كيانه الوطني

ثالثا: الإنسان

لقد أورثت حركة التاريخ الإنسان الأردني المعاصر تجربة حافلة بالإنجازات العظيمة، التي تحققت نتيجة النضال المستمر من أجل حرية الأمة وكرامتها، وشكلت في الوقت نفسه إرنا عظيما لعب الدور الأهم في صقل الشخصية الوطنية الأردنية ذات الملامح العربية الإسلامية الأصيلة، والتي أخذت تعبر عن نفسها بكل وضوح بعد تأسيس الدولة عام 19٢١م، حيث انطلق من جديد يدافع عن كيانه الذي شكل قاعدة ومنطلقا لدولة العربية الموحدة، وتمسكا بقيادته الهاشمية التي شكلت رمزا للحركة العربية التحررية، متصديا لكل التحديات التي تواجه بناء الدولة الأردنية وارثة

مبادئ الثورة العربية الكبرى.

وعلى مدى ما يزيد عن الثمانين عاما اكتمل نسيج الشخصية الوطنية الأردنية التي مد آفاقها قائد الثورة العربية الأول الحسين بن علي وانجاله في المشرق العربي في دولة واحدة أمن الأردنيون وطنا لحلمهم الكبير.

وخلال فترة وجيزة من تأسيس الدولة الأردنية حقق الشعب الأردني نقلة نوعية في مجال التطوير والبناء، نتيجة لتكاتف جهود القيادة والشعب في مواجهة كافة التحديات الداخلية والخارجية، من خلال إطلاق طاقات التعليم، والعمل، والتنمية المستدامة التي تقوم على اساس التحرك العقلاني التدريجي محسوب الخطوات.

رابعاً: القيادة

تعود قيادة الأردن في نسبها إلى الأسرة النبوية الهاشمية التي شرفها الله بحمل راية

الإسلام والحكم بمبادئه منذ أكثر من أربعة عشر قرناً، وعلى مر التاريخ تحملت القيادة الهاشمية المسؤولية دونما تعصب، متبعة في سبيل تحقيق ذلك منهاجاً وسطياً معتدلاً.

فمنذ بداية تأسيس الدولة الأردنية سعت القيادة الأردنية إلى إيجاد التوافق والانسجام بين مكونات المجتمع الأردني وصهرها في بوتقة وطنية واحدة لتكون قاعدة للدولة العربية الموحدة التي ثار الهاشميون من أجلها.

وانطلاقاً من هذه الركائز للشخصية الأردنية، فقد امتاز المجتمع الأردني بالخصائص التالية :

- التدين: إن التدين سمة وظاهرة عامة لا تخص المجتمع الأردني وحده بل تخص المجتمعات البشرية عموماً، على الرغم فيما بينهما من اختلافات وتباينات في الطقوس والعقائد والشعائر الدينية، وهناك تداخل بين سمة التدين في الشخصية الأردنية، وبين الظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية

لساندة في المجتمع الأردني، ويشمل التدين ثلاث عناصر أساسية: العقيدة والشعائر والأخلاق.

- التسامح: يعد التسامح سمة أساسية من سمات الأردنيين بوجه عام، وتشير كثير من الوقائع والأحداث إلى أن الأردنيين اتسموا بهذه السمة وما يتصل بها من سمات العفو والصفح والاحتمال والصبر، وتمثلوها وامتثلوا بها، وأهم هذه الأحداث التي تدل على السمات الإيجابية، الصلح والتنازل عن الحقوق في أعقاب الخصومات والمنازعات التي تحدث بين القبائل والعشائر، أو بين الأفراد والجماعات المختلفة،

و يعتز الأردنيون بهذه السمات ويفتخرون بها، بل وتعد من مقومات شخصيتهم الأساسية. ومن المصادر الأساسية التي أسهمت في إدخال سمة التسامح إلى ثقافة المجتمع الأردني هي: الدين - (النظام القبلي العشائري) القيادة الأردنية الهاشمية

الكرم والضيافة: وهذه جميعها ظواهر اجتماعية سائدة في المجتمع الأردني، هي سمات متصلة ب بعضها بعضاً وتفضي الواحدة - منها إلى الأخرى، ويفتخر الأردنيون بهذه السمات ويدعونها من ابرز فضائلهم ومن الصق السمات والخصائص بشخصيتهم التي يعتزون بها. ويتنافس الأفراد والقبائل والعشائر لاحتلال مركز الصدارة في هذه القيم و تعد سمة النجدة رديفة او ملاصقة لسمة المروءة بل وتعد النجدة شكلاً من اشكال المروءة .

- نكران الذات الأردنية وجلدها وتقديم (العروبة والإسلام) وقضايا العرب والمسلمين على القضايا الأردنية الخاصة، وهذه السمة غالبية عند الأردنيين، فالحديث عن الأردن يسبقه حديث حول هموم ومشاكل وقضايا العرب والمسلمين، فتجد الأردني ينذر نفسه دفاعاً عن هذه القضايا، والأمثلة على ذلك كثيرة.

_التعددية والتنوع والتعايش: من خصائص المجتمع الأردني البارزة تنوع الأصول والمنابت والأديان والأعراق، وهو تنوع ليس معقداً كما في مجتمعات أخرى.

_الوسطية والاعتدال: الشعب الأردني بمكوناته المتنوعة متماثل تمام التماثل في مزاجه المعتدل ورؤيته ومواقفه الوسطية. سواء كان في الدين أو السياسة أو الفكر.

_الانتماء العربي الإسلامي: تنسم الشخصية الوطنية الأردنية بصدق انتمائها العربي الإسلامي، والتصاقها العضوي بالقضايا العربية الإسلامية، والنظر لقضايا الأمة بنفس المصادقية التي تنظر بها إلى قضاياها الوطنية، فقد شكل الأردن منذ بداية تأسيسه منبر مفتوحاً للدفاع عن القضايا العربية والإسلامية، وبشكل خاص المتعلقة بمستقبل الأمة وقضاياها المصيرية، كما أن له مواقف مشهودة في دعم القضايا العربية والإسلامية مادياً ومعنوياً.

الفئات الاجتماعية

يصنف سكان الأردن إلى فئات اجتماعية وفق أسس ومعايير مختلفة :

يقسم السكان بموجب هذا المعيار إلى ثلاث فئات اجتماعية وفقاً لنمط المعيشي

-سكان الحضر(المدن): تحدد المدينة بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية والإدارية والترفيهية أكثر مما تحدد بحجمها رغم الترابط بين امرين، فعند الحديث عن سكان الأردن نجد أنهم يتركزون في المدن الكبرى، وقد تزداد نسبة سكان المدن باستمرار وذلك نتيجة للشوط الكبير الذي قطعه الدولة الأردنية في مجال التحضر والتنمية، خاصة بعد تحول الكثير من القرى والمناطق الريفية إلى مدن ومناطق حضرية، إضافة إلى زيادة حجم الهجرة من الريف إلى المدن الكبرى. ويعمل معظم سكان المدن في التجارة والصناعة والبناء

و الخدمات العامة و يتميز مستوى المعيشة في المدن بأنه مرتفع مقارنة مع سكان الريف و البادية

ب - سكان الريف (القرى): ساد نمط المعيشة الزراعي لزمن طويل، وارتبطت حياة أهل الريف بالأرض، فتمحورت حول الحقل والبيت أو العائلة وبيوت العبادة ومارست تقاليداً مملسة طقوسية. وعند الحديث عن الريف الأردني لا بد من الإشارة

إلى تناقص سكان الريف المستمر وذلك بعد أن تحولت بعض التجمعات البشرية الريفية إلى مناطق حضرية، وعلى الرغم من اشتغال سكان القرى بالأعمال لزراعية إلا أن الكثير منهم يعمل كذلك في قطاعات وأعمال أخرى مثل التجارة وأعمال البناء والخدمات والوظائف الحكومية (المدنية و العسكرية)

ج - سكان البادية: إن البداوة نمط معيشة خاص يقوم في الأساس على تربية المواشى والترحال تلاؤما مع البيئة الصحراوية، فقد نشأ هذا النمط في البادية، ونكون تدريجيا نتيجة لتفاعل دائم وطويل مع هذه البيئة استجابة لحدودها وقسوتها ومتطلباتها. وبعد تطور المجتمع الأردني أصبح من يشغل بتربية الحيوان والتنقل

والترحال مظهر من مظاهر الحياة البدو يزيد عن 1% من مجموع السكان. ومع أن الدولة خططت خطوات واسعة في مجال تقديم الخدمات الأساسية لسكان البادية والنهوض بهم اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، فإن معدلات دخولهم ومستوى حياتهم لمعيشية والاجتماعية ما زال أقل من مستوى معيشة السكان الريفي بن والحضر.

د- سكان المخيمات: وهم أقرب إلى سكان المدن، وقد تكفلت وكالة غوث اللاجئين بتقديم المواد التموينية، والخدمات التعليمية والصحية، هذا بالإضافة لما تقدمه الدولة الأردنية من التزامات لسكان المخيمات كباقي المدن والأرياف الأردنية.

التقاليد والعادات والقيم الاجتماعية

- التقاليد

ممارسات اجتماعية مكتسبة، يكتسبها الفرد من المجتمع الذي تربى وعاش فيه، وهي اشكال من السلوكات والتصرفات الجماعية، لها مكان القداسة لدى أفراد مجتمع معين، لأنها تعد في نظرهم الأفعال التي تحفظ هيبته، وتمنحهم العزة والاعتبار في المجتمع الذي يعيشون فيه، وتعتبر التقاليد تجسيدا لقيم التي تعزز بها الفئة أو الجماعة وهي التي تتفاخر بها على غيرها من الجماعات أو الفئات الأخرى داخل المجتمع أو

خارجة وعلى الرغم من أن كل فئة اجتماعية لها تقاليدها في مجالات عدة: الشعائر، لرموز (اللغة) الاحتفالات العامة (المناسبات الاجتماعية) وهناك أيضا وسائل و تقاليد مثل: الحكم والأمثال، والأغاني والأناشيد والزجل الشعبي والأساطير والحكايات، وتتميز التقاليد بعدد من الخصائص أهمها:

- التمسك

- التعمد والإصرار

- الصعوبة في تغييرها

- الشعور بالأمن والطمأنينة

وتلعب التقاليد دوراً رئيساً في عملية الضبط الاجتماعي- لا تقل أهمية عن دور القوانين النافذة في المجتمع - على الرغم من أن القوانين مكتوبة، والتقاليد محفوظة في صدور الناس وعقوهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التقاليد تشكل ضابطاً مهماً في تنظيم الميول والاتجاهات، وتعمل على التماسك الاجتماعي، وتقوية بنية المجتمع.

كما أنها تلعب دوراً هاماً في التوجيه والسيطرة على أفراد المجتمع، وتنير لهم الطريق في التعامل مع بعضهم بعضة، والتصرف إزاء مواقف حياتية مختلفة.

- العادات

هي مجموعة من الأفعال والأعمال وألوان من السلوك، تنشأ بصفة تلقائية لتحقيق أغراض تتعلق بظاهرة سلوكية تساعد في تنظيم الجماعة، للتعبير عن أفكارهم ومشاعرهم، وتحقيق غاياتهم وإرضاء طموحاتهم، وبالتالي فالعادة هي عبارة عن خط سلوكي يستمر فترة طويلة حتى يثبت ويستقر ويصل إلى درجة الاعتراف به.

و يمكننا حصر أنماط العادات الاجتماعية الأردنية فيما يأتي

- العادات المتصلة بعلاقة الفرد بالأسرة.

٢- عادات المأكل والملبس.

- العادات الخاصة بعلاقة الفرد بالمجتمع المحلي.

- العادات الخاصة بالنثار وفض النزاعات.

- العادات الخاصة بالاحتفالات والمناسبات الاجتماعية

اما القيم الاجتماعية فيتحدث الناس عن القيم كثيراً و يختلفون اكثر في عملية تحديد معناها ومفهومها الاجتماعي، فمن قائل بأن القيم مثالية، وأنها وجدت قبل وجود الانسان في المجتمع فقيمة الشيء كامنة فيه و تعبر عن طبيعته و على ذلك فإن لقيم ثابتة لا تتغير كما أنها تعرف بأنها: المعتقدات حول الأمور والغايات واشكال السلوك المفضلة لدى الناس، توجه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم وتصرفاتهم واختياراتهم، وتنظم علاقاتهم بالواقع والمؤسسات والآخرين وأنفسهم والمكان الزمان، وتسوغ مواقفهم وتحدد هويتهم ومعنى وجودهم، وهناك أيضا من يقول بان لقيم لم تكن موجودة أصلا وإنما وجدت نتيجة لاجتماع الأفراد مع بعضهم وتكوينهم لمجتمعات أفرزت هذه القيم.

وبناء على ذلك فان ما يصلح كقيمة في مجتمع ما، يمكن أن يكون في مجتمع آخر قيمة سلبية مرفوضة، فكما أن لكل أمة ثقافتها الخاصة، فلكل أمة قيمها التي تعتر بها فيما يتعلق بالمجتمع الأردني فإنه يمكن تصنيف قيمه بحسب نمط المعيشة في البيئات الاجتماعية التي يتألف منها، وهي

1- القيم البدوية: وهي مجموعة القيم التي تنتشر في البادية وأهمها:

- قيم التضامن والتماسك الداخلي (الافتخار بالنسب، ونصرة القريب، واحترام الأهل، والثار، والشرف، وطاعة كبار السن)

- قيم الفروسية (الشجاعة، البسالة، الرجولة، الكبرياء، الإباء، المروءة، والاعتزاز بالسلاح والخيل)

- قيم الكرم والضيافة والحرية الفردية والمعيشة (البساطة والتعفف وغيرها)

٢- القيم الريفية: وهي مجموعة من القيم المستمدة من حياة أهل الريف وأهمها:

- قيم الأرض والعائلة والمعيشة.

- القيم الدينية.

3- القيم الحضرية: وهي مجموعة القيم المستمدة من طبيعة الحياة الحضرية والمرتبطة بنمط معيشة أهل المدينة. وأهمها

- السعي وراء الربح المادي والنجاح والرفاهية.

- الطموح والتحديث والانضباط

- الاعتماد على الذات والتنافس والصراع.

- الاعتماد على الذات والتنافس والصراع

و ينبغي الملاحظة أن القيم الاجتماعية تعبر عن ذاتها، ويرى بعض العلماء أن وراء كل ادة اجتماعية قيمة اجتماعية أو معتقدا اجتماعيا معيناً.

المشكلات الاجتماعية

ترتبط ارتباطاً عضوياً ومباشراً بالتغيرات الاجتماعية وما صاحبها من تغيرات في بنية العلاقات الاجتماعية والمعايير والقيم السائدة في مجتمع ما. وتتغير هذه المشكلات

تبعاً لتغير الظروف والقيم. وفيما يلي عرضاً لأهم هذه المشكلات الاجتماعية التي يتسم بها المجتمع الأردني

- اول ما يلاحظه المرء عند مراقبة سلوكيات المجتمع الأردني هو التغيير في نظام القيم والمعايير، واختلاط القديم بالحديث مما يشكل حالة من الفوضى المعيارية تعبر عن

ذاتها في ازدواجية التفكير والسلوك.

- مشكلة عدم احترام الوقت بالنسبة للفرد نفسه أو بالنسبة لوقت الآخرين، وباعتبار أن قيم المجتمعات الحديثة تجعل من الوقت واحترامه قيمة عليا من أجل انجاز التقدم والحداثة، فإن عدم احترام الوقت يشكل هدرا في أهم الموارد الاقتصادية ورأس المال الاجتماعي. وما يرتبط أيضا بمشكلة عدم احترام الوقت مشكلة الفراغ التي يعاني منها قطاعات كبيرة من الشباب مما يولد لديهم شعورا بعدم أهمية الوقت والعمل والإنجاز.

- انتشار ثقافة المحسوبية والواسطة كأداة لتحقيق الذات والمكانة والحراك الاجتماعي بدل الاعتماد على الشروط الموضوعية المتصلة بالكفاءة والعلم والخبرة والقدرة على الانجاز.

4- النمو الكبير لمشكلة الفقر وما يترتب عليها من مشاكل نفسية واجتماعية واقتصادية تهدد أمن الوطن واستقراره.

- أدى التسارع الكبير في التطورات الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والمعلوماتية في ظل العولمة إلى إيجاد صعوبات كبيرة في التكيف الاجتماعي مع مخرجات هذه تطورات، مما أدى إلى شيوع حالة من الاغتراب والإحباط وعدم الثقة بالنفس عند الكثيرين

- ظهور السلوك الانتهازي والقيم الانتهازية كأدوات للتملق الاجتماعي وتأمين فرص عمل في ظل عجز الاقتصاد الوطني عند استيعاب القوى العاملة و غياب الشعور بالثقة و العدالة في البعثات او الترفقيات الوظيفية أحيانا.

٧- يعتبر تزايد معدلات الجريمة، وكذلك تزايد و انحراف الاحداث و تعاطي المخدرات.

٨- والجريمة تعتبر إحدى المشكلات الاجتماعية في الأردن التي بدأت تطفو على السطح مع التزايد السكاني للمجتمع الأردني.

فقد تعددت نظريات ومناهج دراسة وتفسير ظاهرة الجريمة إذ يمكن دراستها من خلال نظريات علم النفس والقانون والاجتماع وغيرها. وبالإجمال يمكن تعريف الجريمة بأنها كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عدل في نظرها، يقدم عليها الشخص بدوافع فردية تعلق حياة الجماعة وتتعارض مع المستوى الخلقي السائد لديها. وتمثل الجريمة خطرا يهدد الأمن والسلم الاجتماعيين لأي مجتمع، تنتشر آثارها

السلبية لتصيب الفرد والأسرة والمجتمع بأكمله بشكل يعيق أداء المؤسسات الاجتماعية ويهدد النماء والتطور الاجتماعي.

وترتبط الجريمة ارتباطاً وثيقاً بالعوامل الاجتماعية السائدة كالفقر والبطالة تفكك الأسرة وغياب التضامن والتكافل الاجتماعي، وتنتشر بفعل عاملي المحاكاة والتقليد.

وفي الأردن تعتبر الجريمة من أهم الآثار الناتجة عن البطالة والفقر وتزعزع نظام أسرة، حيث تضاعف حجمها حوالي ثلاث مرات خلال التسعينيات من القرن

الماضي وقد بلغ عدد الجرائم خلال عام (٢٠٠٢) ما مجموعه (٣٠٨٥٨) جريمة، منها

(5696) جريمة جنائية بنسبة ١٨.٦ ٪ و(٢١٥٦٢) جريمة جنوحية بنسبة ٨١.٤ ٪

التغير الاجتماعي

التغير ظاهرة في الحياة الاجتماعية ففي كل منظومة اجتماعية تتم عمليتان، الأولى تجهد في الحفاظ على الوضع القائم وضمان استمراره عبر مجموعة من الوسائل منها التنشئة، الضبط الاجتماعي ونقل الإرث الثقافي وغيرها. والثانية تعمل على تغيير الوضع القائم سواء بالتعديل وإدخال الإصلاحات الجزئية أو بالثورة والتغيير الشامل لها. ويشمل التغيير الشامل كل العمليات التي تدخل في إطار العملية الثانية، وهو موضوع علم اجتماع التغير الاجتماعي..

و اما بخصوص التغييرات الاجتماعية التي شهدها الأردن خلال العقدين الأخيرين، فهي تتصل بملاح البناء الاجتماعي الأردني، وبالنظام القومي السائد، كنتيجة للتغيرات الكبرى في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية العالمية، وما رافقها من تبدل وتغيير في البني الاجتماعية، بالرغم من كون المجتمع الأردني مجتمعاً محافظاً بشكل عام، إلا أن هذه التغييرات وخصوصاً المتصلة بالعولمة وثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات أدت إلى إحداث صدمات في أسس النسيج الاجتماعي الأردني والتي بدورها تقف وراء الكثير من المشاكل الاجتماعية السائدة اليوم.

فما يخص النظام الأسري، نجد أن الأسرة الأردنية شهدت تحولات كبيرة في العقدين الأخيرين، إذ فقدت وظائفها التقليدية كوحدة إنتاجية بمعنى أنها مصدر للمكانة والحماية والتعليم، كما أخذت الأسرة بالتحول من أسرة ممتدة إلى أسرة نوية بفعل عوامل التحضر والتعليم والهجرة وتنوع النشاط الاقتصادي، كما أثرت هذه العوامل أيضاً على ارتباط الأسرة بالحماية الاجتماعية (الاقارب، العشيرة، الحمولة) ثم على التوزيع السكاني داخل المملكة، ولا يخفى أن التحولات في النظام الأسري تؤثر في درجة تماسك الأفراد وتمسكهم بالقيم والمعايير الاجتماعية السائدة والمقبولة. ولقد طالت هذه التغييرات الاجتماعية بنية النظام التعليمي الأردني الذي شهد توسعاً كبيراً من بداية الثمانينات في أعداد الطلبة، التوسع في المجال المعلوماتي ومواكبة التقنيات الحديثة في التعليم لتحقيق الأهداف التربوية المتوخاة.

ومن مظاهر التغيير الاجتماعي أيضا، التحولات في النظام القيمي السائد وخصوصا ما يحدث في المؤسسة الدينية في المجتمع الأردني ودوره في توجيه السلوك الاجتماعي، دون أن يعني ذلك تغيرا ثوريا أو جذريا في مكانة الدين الاجتماعية.

ولقد ارتبطت هذه التغيرات الاجتماعية بعملية التحديث التي تبنتها الدولة منذ البدايات والتي تسارعت وتيرتها في الآونة الأخيرة تحت ضغط الأزمات الاجتماعية والاقتصادية المرافقة لها سعيا وراء حلول مناسبة، تسهل عملية التكيف الاجتماعي مع هذه التغيرات.

- وبالإضافة إلى التغيرات التي أصابت كل من نظام الأسرة وقيمها ودورها اجتماعي والاقتصادي، ونظام التعليم، فإن هناك مظاهر أخرى للتغيير الاجتماعي أهمها:

- قيام المؤسسات الرسمية التي ترتبط بالسلوك والأفكار العقلانية ممثلة بالنظام البيروقراطي الذي يضعف العلاقات الشخصية ويستبدلها بعلاقات تقوم على الدور

- نمو المواقع الحضرية وتضخم مدينة المركز، وازدياد التفاوت في فرص الخدمات والسلع على حساب المناطق الريفية والقروية.

- تغيرات في أدوار المرأة ومكانتها نتيجة اتساع التعليم وقيام الروابط والجمعيات النسائية مما أدى إلى تغيير إيجابي في مكانة المرأة الاجتماعية.

- أدى وجود التجمعات المدنية الحديثة، وبروز أهمية عوامل المكانة المكتسبة إلى قيام بناء اجتماعي يختلط فيه أهمية الجماعات التقليدية والحديثة، الأمر الذي أوجد تعايشا بين نظامين قيميّين مختلفين وما يرتبط فيهما من تناقض في السلوك والمعايير

- أدى وجود اللامساواة في الثروة والقوة إلى تشكل بذور لانقسامات طبقية بسبب السياسات الاقتصادية المختلفة، مما أدى إلى تركيز الثروة بيد القلة وضمور الطبقة الوسطى وتضخم متزايد في الطبقة الفقيرة.

الحراك الاجتماعي

يعرف الحراك الاجتماعي بأنه الانتقال من مكانة اجتماعية إلى مكانة أخرى في سلم التدرج الهرمي، وهذا الانتقال يمكن أن يتم بوسائل تخضع لسيطرة الشخص. ويمكن تعريف الحراك الاجتماعي أيضا بأنه: حركة الفرد أو الجماعة من وضع اجتماعي إلى آخر في السلم الهرمي.

والحراك الاجتماعي ظاهرة اجتماعية ترتبط بظاهرة أعم وأشمل هي ظاهرة التغير الاجتماعي التي يتعرض لها الأشخاص أو الجماعات أو الموضوعات الاجتماعية أو القيم الاجتماعية، حيث تنتقل إلى تحول من وضع اجتماعي معين إلى آخر، ومن مكانة اجتماعية معينة إلى أخرى، وذلك حسب اختلاف المكان والزمان

هناك مجموعة من العوامل تؤدي إلى حدوث حركة اجتماعية أهمها: المهنة والدخل والعمل السياسي والتعليم. فالمهنة ومكانتها ومستوى الدخل، والاشتراك في الحياة السياسية والتعليم كلها عوامل تحدد مقدار الحراك الاجتماعي واتجاهه، وتلعب الثقافة السائدة في مجتمع معين الدور الحاسم في تحديد مدى الحراك الاجتماعي من خلال القيم السائدة حول التعليم والمهنة والوضع السياسي والاقتصادي.

وفي الأردن تعتبر مسألة الحراك الاجتماعي دالة في التغيرات الاجتماعية والثقافية ونظام القيم السائدة، فنظرا للتغيرات الاجتماعية التي أصابت نظام الأسرة والتعليم والقيم ودور المرأة والمجتمع، فقد برزت وسائل جديدة للحراك الاجتماعي.

لنتقل الاعتماد على العشيرة والمكانة فيها، ومكانة العشيرة في السلم الاجتماعي كأساس للحراك الاجتماعي، كما حل التعليم في نوعه ودرجته، وما يرتبط به من مهنة ترتيب القيم و المكانة

ومستوى دخل كأساس لحراك الفرد الاجتماعي وحصوله على مكانة أعلى في هرم ترتيب القيم والمكانة. وغير أن هذه الأسس الجديدة: التعليم، المهنة، الدخل، تعتمد إلى حد كبير على الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للفرد، مما أعاق حل مسألة تجديد النخب وضعف معدل تدويرها، بحيث ظلت النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية تعيد إنتاج ذاتها بأشكال وصور جديدة، ترتب على ذلك انتشار وشيوع

أكثر من ظاهره مثل (الواسطة والمحسوبية)كوسائل لتحقيق المكانة والحراك ، دون أن تلغي - هذه الظواهر المرضية التي أصبحت تشكل أزمة ثقافية حقيقية - دور التعليم وما يرتبط به من مهنة ووضع اقتصادي كعوامل الانتقال من مكانة اجتماعية إلى مكانة أخرى.

السكان والتنمية

الاستراتيجية الوطنية

القضية السكانية تعد من الأولويات التي تضعها الحكومة في خططها وبرامجها لما لها من أهمية تستدعي تضافر الجهود من اجل وضع حل لهذه القضية التي أصبحت محل اهتمام كثير من الجهات المعنية وعلى رأسها الأمانة العامة للمجلس الوطن للسكان كجهة معنية بالتخطيط والمتابعة والتنسيق للأنشطة السكانية.

ويمكن القول بأنه أفضل طريقة للتعامل مع القضية وحلها ومعالجتها هي طريقة الإقناع أولاً ثم التأثير ثانياً وتغيير الاتجاهات والسلوك والممارسات ثالثاً، بمعنى إقناع المجتمع عموماً بأن بلادنا تشهد مشكلة سكانية حقيقية وأنها تعيش نمواً سكانياً مرتفعاً وسريعاً بآثاره السلبية تزيد يوماً بعد يوم ويقف حجر عثرة أمام الجهود المبذولة لتحقيق التنمية ومن ثم تزويد هذا المجتمع بالمعلومات والبيانات والمؤشرات والبيانات

العلمية الصحيحة والحقائق الواقعية التي تبذلها بلادنا للتخفيف من مشكلة التزايد السكاني وذلك لا يمكن إن يتم أو يتحقق إلا في ظل وجود إعلام قوي وتوعية سكانية مكثفة يتم فيها استخدام خطاب إعلامي موحد يحمل رسائل سكانية واضحة ومحددة من حيث جوانب تأثيرها ونتائجها علمياً وواقعياً وهذا ما يمكن تحقيق الإستراتيجية الوطنية للإعلام والتثقيف والاتصال السكاني والتي تكمن أهميتها في أنها تأتي استكمالاً لإحدى حلقات التخطيط والبرمجة التي ستساعد على تحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان وبرامج عملها وتوحيد الرؤية والأولويات للعمل في ضوء أهداف وطنية محددة و واضحة تعزز التنسيق والتكامل بين الجهات والمشاريع العاملة في مجال الإعلام والتثقيف والاتصال السكاني من خلال وضع برامج وخطط يمكن متابعتها وتقييمها بما يساعد على تطوير هذا العمل وتوسيع افاقه المستقبلية.

كما إن الإستراتيجية تعتبر رؤية متطورة لأهم الأهداف والإجراءات الكفيلة بتحقيق النهوض بأوضاع الإعلام السكاني ودوره في إيصال الرسالة السكانية إلى كافة شرائح المجتمع وإيجاد وعي لدى الناس بأهمية الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

أهداف الإستراتيجية

تسعى الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتعاون مع الجهات المعنية إلى تنحية الوعي تجاه قضايا السكان لتحويل أهداف الإستراتيجية إلى برامج وخطط عمل قابلة للتحقيق على أرض الواقع ويأتي في مقدمة هذه الأهداف توسيع وترسيخ المعرفة ورفع كفاءة العاملين في مجال التوعية السكانية وبالذات ما يتعلق بالصحة الإنجابية الأسرة وكذلك إيجاد القنوات والاتجاهات والممارسات الإيجابية السائدة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان وتغيير مواقف وسلوكيات الجمهور المستهدف باستخراج مزيج من تقنيات الاتصال بطريقة تتم بالتكامل والمشاركة

وتتضمن الإعلام، التثقيف، الاتصال.

وتتضمن الإستراتيجية عدداً من الأهداف تتمثل بالآتي

1. زيادة حجم الرسائل الإعلامية وتحسين مضمونها.

. زيادة نسبة المواد الإعلامية.

. زيادة عدد العاملين المدربين من موصلي الرسالة الإعلامية.

. رفع معدل التدريب الإعلامي والارتقاء بنوعيته من خلاله.

. زيادة الدعم الرسمي ومشاركة المجتمع في نشر الوعي السكاني.

| . توفير معلومات كافية عن المعرفة ومواقف وممارسات الجمهور ونشرها واستخدامها

المجالات الرئيسية للاستراتيجية

ركزت الإستراتيجية على خمس مجالات أساسية يمكن من خلالها تحقيق نهوض ملموس في الوضع الراهن للإعلام السكاني وشملت هذه المجالات على الآتي:

- الصحة العامة والصحة الإنجابية: وقد ركزت الإستراتيجية في هذا الإطار على رفع الوعي وتغيير المواقف للوصول إلى سلوك إيجابي سليم ينسجم مع أهداف السياسة الوطنية للسكان وإبراز إيجابيات السلوك الإيجابي السليم ومخاطر السلوك والممارسات الإيجابية والحياتية وغير السليمة، وكذا تغيير برامج التثقيف والتوعية بالصحة الإنجابية و تنظيم الأسرة وتوسيع نطاق عملها ليشمل المناطق الأقل حظا في الاستفادة من هذه للخدمات

النوع الاجتماعي: تسعى الإستراتيجية إلى رفع الوعي بما يحقق العدالة بين الجنسين في الحقوق والواجبات وتمكين المرأة وتعزيز مساهمتها في التنمية وحصولها على الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم و وصولها إلى مواقع العمل والإنتاج واتخاذ القرار.

- النشئ والشباب: هدفت الإستراتيجية في هذا المجال إلى توسيع وتعميق الوعي حول قضايا النشء والشباب وضرورة تلبية احتياجاتها وتوعيتهم بحقوقهم الصحية والتعليمية ومشاركتهم في عملية التنمية.

- التثقيف السكاني في التعليم النظامي وغير النظامي: حيث تهدف الإستراتيجية في هذا الجانب إلى توسيع وترسيخ المعرفة للقضايا السكانية وبالذات فيما يتعلق بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتغيير المواقف والاتجاهات والسلوك الإنجابي لكل فئات المجتمع بما يخدم أهداف السياسة الوطنية للسكان.

- السكان والتنمية المستدامة: تشمل الغاية العامة لإستراتيجية الوطنية ل إعلام في هذا الجانب المساهمة في تكوين بيئة داعمة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان و برامج عملها كمكون أساسي له أولوية ضمن مكونات استراتيجية التنمية المستدامة وكذا القيام بحملات وطنية إعلامية تهدف إلى إبراز العلاقة وجوانب للتنمية المختلفة.

الجزء الأخير للاستراتيجية يتطرق إلى آلية التثقيف والمتابعة والتقييم من خلال لجنة الإعلام والتوعية السكانية المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء ل عام ٢٠٠٢م

وتضم في عضويتها كل الجهات العاملة في مجال التوعية السكانية وإعداد خطط وطنية لتنفيذ الإستراتيجية من خلال الخطط القطاعية للجهات ذات العلاقة

الأسرة الأردنية

على الرغم من وجود العديد من التعريفات ل أسرة إلا أنه يمكن القول بأنها وحدة اجتماعية تتكون من مجموعة من الأفراد، تعيش في مكان إقامة مشترك، بينهم تعاون اقتصادي (معيل ومعال) ويوجد بين اثنين من اعضائها على الأقل علاقة زوجية شرعية يعترف بها المجتمع . وتصنف الأسرة إلى عدة تصنيفات وهي

- أسرة أبوية ممتدة: بمعنى النسب ينسب فيها الأبناء إلى الأباء وبمعنى السلطة أن الاب الأكبر صاحب السلطة.

- أسرة نووية وتتكون من الزوج والزوجة و أولادهما الغير متزوجين وتوجد هذه الأشكال الأسرية في المجتمع الأردني بدرجات متفاوتة وأكثر التصنيفات الأسرية شيوعا في الأردن هو ذلك التصنيف القائم على أساس الحجم وعلى أساس السلطة

وظائف الأسرة

تعد الأسرة أهم الوحدات الاجتماعية في كافة المجتمعات البشرية، نظرا لأهمية الوظائف التي تؤديها تجاه الفرد والجماعة بشكل يساهم إلى حد كبير في استمرارية المجتمع.

ومن وظائف الأسرة الأردنية التقليدية: يمكن القول أن مسؤوليات و وظائف الأسرة الأردنية التقليدية اشتملت على جوانب الحياة كافة وهي

1- التربية والتنشئة الاجتماعية: حيث كانت الأسرة الأردنية التقليدية تتحمل المسؤولية الأولى في تعليم أفرادها منذ الطفولة كيف يتكيفون مع قواعد الحياة الاجتماعية والاندماج بها، من خلال تعليمها قيام ومعتقدات وعادات و تقاليد المجتمع الذين يعيشون فيه، وذلك نظرا لأهميتها في صقل شخصية الفرد المستقبلية وجعله عضوا مقبولا في المجتمع، وفاعلا في أداء الأدوار المناطة به.

أما فيما يتعلق بعملية التنشئة الاجتماعية فقد كانت القيمة الأساسية التي تحاول الأسرة الأردنية التقليدية غرسها في نفوس أطفالها تتمثل في قيم احترام الوالدين و طاعتهم واحترام كبار السن بصفة عامه اضافة الى قيم المجتمع الاخرى مثل : التسامح و المروءة؛ و النجدة و الكرم و الشجاعة و الارتباط بالجماعة و العمل من خلالها

٢- الوظيفة الدينية: وتتمثل في قيام الأبوين وكبار السن في الأسرة بتعليم الأطفال بعض مبادئ الدين المرتبطة بالعادات الاجتماعية الحسنة، مثل قيم المحبة والتسامح والصدق والأمانة. . . الخ

- الحماية: حيث كان يتوجب على كل أسرة أو عشيرة حماية أفرادها من أي اعتداءات تقع عليهم في الجوانب المادية والمعنوية نتيجة ضعف أجهزة ومؤسسات الدولة، وبشكل خاص زمن الحكم العثماني.

الاعداد المهني: حيث كان يتوجب على كل أسرة تدريب افرادها مهنيًا، وإعدادهم للأدوار التي ينتظرها المجتمع منهم مستقبلاً.

- القضاء وفرض النزاعات بين المتخاصمين: طبقاً للأعراف السائدة، وغالباً ما كان يضطلع بهذه المهمة الآباء وكبار السن وزعماء العشائر والعائلات والأسرة.

دور المرأة في الدولة الأردنية

تعتبر المرأة في كافة المجتمعات أحد العناصر الرئيسية التي تقوم عليها بنية المجتمع نظراً لما تقدمه من دور كبير في بناء المجتمع وتحقيق تقدمه، فصلاحيها يعني صلاح المجتمع وتقدمها وفسادها يعني تفكك المجتمع و انحلاله و ذلك لانها تشكل الركيزة الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية للأجيال خاصة في مراحل النمو المبكرة.

فمند السبعينيات من القرن الماضي اتجهت الدولة إلى وضع الاستراتيجيات والخطط والتشريعات الهادفة إلى رفع قدرة المرأة في المجتمع الأردني، وتفعيل دورها فجوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان من أهم الانجازات التي تحققت في هذا المجال وضع استراتيجية وطنية للمرأة الأردنية عام ١٩٩٣، مشكلة نقطة تحوّل في مسيرة النهوض بأوضاع المرأة الأردنية لتتبوأ مكانتها اللائقة في المجتمع، وقد

انطلقت الإستراتيجية الوطنية الأردنية بشكل رئيسي من عدة مرتكزات أهمها

ما تضمنه الدستور الأردني والميثاق الوطني من أن جميع الأردنيين رجالاً ونساءً متساون أمام القانون، ولا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة و جميعهم ملتزمون بتحقيق مصلحة الوطن و اطلاق طاقاته و قدراته.

٢- اصالة المبادئ والقيم والمثل العربية الإسلامية وامتداداتها الإنسانية العميقة ومعاصرة الأوضاع القائمة مع مراعاة قضية تماسك الأسرة و تكاملها باعتبارها الخلية الأولى التي يقوم عليها بناء المجتمع.

- الإيمان بأن المرأة هي نصف المجتمع، والمربية والشريك للرجل في إطار من المساواة والتوازن في الحقوق والواجبات، وأن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة لأبعادها المتعددة لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن تفعيل دور المرأة ومشاركتها الفعلية في كافة إبعادها.

وقد اشتملت الإستراتيجية الوطنية للنهوض بوضع المرأة في الأردن على عدة محاور مراعية المرتكزات السابقة، ويمكن بيان هذه المحاور على النحو التالي

أ- المجال التشريعي، ويتمثل في الأمور التالية

1- توعية المجتمع الأردني بأهمية دور المرأة وحقوقها و واجباتها القانونية والشرعية.

٢- حماية حق المرأة في ممارسة حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كفلتها الشريعة الإسلامية، وأكدها الدستور والقانون الأردني.

- إعادة النظر في كافة القوانين وإزالة ما يتعارض مع الاستراتيجية الوطنية للمرأة، وتعزيز ما يدعمها وبشكل خاص قوانين الأحوال المدنية والصحة والعمل، بشكل يتوافق مع تعاليم وأحكام الشريعة الإسلامية، وقيم المجتمع الأردني ومتطلبات العصر القائمة.

4- سن التشريعات وتطوير النافذ منها لإلغاء مظاهر التمييز ضد المرأة.

5- وفي مجال تعزيز دور المرأة السياسي فقد نالت المرأة اهتماماً كبيراً في هذا المجال مع علمنا بأنه لا يوجد تمييز بين الرجل و المرأة ولكن لطبيعة الثقافة الاجتماعية السائدة التي لا تقر احياناً بأدوار سياسية للمرأة تم تخصيص كوتا نسائية تتمكن من خلالها الوصول للبرلمان ومجالس البلديات بالإضافة إلى تولي المرأة مناصب حكومية هامة في جميع المواقع التي تصنع القرار في الدولة.

- المجال الاقتصادي: ويتمثل في تفعيل دور المرأة في جميع مجالات العمل وقطاعاته

من خلال

- تغيير القيم الرافضة لعمل المرأة في القطاعات المختلفة، ومقاومة مظاهر التمييز ضد النساء في التوظيف والتدريب والترقي الوظيفي والرواتب، وتشجيع الحراك المهني للنساء.

- ضمان حق المرأة في الدخول إلى النقابات المهنية والعمالية، وضمان حقها في الاعمال الموسمية وغير المتفرغة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان السلامة المهنية وظروف عمل ملائمة للنساء العاملات.

- تشجيع ومساندة المرأة في مجال المشاريع والاستثمارات الخاصة، ودعم دور المرأة الريفية في الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية.

- توفير الخدمات المساندة للمرأة العاملة من حضانات ورياض أطفال، وتحسين مستواها، لزيادة إقبال المرأة على سوق العمل والاستمرار فيه.

- وضع برنامج خاصة لإعادة تدريب وتأهيل الفتيات الباحثات عن عمل بشكل يتلاءم مع احتياجات قطاعات الإنتاج.

ج- المجال الاجتماعي: ركز هذا المحور على تعزيز مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع، وعملية التنمية الاجتماعية من خلال ما يلي

1- العناية بتنشئة المرأة في كافة المراحل العمرية وتعزيز ممارستها الاجتماعية السليمة، والتأكيد على دورها في ترشيد موارد الطاقة والمياه.

- توعية المرأة بطبيعة حقوقها وواجباتها الاجتماعية وقضايا الإنجاب وتنظيم النسل والرضاعة الطبيعية والمشاكل الصحية المرتبطة بالشيخوخة عند النساء، ووضع البرامج اللازمة لمعالجتها، ومقاومة مظاهر العنف الجسدي والنفسي الذي تتعرض له المرأة داخل وخارج الأسرة.

- الاهتمام بأحوال الأسر الفقيرة التي تعيلها امرأة من الناحية الاقتصادية، وتوفير الخدمات الخاصة بالنساء المعوقات من صحة وتاهل وتعليم، وتسهيل مشاركتهن في النشاطات الاجتماعية واندماجهن في المجتمع.

د- المجال التعليمي: ركز هذا المحور على رفع القدرات التعليمية للمرأة، وتفعيل دور النظام التعليمي في تعزيز الصور الايجابية للمرأة و دورها في الاسرة و تنمية المجتمع من خلال عدة مرتكزات من اهمها:

١ - توفير خدمات التعليم والتدريب الأكاديمي والمهني للإناث، وتطوير الإرشاد التربوي في المؤسسات التعليمية لتشجيع الفتيات على اختيار المسار الذي يتوافق مع قدراتهن من ناحية، ومتطلبات سوق العمل من ناحية ثانية والتوسع في مجال مناهج التربية المهنية في المجالات الزراعية والصناعية الخدمية

٢ - تأكيد المناهج الدراسية على أهمية دور المرأة العاملة في عملية التنمية الوطنية.

- توفير خدمات التعليم والتدريب المهني للإناث في القطاعات الإنتاجية والخدمية.

4- مواجهة ظاهرة التسرب من المدارس بين الإناث خاصة في المناطق الريفية والفقيرة منها، والسعي للحد من ظاهرة الأمية.

- تشجيع التحاق الفتيات بالدراسات العليا والبحث العلمي والتدريس في مؤسسات التعليم العالي.

هـ- المجال الصحي، ويكون من خلال

1- توفير وتطوير الخدمات الصحية المتعلقة بالمرأة، وتعميم مراكز الأمومة والطفولة، وتحسين أدائها في كافة المناطق.

٢ - توعية وتنقيف المرأة صحياً، وخاصة في مجال الإنجاب وتنظيم النسل، وتحقيق الصحة الأسرية.

- تطوير مجالات المهن الطبية في المؤسسات التعليمية، وتشجيع الفتيات على الالتحاق بها، والتركيز على الأبعاد المتعلقة بالتربية الصحية الأسرية السكانية في المناهج والكتب التعليمية.

وعلى الرغم من التقدم الذي حققه الأردن في مجال تحسين وضع المرأة على كافة المستويات إلا أن بعض الأسر الأردنية لا تزال تخضع لعدة قيود تحد من حرية المرأة وخاصة في مجال الدراسات الجامعية أو العمل في الأوساط التي يوجد بها اختلاط مع الرجال. وهي نسبة ضئيلة جداً أخذت بالانتهاء بفضل الوعي والعلم والإعلام الموجه

المحور الثقافي

الثقافة: هي نظام حياة و معيشة شعب من الشعوب ممثل بالعادات و المفاهيم و قواعد السلوك و العقائد و المؤسسات و النظم

وفي تعريف آخر للثقافة: هي مجموعة من المميزات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمع ما عن بقية المجتمعات وهي تشمل: الفنون والآداب، وأنماط العيش، والحقوق الأساسية للفرد، ومنظومة قيمية، ومعتقدات وعادات.

خصائص الثقافة:

- ديناميكية متغيرة.

- تأثيرها فردي وجماعي.

هي نتاج لعناصر في ثقافة أحادية.

لذلك فإن الثقافة تجعل من الأفراد كائنات إنسانية عقلية ناقدة، وهي تؤثر في الإنسان وأنماط حياته، لذلك فهي تعمل على نشر الوعي بتوافق بين الأصالة والهوية والقيم الروحية، ومتطلبات العصر، خصوصاً في عصر العولمة.

- المؤسسات الثقافية والشبابية في الأردن

وزارة الثقافة تأسست عام ١٩٧6. ويتبعها المكتبة الوطنية، والمركز الثقافي الملكي، ومركز الوثائق والتوثيق، وتتولى الوزارة الإشراف على النشاطات الثقافية، كالإشراف على نشر الكتب وإصدار المجلات وإنتاج المسرحيات، ودعم إنتاج الكتاب والأدباء، وإقامة المكتبات المتخصصة والمعارض والمهرجانات، والاهتمام بالتراث والمواسم الثقافية، ودعم المؤسسات الثقافية المختلفة كالنوادي والجمعيات والفرق والروابط والمراكز والمجمعات والاتحادات.

ولا بد من الإشارة أن الهم الثقافي لا تقوم به وزارة الثقافة وحدها، بل هي مسؤولية كبيرة تتولاها وزارات أخرى، كوزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي ووزارة الأوقاف ووزارة السياحة والآثار ووزارة الشباب، بالإضافة إلى مؤسسات غير رسمية كالمننديات والاتحادات والجمعيات والمؤسسات والمعاهد ذات العلاقة.

٢- المؤسسات الثقافية غير الرسمية

المننديات الثقافية

واكبت الحركة الثقافية، الدولة الأردنية منذ كانت أماره، فقد كان بلاط الامير عبد الله الأول، الذي كان شاعرا واديبا، يجتمع فيه أدباء عرب من أقطار عربية أخرى، فمنهم العراقي والسوري واللبناني والأردني والفلسطيني، يلتقون في بلاطه يسمعون شعر الأمير وأراءه النقدية، ويطارحهم الأدب ويسمع همومهم وأمالهم، فكان بلاطه بحق مجلسا أدبيا يؤدي دورا ثقافيا، ومحطة هامة في الحركة الأدبية في الأردن، ومثلما كان موثلا لأحرار العرب كان أيضا ملتقى لأدبائهم ومتقفيهم. ثم انتشرت المننديات الثقافية في الأردن، التي كانت تجمع في نشاطاتها بين النشاطات الثقافية والنشاطات الرياضية، ومن هذه الأندية: نادي الشباب الرياضي ونادي الأردن، والنادي الأهلي، والنادي العربي.

ب المؤسسات الثقافية

ومن هذه المؤسسات الثقافية نذكر

جمعية المكتبات الأردنية ١٩٦٥: هدفها تطوير الخدمة المكتبية في الأردن، وتشجيع تأسيس المكتبات وتطويرها وتدريب العاملين فيها.

رابطة الكتاب الأردنيين ١٩٧٤: تهدف إلى تنشيط الحركة الفكرية والأدبية الأردنية، ودعم الكاتب الأردني والمساهمة في النشاطات الثقافية في الأردن، وهي عضو في اتحاد الأدباء والعرب واتحاد الكتاب العرب.

مجمع اللغة العربية ١٩٧٦: يهدف إلى الحفاظ على سلامة اللغة العربية وتوحيد مصطلحات العلوم والآداب والفنون ووضع المعاجم، وعقد المؤتمرات حول اللغة العربية ويصدر عن المجمع مجلة دورية.

مؤسسة عبد الحميد شومان: نشأت في الثمانينات وتقوم بدور فاعل في الحراك الثقافي، وهي محطة هامة في الحركة الثقافية الأردنية، وتستقطب دوريا كبار المفكرين والخبراء من اقطار اسلامية في الشؤون الثقافية و السياسية و الفكرية و مختلف صنوف المعرفة.

. اتحاد الكتاب والأدباء الأردنيين ١٩٨٧ : يهدف إلى تنشيط الحركة الثقافية ورعايتها في المملكة، وتهيئة المناخ الثقافي لإبراز قدرات المبدعين وتنميتها ورعاية مصالحهم.

المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت ١٩٨٠) : وتتلخص اهداف المجمع بالتعريف بالشريعة الإسلامية، وتنقية الثقافة الإسلامية مما علق بها من شوائب وتصحيح المفاهيم غير الصحيحة عن الإسلام والتراث، وإبراز تصور اسلامي معاصر وموحد لقيم المجتمع ونظمه مع استشراف المستقبل.

- مؤسسة نور الحسين (١٩٨٥م): تقوم بالإشراف على مختلف البرامج والمشاريع التي أنشأتها جلالة الملكة نور في مجالات الثقافة والتعليم والإنماء الاجتماعي لتكون رديفاً للجهد الرسمي في بناء المجتمع الأردني وتطويره.

ج. المسرح

كان للمدارس والجامعات والمنتديات دور كبير في دفع الحركة المسرحية في الأردن وتطورها، وقد أنشئت رابطة الفنانين الأردنيين عام ١٩٧٧م للنهوض بهذا الجانب، ورعاية الفنان الأردني وتنشيط الحركة الفنية بتوفير الظروف المناسبة، ففي عام ١٩٨٦ ظهرت فرقة مسرح الدمى في عمان، وقد اكب ذلك إنشاء دور لعرض

المسرحيات منها ؛ مسرح نبيل المشيني وزهير النوباني. وكانت الجامعة الأردنية قد ساهمت في أواخر السبعينيات في دفع الحركة المسرحية في الأردن، وشهدت التسعينيات انطلاقة قوية للحركة المسرحية، إذ تأسست منتديات وفرق مسرحية منها فرقة الفحيص للعروض المسرحية، وفرقة الفنون المسرحية والشعبية في غور الصافي.

ثقافة الطفل

تأسست أول جمعية لأصدقاء الأطفال عام ١٩65، وكانت تهدف إلى رعاية ثقافة الطفل وتوسيع مداركه والاهتمام بهواياته، وإعطائه الفرص لتنمية مواهبه وخلق هوايات جديدة لديه كالرسم والتمثيل، كما هدفت إلى إرشاد الأهل ومساعدتهم في كيفية تربية أطفالهم، ولهذا كان للجمعية عدة مراكز ثقافية وفرت لها مكتبات في مواقع مختلفة. كما تأسس مركز هيا الثقافي عام ١٩٧6، بهدف رعاية الطفولة من خلال إنشاء

المكتبات والمراكز الثقافية للأطفال، و مساعدتهم على النمو السليم من خلال النشاطات الفنية والثقافية والعمل على تنمية مواهبهم. أما نادي أصدقاء الأطفال عام ١٩75، في هدف إلى توعية المجتمع واطلاعه على مشكلات الأطفال، واحتياجاتهم التربوية والثقافية والترويحية والاجتماعية، وتنمية الأطفال من النواحي كافة.

-المجلس الأعلى للشباب يولي المجلس عناية كبيرة لقضايا الشباب باعتبارهم الشريحة الأكبر في المجتمع لذلك انشئت المنتديات والفرق والأندية والروابط والمراكز والهيئات، وتم تهيئتها لتكوين دور للثقافة المستديمة في مواقع مختلفة في الأردن. ويعني المجلس الأعلى للشباب بإقامة معسكرات الشباب كل عام، و هناك مراكز ومعسكرات دائمة مثل معسكر عجلون، كما يشجع المجلس على إقامة الفن الكشفية، ويساهم بالتعاون مع وزارة التربية في خدمة الحركة الكشفية في الأردن.

- المرأة

أولت الحكومات اهتماما خاصا بقضايا المرأة، مما أدى إلى تحقيق كثير من حقوقها فدخلت مجالات الحياة المختلفة، وتم التركيز على ثقافة المرأة، وتم إنشاء فروع للاتحاد النسائي في مدن المملكة، وقد تأسس الاتحاد النسائي الأردني عام ١٩٨١) و الهيئة العامة للمرأة عام ١٩٨٨، بهدف توعية المرأة العربية.

- التراث الشعبي والفلكلور الأردني

لتعريف العالم بتاريخ الأردن وثقافته، وكان ذلك واضحا في الأيام الثقافية التي تقيمها وزارة الثقافة والسفارات الأردنية في الخارج. كما نجد عناية بإقامة معارض للكتب في أنحاء الأردن مثل العناية بالفنون التشكيلية، وتعكف الوزارة على مساعدة الفنانين على إقامة معارضهم التشكيلية.

- الدور الثقافي للنقابات المهنية

من خلال المحاضرات والندوات والمهرجانات.

_دور أمانة عمان الكبرى والبلديات في خدمة الثقافة والمتقنين،

ويسجل لأمانة عمان احتفاؤها بالكتاب والكتاب، ما يجعلها تتبوا مكانة مرموقة من خلال قيامها بهذا الدور الثقافي، إيماننا منها أن خدمة المواطن ليست مقصورة على تقديم خدمات البنية التحتية من ماء وكهرباء، بل بالعناية بثقافته وبناء وعيه أيضا، وفي هذا السياق انشئ

،(مركز الحسين الثقافي) من اجل إقامة الندوات و المحاضرات و معارض الكتب

ثانيا: المشهد الإعلامي

تطور المشهد الإعلامي الأردني

تلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً في تشكيل تصورات واتجاهات ومواقف الأفراد بشكل عام، والأطفال بشكل خاص، كونها متوفرة لدى غالبية الأسر الأردنية، لذلك ركزت الخطة الوطنية للطفولة على النهوض برسالة الإعلام الخاصة بالأطفال من خلال زيادة مساحة البرامج التي من شأنها تثقيف الأطفال وبناء شخصيتهم وتعريفهم بحقوقهم واجباتهم، وإطلاق طاقاتهم وإبداعاتهم في ترسيخ ملامح هويتهم الثقافية ومشاركتهم الاجتماعية.

ويعرف الإعلام بأنه: تزويد الجماهير بأكبر قدر ممكن من المعلومات أو الحقائق الواضحة، أو الأخبار الصحيحة التي تساعد على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجماهير، واتجاهاتهم وميولهم.

التطور التاريخي لوسائل الإعلام

مرت وسائل الإعلام بمراحل عبر التاريخ، فيما يلي استعراض لهذه المراحل

- الإنسان الأول: كانت وسيلة الإعلام عند الإنسان الأول تنحصر فيما يحدث به هذا الإنسان أسرته شفويًا عن مغامراته ومطارداته للصيد، وما حدث معه أثناء رحلة للصيد.

- المجتمع الزراعي: كانت وسيلة الإعلام عند الإنسان في المجتمع الزراعي تنحصر في حديثه الشفوي عن الزراعة، وتثقيف الأسرة بكيفية العناية بالمزروعات والمحافظة عليها.

مرحلة الاستقرار الاجتماعي: كانت وسيلة الإعلام في هذه المرحلة تتعلق بشرح طبيعة العلاقات الاجتماعية بين رب الأسرة والأسرة الأخرى عن طريق الحديث الشفوي.

- القبيلة: كانت وسيلة الإعلام في هذه المرحلة وسيلة شفوية تركز على تعزيز مفهوم القبيلة والدفاع عنها وحمايتها والشجاعة والحماسة

5- الأمم والشعوب: كانت وسيلة الإعلام الشفوية في هذه المرحلة تبرز في المحافظ على الأرض والإنسان والانتصارات والانتماء.

- مرحلة الطباعة: وهي المرحلة التي قام بها جوتمبرغ باختراع الطباعة، وما تلاها من تطور في الطباعة.

٧- مرحلة عصر الصناعات والتكنولوجيا المعلوماتية: حيث انتشرت وسائل الإعلام والاتصال، وأصبح العالم قرية كونية بفضل تطور الوسائط المعلوماتية.

أنواع الإعلام

يقسم الإعلام إلى قسمين ؛ وهما:- المجال الإعلامي، والوسائل الإعلامية.

1- المجال الإعلامي: ويقسم المجال الإعلامي إلى قسمين أيضا؛ وهما:

أ- المجال الداخلي: وهي مادة الإعلام من إرشاد وتوجيه وتثقيف، وفكر يدور ضمن أجهزة رسمية محددة في إطار الدولة التي تشرف على الإعلام إشرافا مباشرا، حيث تكون جميع وسائل الإعلام خاضعة ل دولة، وتؤسس الدولة أجهزة إعلامية رسمية كالتلفاز الرسمي والإذاعة الرسمية والصحف الرسمية، وتهدف هذه الأجهزة إلى تحرير معلومات وإخبار ل لمواطنين وتثقيفهم وإرشادهم.

ب- المجال الخارجي: وهو ما تقوم به الأجهزة الإعلامية من تعريف المجتمعات العالمية بالمجتمع المحلي وسياساته الداخلية والخارجية، و وسائل التعاون مع الدول الأخرى في شتى الميادين، والرد على ما يتعرض له المجتمع من ادعاءات وهجمات تضر به وبمصالحه، و هي مادة إعلامية تبثها أجهزة إعلامية موجهة مثل: صوت أميركا وقنوات الحرة الفضائية، وهيئة الإذاعة البريطانية.

٢- الوسائل الإعلامية: وهي الأدوات التي يتم نقل الرسالة الإعلامية بواسطتها، وتشمل:

1 تعتمد على حاسة البصر كمصدر رئيسي في الإعلام من صحف يومية وأسبوعية ومجلات أسبوعية و شهرية وفصلية وكتب ونشرات وملصقات.

و وسائل الإعلام المسموعة: والتي تعتمد على السمع في إيصال المعلومات التي يراد إعلام الناس بها من إذاعة وتسجيلات صوتية (CD) (شرطة كاست و

. الوسائل المرئية المسموعة: والتي تعتمد على حاستي السمع والبصر في وقت واحد، وهي أكثر تأثيرا من وسائل الإعلام الأخرى لأن إشراك أكثر من حاسة يعني اجتماع أكثر من قناة للتعلم وتشمل: التلفاز والفيديو والسينما والمسرح والمعارض والحاسوب، ويمكن القول بأن الحاسوب يمتاز عن سائر وسائل الاعلام بأنه يجمع بين خصائص الوسائل المرئية والمسموعة، ويضيف عليها الندرة على التفاعل والمحاكاة والسرعة في نقل الأخبار واسترجاع المعلومات والبحث عنها عن طريق الإنترنت.

أهداف وسائل الإعلام

- الإرشاد والتوجيه وبيان المواقف والاتجاهات

تقوم وسائل الإعلام المختلفة بدور أساسي في الإرشاد والتوجيه وبيان المواقف والاتجاهات، وذلك من خلال ما تقدمه من مادة إعلامية،

-التثقيف

تقوم وسائل الإعلام بدور هام في مجال تثقيف الناس الذين يقرأون أو يسمعون أو يشاهدون ما يعرض من خلالها، والتثقيف في وسائل الإعلام

- تنمية العلاقات الاجتماعية:

تقوم وسائل الإعلام بدور هام في مجال تنمية العلاقات الاجتماعية وتعميقها،

وذلك من خلال ما يخصص من مساحات في هذه الوسائل للأخبار الاجتماعية

(للناس) أو التعريف بالمؤسسات والهيئات الاجتماعية، ففي الصحف مثلا نجد زوايا

المخصصة للأطفال في الصحف على سبيل المثال نجد زاوية بعنوان نرحب بالأصدقاء تعرض صور الأطفال و اعمارهم و اسماءهم

- الإعلان والدعاية

تقوم وسائل الإعلام بدور حيوي وفاعل في مجال الإعلان والدعاية، والإعلان هو شريان الحياة لكل اقتصاد حر فهو يخلق وعيا بالمنتج و يشكل حافزا للطلب عليه من المستهلك

٥- التسلية والترفيه

تحتوي وسائل الإعلام على برامج أو زوايا مخصصة للتسلية والترفيه، بهدف الترفيه عن المتلقي، وهنا يجب إدراك أن الفكاهة أو الترفيه أو التسلية ليست هدفا في حد ذاتها، بل يجب أن توجه إلى تحقيق أهداف نافعة، ففي التلفاز برامج ترفيه وتسلية

للأطفال مثل الرسوم المتحركة والأناشيد والأغاني والألعاب والمسابقات، وفي الصحف قد تجد زوايا مخصصة للتسلية والترفيه والرسومات التي تحتاج إلى تلوين والكلمات المتقاطعة والفرق بين صورتين متتاليتين.

المؤسسات الإعلامية في الأردن

من غير الممكن ونحن نتحدث عن المؤسسات التعليمية والثقافية الا نتحدث

عن المؤسسة الإعلامية الأردنية، لدور هذه المؤسسة في صياغة وتوجيه الراي

العام ولكونها منبرا للإفصاح عن الآراء والمواقف والرؤى، ومن أهم المؤسسات

الإعلامية هي

1- دائرة المطبوعات والنشر وهي أقدم دائرة من دوائر الوزارة اذ تأسست عام ١٩٤٦ وأصدرت مجلة (رسالة الأردن) (و)الكتاب السنوي ل لأردن)، وما زالت توالي إصداره، وهو يتحدث عن المنجزات والنشاطات التي يحققها الأردن.

٢- الصحافة الأردنية صدرت أول جريدة في الأردن (الحق يعلو) عام 19٢٠ في معان مكتوب بخط اليد. كما صدرت في هذه الفترة (الجريدة الرسمية)، وكان اسمها عام ١٩٢٠ (جريدة الشرق العربي) وكانت تنشر البلاغات والقوانين الرسمية.

- وكالة الأنباء الأردنية: تأسست عام ١9٦٩ لنشر الأخبار والتحقيقات الصحفية

4- مؤسسة الإذاعة والتلفزيون: بدأت الإذاعة الأردنية بثها عام ١٩٤٨

من رام الله وفي عام ١٩56 أنشئت محطة إذاعة عمان في جبل الحسين، ثم افتتح مبني الإذاعة في أم الحيران عام 1٩٩٥، وقد بدا البث التلفزيوني رسميا في عام ١٩٦٨ لمدة ٣ ساعات يوميا، وفي عام ١٩٧٣ صار التلفزيون يبث برامجه بالألوان، وللتلفزيون الاردني قناة فضائية، وفي عام ١٩٨٠ تم دمج مؤسسة التلفزيون ومؤسسة الإذاعة في مؤسسة واحدة هي (مؤسسة الإذاعة والتلفزيون).

ثالثاً: المحور الأمني

تطور المحور الأمني

:

يشكل الأمن بمفهومه الكبير المظلة الواسعة التي يستمد منها الفرد والمجتمع الطمأنينة الاستقرار، وكلاهما ضروري لاستمرار الحياة بشكلها الطبيعي وتوفير بيئة مناسبة وجو ملائم لتقدم الأفراد والجماعات، وتطور الشعوب وارتقاءها في كافة مجالات الحياة المختلفة.

ان مفهوم الامن الوطني متعدد الجوانب ويقوم على دعائم كثيرة من أهمها الاستقرار السياسي وسيادة القانون وتطبيق الدستور والمحافظة على جبهة داخلية متماسكة، كما وبشكل الاستقرار بمفهومه الواسع والشامل القاعدة العريضة للأمن الوطني وعنوان التقدم والازدهار. وكل هذه الأمور ذات أهمية بالغة وعلى درجة عالية من الحساسية وأي خلل فيها سيؤدي حتماً إلى خلق حالة من عدم التوازن داخل المجتمع الواحد، والتي بالتالي ستقود إلى الاضطراب والفوضى واستخدام العنف وتهديد امن المجتمع الداخلي.

لهذا لا بد للدولة من تبني استراتيجية وطنية أمنية هدفها المحافظة على الاستقرار

في الوطن وتعتمد على شقين رئيسيين

. الشق الأول: تسخير كافة المؤسسات التعليمية والتربوية والاجتماعية والدينية والإعلامية، لتعميق شعور المواطن الصالحة وخلق الحس الوطني الصادق لدى كافة أفراد المجتمع، وغرس احترام القانون لديهم، والمحافظة على الدستور وعلى أموال والممتلكات العامة، والتعبير عن آرائهم بكل موضوعية واعتماد أسلوب الحوار البناء والمكاشفة، والمسؤولية عن كافة القضايا لتحصين المواطن ضد كافة الشائعات والأفكار المسمومة المغرضة.

. الشق الثاني: توفير الذراع الأمنية القوية والمكونة من الأجهزة والكوادر الأمنية لمختلفة المدرجة القادرة على التعامل مع كافة القضايا الأمنية، والقضاء على أية محاولة في مهدها بالأسلوب المناسب بما في ذلك استخدام القوة إذا دعت لضرورة، وهذا

يتطلب التنسيق الكامل بين كافة هذه الأجهزة خاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات وتحليلها، وتوقع ما قد يحدث، وكذلك وضع الخطط المشتركة والمناسبة لمعالجة أي تهديد

تعريفات المفاهيم الأمنية ' ،

- الأمن الوطني الأردني: هو امن المواطن الأردني، وممتلكاته، وتاريخه، وتراثه ومعتقداته، وحرية على ترابه الأردني وسيادته واستقلاله، وسلامة جغرافية الدولة الأردنية، وحدودها السياسية وحرية قراره السياسي.

ب- الأمن الوطني الأردني: هو التعبير السياسي والاجتماعي عن الحالة الحقيقية التي يعيشها المجتمع الأردني، ويعتبر الوظيفة المركزية الأولى للدولة الأردنية بكافة أجهزتها ومؤسساتها وإدارتها ومواردها الوطنية.

وقد يتضمن مصطلح الأمن الوطني الأردني: مجموعة التدابير النظرية والعلمية الخاصة بحماية السيادة الوطنية، الأرض، الناحية الاقتصادية والدينية والحضارية.

ويقوم المفهوم بشكل عام على أن أعلى درجات الأمن الوطني لا يمكن تحقيقها إلا من خلال ثلاثة عناصر هي

- الحاجة إلى قدرة دفاعية عامة لمواجهة التهديدات.

- حاجة المواطن للأمن والاستقرار.

- حاجة المجتمع للتنمية الشاملة.

ج- مفهوم الأمن الشامل: ويشمل توظيف عناصر القوة الشاملة للدولة من خلال إعداد الدولة وإعداد الشعب وإعداد الخطط.

مرتكزات الأمن الأردني

الأمن الوطني الأردني ذو طبيعة دفاعية، يهدف في المقام الأول الذود عن سيادة الدولة الأردنية، وكيانها وتحقيق الرفاه والحياة الفضلى للشعب الأردني، ويمكن إجمال أهم مرتكزات الأمن الوطني بما يلي:

. التوجه القومي (علاقة متوازنة بين الأمن الوطني الأردني والأمن القومي

(العربي)

٢. الديمقراطية كمنهاج عمل سياسي واسلوب حكم.

٣. ثبات العلاقة الدولية (من خلال منظور المصادقية في التعامل الداخلي والعربي

(والدولي)

. شمولية مفهوم الأمن الوطني

الوحدة الوطنية (هي نسيج اجتماعي متماسك موحد الثقافة، بنبد العنف

(والطائفية)

- السلام خيار استراتيجي، يحقق الأمن الوطني والقومي والإقليمي

أولويات الأمن الوطني الأردني

تمثل الملفات التالية قضايا جوهرية ل أمن الوطني على المستوى الداخلي

_ التنمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية

_ الفقر والبطالة والتضخم وغلاء الأسعار

_ برنامج الإصلاح الاقتصادي.

_ توازن النمو السكاني والاقتصادي

الأجهزة الأمنية الأردنية

تشكل القوات المسلحة درع الوطن وعنوان سيادته واستقلاله واستمراره ضد كافة التهديدات سواء الداخلية منها أم الخارجية، ولذلك فهي معنية بالمحافظة على أمن واستقرار البلد ومن واجباتها التدخل لمعالجة أي وضع أمني والقضاء على أية محاولة تهدف النيل من أمن البلد واستقراره بكل حزم وقوة، والتعاون مع بقية الأجهزة الأمنية و وفقاً لأحكام الدستور الأردني تتمثل الأجهزة الأمنية الأردنية بالقوات المسلحة والأمن العام وجهاز المخابرات العامة

القوات المسلحة الأردنية ٧

كانت منذ النشأة الأولى تتبنى هدف حماية الدولة ضماناً ل أمن والاستقرار باعتبارهما عنصرين هامين من عناصر الرفاه السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي. وإذا كان منذور لها في هذا المجال، فيظهر جلياً في عدد من الحروب والصراعات والمهام خارجياً، وداخلياً في الحفاظ على هوية الدولة ومستلزماتها في تكوين مجتمع اقتصادي ينعم فيه كل الأردنيين.

و تمتد جذور المؤسسة العسكرية الأردنية إلى ما قبل تأسيس الإمارة الأردنية، إذ تكونت جذورها مع بداية الثورة العربية الكبرى عام ١٩١6 وساعد ذلك في تأسيس إمارة شرق الأردن عام 19٢١. وبهذا يمكننا القول بأن تأسيس الجيش العربي الأردني قد بدا على يد الأمير المؤسس عبدالله الأول وقد تطور هذا الجيش الى ان اصبح من الجيوش المتطورة و المحترفة في المنطقة

ومن أهم الأدوار التي تقوم بها القوات المسلحة
-دورها في النضال العسكري وطرد المحتل.

- دورها في المحافظة على الأمن والنظام.

-دورها في القطاعات التنموية المختلفة والمتمثلة بالتعليم والتدريب، وقطاعات الصحة، الزراعة، الإنشاءات والبنية التحتية، الشباب والرياضة، الإعلام، المرأة، وتنمية البادية.

وقد كانت بدايات إنشاءها عام 1956 في عهد المغفور له جلالة الملك الحسين بن طلال. ومن واجباتها الرئيسية

- المحافظة على نظام الأمن وحماية الأرواح والأعراض والأموال ومنع الجرائم

-إدارة السجون وحراسة السجناء.

-تنفيذ القوانين والأنظمة والأوامر ومعاونة السلطات العامة.

- مراقبة وتنظيم النقل على الطرق.

- الإشراف على الاجتماعات، وأية واجبات أخرى.

جهاز المخابرات العامة

هي مؤسسة من مؤسسات الدولة غايتها: جمع المعلومات بالطرق السرية وتقديمها إلى صانع القرار لغرض مصلحة النظام والدولة والمواطن والمجتمع. ومن واجباتها الرئيسية

- حماية الأمن الأردني والأمن القومي العربي.

جمع المعلومات عن العدو والعدو المحتمل.

مكافحة التجسس.

مقاومة التخريب الفكري، والفتن، والصراعات، والتخريب.

محاربة التخريب المادي.

- مكافحة عمليات التهريب واختراق الحدود

قوات الدرك

في إطار الحفاظ على أمن المجتمع أنشئت مديرية الدرك لتكون رافدا للأجهزة الأمنية في تادية مهامها وفق رؤية تقوم على وجود مؤسسه امنيه متميزة على المستوى المحلي والإقليمي، والاضطلاع بدور أساسي فاعل في المحافظة على الأمن والنظام من خلال تطبيق أفضل الممارسات وبالاغتماد على الموارد البشرية والمعرفية المتميزة بما يوفر اعلى درجات الأمن والأطمئنان لكل المواطنين والمقيمين. وتتمكن من تعزيز الأمن والاستقرار الداخلي وفقا للقيم التالية

١. احترام حقوق الإنسان.

. الانتماء والولاء.

الفريق الواحد.

. العمل بروح

4. النزاهة والشفافية

5. الاحترافية والتخصص

. التميز في العمل.

٧. التكاملية والتشاركية مع الآخرين.

٨. التدريب المستمر والتغير والتطوير نحو الأفضل.

٩. الحنكة في التعامل مع الازمات

